

كتاب
العربية

14

فولفجانج هيرن

中国挑战

التحدي الصيني

ترجمة
محمد رمضان حسين

1432 هـ - 2011 م

منتدی سور الأزبکیة

WWW.BOOKS4ALL.NET

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التحدي الصيني

أثر الصعود الصيني في حياتنا

٢) وزارة الثقافة والإعلام، المحطة العربية، 1432هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هيرن، فولفجانغ

التحدي الصيبي / فولفجانغ هيرن، محمد رمضان حسين.

الرياض، 1432هـ.

312 ص ؛ 21x14 سم

ردمك: 9-08-8079-603-978

الصين - الأحوال الاقتصادية أ. حسين، محمد رمضان (مترجم)

العنوان

ديوي 330,951 1432 / 1377

رقم الإيداع: 1432 / 1377

ردمك: 9-08-8079-603-978

التحدي الصيبي

المؤلف: فولفجانغ هيرن

المترجم: محمد رمضان

Title: herausforderung china

Author: Wolfgang Hirn

Publisher: Fischer

جميع حقوق الطبع محفوظة، غير مسموح بطبع أي جزء، من أجزاء هذا الكتاب، أو احتراجه
في أي نظام لاحتراان المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت
إلكترونية أو شرائط ممعطة أو ميكانيكية، أو استساحاً، أو تسحيلاً، أو غيرها إلا في حالات
الاقتناس المحدودة بعرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

تأليف: فولفجانج هيرن

中国挑战

التحدي الصيني

أثر الصعود الصيني في حياتنا

ترجمة

محمد رمضان حسين

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011م

كتاب
الشرق الأوسط

14

كتاب
الهيئة

14

رئيس التحرير

د. عثمان الصيني

www.arabicmagazine.com

إمزاكك الصفحة على الإنترنت

info@arabicmagazine.com

الرياض: طريق صلاح الدين الأيوبي (السنين) - شارع المغلوطي

تلفون: 4778990 1 966 فاكس: 4766464 1 966

ص.ب 6973 الرياض 11432

المحتويات

- إضاءة 7
- المؤلف في سطور 8
- مقدمة 9
- الفصل الأول: ظهور قوة عالمية جديدة 17
- الفصل الثاني: ملايين العقول الذكية 41
- الفصل الثالث: الرأسماليون الموهوبون 63
- الفصل الرابع: بناء في الشرق وانهيار في الغرب 85
- الفصل الخامس: البداية بتصنيع الأحذية والآن الصواريخ 115
- الفصل السادس: هل تعرف (هواوي)؟ 141
- الفصل السابع: هواء ملوث ومياه قليلة 171
- الفصل الثامن: العملاق الجائع 197
- الفصل التاسع: لاعب جديد 215
- الفصل العاشر: جار عدواني 241
- الفصل الحادي عشر: غزو سلمي 269
- الفصل الثاني عشر: لا جديد في الشرق 285

إضاءة

«تنتج الصين اليوم نصف الكاميرات الموجودة في جميع أنحاء العالم، وثلث أجهزة التكييف وربع أجهزة التلفزيون، وقد ترتب على تلك النهضة الاقتصادية الصينية العديد من النتائج الهائلة التي تؤثر علينا بشكل مباشر. ومعجزة البداية نجد أن الصين ليست في طريقها لتكون قوة اقتصادية عالمية فقط؛ ولكن أيضاً تريد أن تصبح قوة سياسة وعسكرية عظمى، بينما يتراجع الآن معدل التصنيع والإنتاج في أوروبا وأمريكا واليابان؛ وبالتالي ترتفع معدلات البطالة والتلوث. وبينما يتزايد ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية بشكل جنوبي سواء في النفط أو باقي السلع الأخرى؛ فإن نمو الاقتصاد الصيني يواصل الصعود بشكل مستمر».

المؤلف في سطور

فولفجانج هيرن، من مواليد 1954، درس الاقتصاد والعلوم السياسية في (توبنجن)، عمل كمحرر اقتصادي لدى (كولتر شتات إنتسايجر) و(فيرت شافتس فوخي)، ويعمل الآن كمراسل لمجلة (مانجر ماجتسين)، منذ عام 1986 وهو يسافر إلى الصين بشكل منتظم.

مقدمة

نحن الآن على أعتاب تحول تاريخي في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، عندما تضع إمبراطورية كبرى كالصين أقدامها على الطريق الصحيح لتصبح قوة عالمية عظمى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وللمرة الأولى في تاريخ البشرية تعود قوة عالمية سابقة للظهور مرة أخرى، حيث كانت الصين حتى القرن الثامن عشر واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم، وهاهي تستعيد وضعها من جديد لتسيطر على الاقتصاد العالمي المعاصر في الوقت الحالي.

والنتائج المترتبة على هذا الصعود التاريخي ستكون هائلة، وسوف يشعر بها كل مستهلك وعامل ومدير في الدول التي تأثرت سواء ألمانيا أو أمريكا أو اليابان، وسيكون للصين (الجديدة) دور مهم وخطير أيضاً في تغيير حياتنا.

لماذا ترتفع أسعار النفط والحبوب الغذائية بشكل جنوني؟ ولماذا يزداد الطلب على الصلب الخام؟ ولماذا تكثر حالات البطالة في الدول الصناعية الغربية؟ ولماذا يتسع ثقب الأوزون؟ ولماذا يتصاعد الخوف المستمر من نشوب حروب في المنطقة بين وسط آسيا والمحيط الهادئ؟ والجواب يكون دائماً هو نفسه في كل الأحوال.. (الصين).

في الوقت الذي توقع فيه الكثيرون -وعلى رأسهم أمريكا- انهيار اقتصاد الدول الشيوعية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فإن الصين قد خالفت كل تلك التوقعات، وأصبحت أقوى من أي وقت مضى، لأن الأمة الصينية كانت تعمل بالتجارة منذ آلاف السنين وأيضاً فإن التجار

الصينيين موهوبون بشكل كبير، فقد استطاعوا إصلاح بلادهم كما أنهم يعرفون جيداً أفضل الطرق لكسب الأموال.

منذ عام 1978 وعند تسلم (دينج شياو بينج) مقاليد الحكم؛ وأصبحت الصين ملتزمة بالإصلاح نحو الرأسمالية، ومنذ عام 1986 وأنا أسافر بشكل منتظم إلى الصين؛ وقد فتنت بتلك البلاد منذ اللحظة الأولى.

وقد قضيت مؤخراً في النصف الأول من عام 2004 بضعة شهور في جمهورية الصين الشعبية، وقد دونت بعض انطباعاتي خلال فترة إقامتي في بكين وشنجهاي ورحلاتي العديدة التي قمت بها في شتى أنحاء البلاد؛ في الشمال البارد والجنوب الاستوائي والغرب الذي لم يكتشف بعد، وقد جمعت حوارات كثيرة من تلك الأماكن في هذا الكتاب.

وكان (يورج فوتكه) إحدى أهم الشخصيات التي أجريت معها أحد حواراتي، وهو مدير الفرع الصيني لشركة باسف الألمانية للكيمياويات ورئيس الغرفة التجارية الألمانية في الصين، وقد قال لي: «هذا هو البلد الأكثر إثارة في العالم»، ومعه كل الحق في هذا الكلام؛ بل يمكننا أن نضيف أيضاً على ما قاله إن الصين هي البلد الأكثر نشاطاً وحرارة في العالم، ولكي نفهم ذلك علينا مقارنتها اليوم بما كانت عليه قبل 15 أو 20 عاماً.

رأيت في شوارع بكين أعداداً هائلة من سيارات الأودي، وBMW، والفولكس فاجن، كما شاهدت تحول مناطق المزارع والمستنقعات في شنجهاي في بداية التسعينيات واحتل مكانها اليوم المئات من ناطحات السحاب، كما اصطحبت العديد من رجال الأعمال من هونغ كونج ومقاطعة (قوانج دونج) المجاورة والمزدحمة والتي تحتوي على أكبر عدد

من المصانع في العالم.

إن سرعة التغير اليوم في الصين قد أصبحت تسبق الأنفاس ولا يستطيع أحد ملاحقتها، ولم يحدث من قبل أمر مماثل لما يجري الآن في تلك الأمة العظيمة عبر التاريخ من سرعة تقدم وصعود في الاقتصاد العالمي.

وبالطبع هناك العديد من المشاكل التي تقابل هذا الصعود، فهناك خلل إقليمي واجتماعي ومصرفي؛ ولكني لا أرى أنها مثل كارثة؛ لأن الحكومة هناك تعرف جيداً كيفية التصدي لتلك المشكلات والتعامل معها وهي تتقدم بنجاح ملحوظ حتى الآن.

ويزداد معدل النمو السنوي للاقتصاد الصيني حتى أصبح متوسط نموه الحالي من 7٪ إلى 8٪ سنوياً. ويعد من أهم أسباب هذا النمو السريع والمتزايد عودة عشرات الآلاف من الصينيين الذين درسوا في كبرى الجامعات الأمريكية، وأسسوا العديد من المشاريع الناجحة في وادي السليكون ثم عودتهم إلى أوطانهم؛ ليقوم هؤلاء المغتربين باستثمار مليارات الدولارات في مشاريع قومية داخل بلادهم، تأسست في هونغ كونغ وتايوان والصين. وهذا مزيج فريد من رأس المال والمعرفة، والأعداد الهائلة من العمالة الرخيصة، وأسواق ضخمة تنعش حركة الاقتصاد وتعين على ازدهاره أكثر من أي بلد آخر في العالم.

واليوم قد أصبحت الصين بالفعل هي: (مصنع العالم)، وذلك من خلال العمالة الرخيصة والمتوفرة بأعداد كبيرة، حيث أن ما يقرب من 700 إلى 800 مليون صيني يقبلون العمل مقابل تقاضي دولارين فقط كأجر عن اليوم الواحد، وهذا هو ما جذب العديد من الشركات الأجنبية العملاقة

ونقل مراكز تصنيعها وإنتاجها إلى الصين على حساب أمريكا واليابان وأوروبا؛ مما أسفر عن انتشار البطالة بأعداد هائلة في تلك البلدان الكبرى. ولم يقتصر الأمر فقط على احتكار أسواق الأحذية والمنسوجات؛ ولكن تعدى ذلك ليشمل العديد من قطاعات الصناعة الحديثة مثل: الرقائق الإلكترونية، وأجهزة الكمبيوتر، والهواتف المحمولة. لقد وضعت الصين أقدامها بالفعل لتصبح في طريق الدول العظمى في التكنولوجيا الحديثة، كما أن الصينيين تمكنوا بالفعل من إرسال رواد فضاء إلى العالم الخارجي.

ولا يعتمد النمو الصيني فقط على استثمارات الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، ولكن قد أصبح لدى الصين اليوم بالفعل شركات ومؤسسات صينية ترقى إلى مستوى العالمية. وكما غزت سوني وباقي الشركات اليابانية الأسواق العالمية منذ 50 عاماً، ثم غزت سامسونج وشركات كوريا الجنوبية الأسواق منذ 20 عاماً؛ فإن الماركات الصينية قد بدأت الآن في غزو الأسواق العالمية، وربما مازال العديد من الأشخاص في الغرب لم يسمع بعد بأسماء مثل: هواوي، و لينوفو، وهماير، ولكننا سنتعرف عليها جيداً في وقت قريب، حيث ستكون تلك الأسماء في منافسة أشد قوة وشراسة من تلك التي مرت بشركات سوني وسامسونج.

وقد أدى أيضاً الصعود السريع للصين إلى عواقب خطيرة على البيئة العالمية؛ فقد زادت نسبة التلوث البيئي هناك، ولم تقف فقط عند حدود الصين بل انتقلت إلى البيئة العالمية، فعلى سبيل المثال زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي من شأنها التأثير الضار على طبقة الأوزون وزيادة

تأكل ثقبها.

وكذلك المشاكل المتعلقة بتوفير الغذاء والطاقة لـ 1,3 مليار نسمة؛ واحتياجهم المتواصل إلى استيراد المزيد من محاصيل الحبوب الغذائية والنفط والغاز، مما يؤدي إلى ارتفاع جنوبي في الأسعار العالمية فضلاً عن باقي المواد الخام اللازم توفرها والتي يتم استخدامها بكميات ضخمة في الصناعة هناك.

وكذلك حاجة الصين إلى المزيد من الطاقة التي تدفعها للمشاركة والتواجد في تلك المناطق التي تملك احتياطات عالية من الطاقة، على اعتبار بحر الصين الجنوبي، وآسيا الوسطى، وأيضاً منطقة الشرق الأوسط. وسوف تنشأ العديد من الصراعات والتوترات في العلاقة بين الصين وأمريكا في العقود القادمة بغرض فرض السيطرة على السياسة العالمية. وبسبب قوتها الاقتصادية فإن الصين في طريقها للسيطرة على السلطة السياسية العالمية. وبسبب عدم انعزالها فإن الصين ستحصل على المزيد من المشاركة في السياسة الدولية من خلال لعب دور أكبر في الأمم المتحدة، لتصبح بذلك القوة العالمية العظمى الثانية بعد الولايات المتحدة. ولكن القضية الأهم هي كيف يمكن لقوتين عظيمتين أن يتعاملا سوياً (سواء بشكل متعاون أو مضاد)، وسيكون هذا أمراً مهماً بالنسبة للسلام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

كل هذه المشاكل والتحديات التي تواجه النهضة الاقتصادية للصين لا يعلم بشأنها الكثيرون في الغرب، وقد أصبحت الآن تلك الصورة التقليدية القديمة الموجودة في الذاكرة عن الصين بعيدة جداً عن الواقع، وتساهم

وسائل الإعلام بشيء قليل في نقل الصورة الحقيقية إلا أنها مازالت تحمل في كثير من الأحيان بعض الأحقاد القديمة.

نعم، الصينيون (في الجنوب) مازالوا يأكلون الثعابين وغيرها من الحيوانات الغريبة، ويصقون على الأرض، ومازالت السلطات تفرض هناك أحكاماً بالإعدام بشكل كبير. نعم؛ ولكن هذا جانب واحد فقط من الصين، وهو الجانب غير المفهوم لنا، بل هو الجانب القبيح.

ولكن في المقابل فإنني أصف في هذا الكتاب دينامية الصين وسرعة التغير بدون خوف؛ فإني أريد أن يفيق القارئ الأوروبي والأمريكي وأريد تشجيعهم على إلقاء نظرة عن قرب على الصين تلك القوة العظمى الناشئة من أجل فهم أفضل لهم في النهاية، حيث أننا لم يعد يمكننا تحمل المزيد من الجهل تجاه الصين.

هامبورج - مارس 2006

الفصل الأول

ظهور قوة عالمية جديدة

الصعود والانحيار والعودة للإمبراطورية القديمة

«من بين كل الحضارات المتقدمة في وقتنا الحالي لا نشعر بميل نحوها كما نشعر
به تجاه الحضارة الصينية»

بول كيندي في (صعود وانهيار القوى العظمى)

هناك بعض أشياء تلقناها في الماضي ثم صارت أموراً مسلماً بها بالنسبة
لسا كاختراع يوهان جوتنبرج للطباعة أو كون كريستوفر كولومبوس
أعظم البحارة في التاريخ ولكن في الحقيقة الأمر بخلاف هذا، فقد اخترع
الصينيون الطباعة قبل القرن التاسع الميلادي، وقد كان هناك بحار صيني
يدعى (تشانج خي) من أعظم البحارة في العالم وقد سبق كولومبوس بعدة
عقود في إنشاء أسطول بحري هدفه اكتشاف العالم.

تلك الأخطاء الشائعة التي تلقناها في أثناء درسنا للتاريخ؛ في حين أنه
لم يرد ذكر للصين على الإطلاق بينما كان المعلم يقضي ساعات طويلة في
شرح حياة وعصور حكم المصريين والإغريق والفرس والرومان.

لقد كان في الشرق الأقصى حضارات مهمة أخرى، ولم يكن مدرسو
التاريخ يعتمدون إخفاءها ولكن من الجهل بها، فلم ندرس غير تجمع قبائل
المغول الهمجية تحت قيادة السفاح الشهير جنكيز خان وغزوهم العديد
من البلاد حتى تمكنوا من الوصول إلى منتصف أوروبا في عام 1241 قبل
أن ينتهوا فجأة.

ظهرت الصين لدينا في الصورة التاريخية منذ بضعة قرون قليلة قبل
القرن التاسع عشر ثم صعودها بعد ذلك كواحدة من أكبر القوى الشيوعية
مع ماو تسي تونج في منتصف القرن العشرين، ومع فترة الحرب الباردة
تقدمت الصين في ظل الحكم الثوري حتى صار ينظر إليها الغرب على

أنها تشكل تهديداً كبيراً عليه.

الجهل والإعجاب والغطرسة والقلق، هذه نظرة الغرب للصين، والسبب الرئيس في نشر هذه الصورة في الغرب هو أن الناس هناك في الصين لا يفهمون غير لغتهم القديمة ولا يطلعون إلا على تاريخهم وثقافتهم. وسبب تلك النزعة القومية المفرطة في الصين هو أنها كانت بلاداً لها حضارة عظيمة في الماضي واستمر تقدمها بعكس مصر واليونان فقد تهمش دورهما وتقلص حجمهما بعد أكثر من 5000 سنة من الحضارة. يقول العلماء إن الإنسان بحاجة إلى دراسة التاريخ والحضارة الصينية حتى يفهم سبب النزعة القومية التي ما زالت مسيطرة على هذا الشعب حتى الآن. كذلك ينبغي أن ندرك أيضاً أن السبب الرئيس الذي يجمع بين كل قوى الغرب واليابان هو اتحاد الجميع ضد الصين على مدى قرن كامل من الزمان، وهذا يفسر لنا العديد من سياسات الصين الخارجية غير المفهومة حتى الآن. وينبغي أن ندرك كذلك أن الصين كانت من البلاد الأكثر تقدماً في العلوم والتكنولوجيا منذ عدة قرون مضت، وأن لديها اليوم من الإرادة والكفاءات البشرية ما يمكنها من العودة إلى سابق عهدها مرة أخرى.

التفوق المبكر

في صيف 1271م حيث كانت أوروبا تغرق في عصور الظلام؛ سافر الشاب البندقي ابن السابعة عشرة والذي يدعى ماركو بولو في صحبة أبيه نيقولو وعمه مافيو نحو الشرق في رحلة استغرقت أربع سنوات، مروا في أثنائها عبر بلاد فارس وأفغانستان وعبروا العديد من الجبال والصحاري

حتى وصلوا إلى مكان بالقرب من مدينة بكين الحالية؛ حيث وجدوا في شرف استقبال ركبهم الخان الأعظم قوبلاي الذي كان يحكم البلاد الصينية في ذلك الوقت.

بعد أربعة وعشرين عاماً من رحيلهم جرفهم الحنين للعودة إلى البندقية، فأملسى مار كوبولو ما شاهده في أثناء رحلاته الطويلة على أحد أصدقائه؛ والذي قام هو الآخر بجمعها في كتاب أطلق عليه اسم (وصف العالم)، والذي يعد واحداً من أكثر كتب الرحلات شهرة في عالم الأدب؛ وأيضاً من أكثرها إثارة للجدل، لأن صاحبه لم يكتبه بنفسه، لدرجة أن بعض المؤرخين شكك في قيام مار كوبولو بتلك الرحلات من الأساس.

منذ عدة سنوات كتب عالم الصينيات الإنجليزي فرانسيس وود كتاباً بعنوان: (هل ذهب مار كوبولو إلى الصين؟) وأجاب على هذا السؤال في كتابه بوضوح شديد بأن مار كوبولو لم يذهب إلى الصين من الأساس. وبغض النظر عن مدى صحة زيارة مار كبولو للصين من عدمها، وبعيداً عن الصياغة الأدبية المستخدمة في سرد رحلاته، نجد اليوم أن مار كوبولو قد قدم لنا صورة كاملة للمجتمع الصيني عن فترة مبكرة للغاية من تاريخه، ونجد أنه قد كان في الكثير من أوصافه قريباً من الواقع بشكل أو بآخر؛ حتى أنه قد ساهم في نقل التصورات الأولى عن الصين للقارئ الأوروبي والتي تثير دهشتنا عندما نرى مدى التفوق التقني المبكر للشعب الصيني وكيفية استغلاله لثرواته بشكل جيد في بناء حضارته وأسلوب معيشته.

ومما كان مثيراً للإعجاب في تلك الرحلات؛ وصفه لتجمع أكثر من اثني عشر ألفاً من جنود الحرس وما يقرب من عشرين ألف أسرة واصطفاف

مائة ألف من الخيول وقرابة خمس وعشرين ألفاً من الفتيات والراقصات الصغيرات في بكين لتحية الخان الأعظم قوبلاي في يوم ذكرى مولده.

ما ذكره ماركو بولو من تعداد السكان هناك في تلك الفترة يعد أمراً مبالغاً فيه، لأن تعداد سكان البندقية في تلك الفترة (وهي ثالث أكبر مدينة أوروبية بعد نابولي وباريس حينها) لا يتجاوز المائة ألف نسمة، بينما كان يحتشد في نفس الوقت (طبقاً لرواية ماركو بولو) أكثر من 1,2 مليون شخص في بلاط الخان عام 1270 بالطبع هذا أمر لا يكاد يصدق.

في الفترة بين عام 500 إلى 1500 ميلادية كانت الصين متفوقة على أوروبا في معظم المجالات تقريباً، وكانت الحضارة الصينية مهمة على الشرق الأقصى في الوقت الذي لم يبد الغرب أدنى اهتمام بها.

كان التفوق الصيني في مجال العلوم والتكنولوجيا يبدو واضحاً للغاية منذ وقت مبكر، كما يقر بذلك المؤرخ بول كيندي بأنه كان لدى الصينيين (نضج تكنولوجيا) واكتشافات عظيمة أحدثت ثورة كبرى في شتى المجالات والتي لم يتمكن الغرب من التواصل إلا في القرنين الأخيرين فقط، ولايضاح ذلك بمثال بسيط؛ فقد صنع الصينيون أفراناً لصهر المعادن منذ القرن الرابع الميلادي حيث كانوا حينها قادرين على إنتاج الزهر، وبحلول القرن السادس الميلادي كان الصينيون قد بدؤوا بالفعل في إنتاج الصلب بينما استغرق ذلك الأمر في أوروبا منذ القرن الثالث عشر حتى كان أول إنتاج للصلب على يد مارتن سيمنز في عام 1864 بينما كانت لدى الصين صناعة ضخمة لمعادن الصلب في القرن الحادي عشر.

اهتم الصينيون بالاختراعات والاكتشافات التي تمس حاجتهم للتقدم؛

فعلى سبيل المثال صنعوا الورق في القرن الثاني الميلادي، وتفتنوا في صناعة الخزف وإنتاجه منذ القرن الثالث الميلادي، كما ابتكروا البوصلة المغناطيسية في القرن الثالث أيضاً، وقاموا بإنتاج أول كتاب مطبوع في منتصف القرن الثامن، كما قاموا بإنتاج مسحوق أسود لاستخدامه كحبر في القرن العاشر.

وقد كانت روح الصناعة الصينية في ذلك الوقت تقوم على أساس واسع، حيث كانت الصين قوية للغاية في مجال العلوم كما يذكر ذلك ماو يشنج في كتابه (العلم في الصين القديمة):

«في علم الفلك، والرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلم التنبؤ بالزلازل، وكانت الصين تظهر تفوقاً كبيراً على الغرب على مدى عدة قرون».

وقد كانت تكنولوجيا الزراعة والري من أكبر ميادين التفوق الصيني على الغرب، فقد استخدم الصينيون المحارث الحديدية، وأنشؤوا قنوات مائية للري الزراعي لم يكن يعرفها الأوروبيون في ذلك الوقت، لكنهم استخدموا تلك التقنيات بالفعل بعد أن وصفها لهم ماركو بولو في كتاب رحلاته التي كانوا يتشككون فيها ويسخرون منها وكانوا يروونها على أنها مجرد حكايات خرافية للتسلية.

كانت الصين طوال تلك الفترة في أوج عظمتها، وقد أشار الباحث كونراد سترز تساؤلاً افتراضياً؛ لماذا لم تحاول الصين السيطرة على العالم في هذا الوقت؟ لقد توافرت حينها لدى الصين كل المقومات المطلوبة لكي تجعل منها قوة عالمية عظمى، العديد من الموانئ والأساطيل البحرية، الكثير

من الأيدي العاملة، والعقول المستنيرة، ولو كانوا أقدموا على فعل ذلك؛ لحدث تغير في شكل تاريخ العالم الحديث، لكنهم لم يفعلوا ذلك؛ وبدلاً من صعود التنين الصيني نحو العالمية بدأ في التراجع والتدهور والانسحاب إلى داخل حدوده الإقليمية.

الانهيار من الداخل

لم يكن حلول عام 1433 حدثاً ذا أهمية في أوروبا؛ بينما على النقيض في منطقة الشرق الأقصى فقد حدثت وقائع تاريخية عظيمة ذات أهمية قصوى لتلك البلاد.

عاد في هذا العام البحار الصيني العظيم تشانج خي من رحلته السابعة عبر المحيطات، وقد قام برحلاته تلك في الفترة من 1405 إلى 1433 أبحر في تلك السنوات عبر بحر الصين والمحيط الهندي والخليج العربي والفارسي حتى وصل إلى أفريقيا، كان يعمل تحت إمرته أسطول بحري ضخم به ما يقرب من 400 سفينة؛ منها تسعة سفن ضخمة ذات صوارٍ عالية، وكان هذا العدد ضعف عدد الأسطول المصاحب لكريستوفر كولومبوس الذي طاف العوالم الجديدة لاكتشافها بعده بعدة قرون، وكان يرافقه تشانج مائة سفينة للإمداد بالمؤن الغذائية والمياه العذبة؛ والبعض منها كان يحوي شاحنات خيول وزوارق حرية، وكان معه أكثر من 28,000 من البحارة والجنود. ويحدثنا لويس ليفسيس عن هذا الأسطول في كتابه (عندما حكمت الصين البحار):

«لم يرد في أي كتاب مما كتبت عن تلك الفترة ذكر لأسطول في حجم

وقوة أسطول تشانج 5 حتى عهد الحرب العالمية الأولى».

بعد ثلاث سنوات من آخر رحلات تشانج في حوالي عام 1436
أمر الإمبراطور بمعم بناء المزيد من السفن البحرية العابرة للمحيطات
ومصادراتها من ملاكها.

لكن لماذا حدث هذا التغير المفاجئ؟ يرجع المؤرخون هذا الأمر لعدة أسباب
مختلفة؛ أحدها أن البلاد في تلك الفترة كانت متجهة لإنشاء العديد من المشاريع
الكبرى مثل تشييد قصر ضخم للإمبراطور في بكين؛ وكان هذا يمثل عبئاً ضخماً
على ميزانية الدولة. أو ربما بسبب بعض التهديدات التي واجهتها الإمبراطورية
من ناحية حدودها الشمالية ضد المغول؛ وربما كان هذا السبب ذا أهمية قصوى
بالنسبة للطبقة الحاكمة أكثر من مسألة الاكتشافات البحرية الجديدة.

ولكن السبب الأهم في انحصار الأنشطة التوسعية للإمبراطورية هو
العودة للقيم والمبادئ الكنفوشيوسية القديمة، وكان من أهم مبادئ السيد
كونفوشيوس هو وضع عبء إنشاء حضارة مدنية على عاتق رجال الجيش.
لم يكن أحد يتوقع على الإطلاق أن تصل تلك الرحلات إلى ما وصلت
إليه، ونتج عن ذلك محاولة بعض التجار الصينيين التواصل مع بعض
البلدان الأخرى؛ لكنهم حظوا في مقابل ذلك على الكثير من التوبيخ من
قبل الحاكم آنذاك، لظنه أن هذا الأمر سوف يضعف من قوة الصين وأنه
ينبغي عليهم إنتاج كل ما يحتاجونه بشكل ذاتي.

«كان هذا واحداً من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الصين» هذا ما قاله
البروفيسور جيفري ساكس في كلمته أمام الجمعية الآسيوية في هونغ كونج
معلقاً على انسحاب الصين من المحيطات في الوقت الذي بدأ فيه الإنجليز

والهولنديون والبرتغاليون والإسبان اكتشافاتهم وفتحاتهم.
يفضل الصينيون حماية بلدانهم عن بناء الأساطيل واكتشاف المحيطات،
وبسبب هذا تقهقرت الصين مرة أخرى وعادت إلى الانعزال على مدى
أربعة قرون أخرى.

كانت هناك الكثير من التوترات في تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف،
في عام 1644 أسقطت أسرة تشينج حكم أسرة مينج في انقلاب دموي.
إنهم لا يزالون ينظرون بغطرسة شديدة للآخر في بكين ولا يهتمون
هناك بأمر الدول الأجنبية الأخرى ورعاياها، كانت مجرد فكرة التبادل
التجاري تثير الكثير من الامتعضات، لدرجة أنه عندما يقدم أحد التجار
الصينيين على تبادل تجاري مع بعض التجار الأجانب كان يواجه تهمة
الخيانة. وكثيراً ما كان يرفع الأجانب بعض الدعاوى القضائية ضد التجار
الصينيين بسبب خلافات من هذا الشأن، لذلك فقد قام ملك بريطانيا
جورج الثالث بتكليف اللورد جورج ماكاريني بالذهاب إلى بكين في
صحبة مائة من ذوي الخبرة في عام 1792، وقد كانت المهمة الرئيسة لذلك
الفريق إقامة علاقات دبلوماسية بين لندن وبكين، وتدشين خط ملاحى
للتشجيع على المزيد من التعاون التجاري بين البلدين.

حاول ماكاريني في سبتمبر 1793 التودد للإمبراطور الصيني تشيان
لونج، لكن لقي طلبه رفضاً حاسماً من ناحية الإمبراطور وأعطاه رسالة
يوصلها إلى ملك بريطانيا جاء فيها:

«ليس لدينا ما يصلح ولسنا بحاجة إلى منتجاتكم»

بعد عدة سنوات من تلك الواقعة حاول بريطاني آخر تجربة حظّه في

بكين، في عام 1816 سافر اللورد أمهرست إلى العاصمة الصينية، وكانت لديه نفس تلك التطلعات والرغبات التي سبقه فيها ماكاريني؛ إلا أنه لم ترفض صداقته فحسب بل قام الإمبراطور بطرده من البلاد بشكل مهين ليخرج محملاً بالخزي والعار من تلك البلاد.

ولكن منذ فترة طويلة أدرك الحكام في الصين أن موقفهم هذا لم يعد يحتمل خاصة بعد ما تغيرت موازين القوة العالمية، فكان على الحكام أن يتعلموا قبول الآخر وإلا سوف يكون متجمدين خارج التاريخ، ولم ينتهوا لتلك النتيجة إلا بعد خوضهم حرباً ظهر فيها مدى الضعف الصيني في مقابل التفوق الكبير للدول الأخرى وخاصة بريطانيا.

قرن من الذل

لديكم الشاي؛ ولدينا الأفيون. كانت مقايضة غريبة تلك التي استخدمها الإنجليز مع الصينيين في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا ترغب في شراء الشاي الصيني والقطن الهندي ولكنها كانت تحرص على عدم دفع مقابل مادي من العملات الفضية واستخدمت تجارة الأفيون التي ازدهرت في المستعمرات البريطانية بالهند كمقابل لتلك البضائع وقد انخرطت الصين في تلك التجارة لعدة سنوات، ولكن استخدام المخدرات في التجارة أدى إلى انتشار إدمانها بسرعة فائقة بين سكان الشرق الأقصى، فقد زاد عدد المدمنين في الصين بشكل مهول لدرجة أنه وصل إلى حوالي ستة ملايين مدمن مع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، في عام 1838 أصدرت الحكومة الصينية قرارها بتكثيف مراقبة هذا النشاط وبدأت تشن

حملات لمكافحته، في يونيو/حزيران عام 1839 توجه لين زيوكو أحد كبار المسؤولين الصينيين والذي يملك خبرة واسعة إلى جوانجتشو (مركز تجارة الأفيون البريطانية) واعتقل التجار البريطانيين وأجبرهم على تسليم كل مخزون الأفيون لديهم ثم قام بحرقه، حيث يقدر ما فيه أكثر من عشرين ألف صندوق من الأفيون الخام، وكان هذا التصرف يمثل تحدياً كبيراً للتاج البريطاني والسبب الرئيس في نشوب حرب الأفيون الأولى.⁽¹⁾

بريطانيا وهي القوة الإمبريالية العظمى في هذا الوقت أرسلت أربعة آلاف جندي من قواتها البحرية إلى الشرق الأقصى، ووصلت في يونيو 1840 إلى ميناء جوانجتشو، ونشبت العديد من المناوشات العسكرية بطول الساحل الصيني حتى أسوار بكين، ولكن الجيش الصيني لم يعلن استسلامه أمام التفوق العسكري البريطاني إلا بعد محاولات عدة.

في نهاية أغسطس 1842 تم توقيع معاهدة نانجينج (واحدة من أهم المعاهدات في التاريخ الصيني الحديث)، والتي يقول عنها جوناثان سبنس في راعته (الطريق الصيني نحو المجتمع المعاصر):

«جعلت هذه المعاهدة الموانئ الصينية الخمسة؛ حوانجتشو، وشيامن، وفوتشو، ونينجو، وشانجهاي مفتوحة أمام التجار البريطانيين بعدما كان أمامهم فقط جزيرة هونج كونج الصغيرة»

(1) حرب الأفيون - سبب بهذا الاسم وهي حربان قاما بهن الصين وبريطانيا في أثنائه، انصبغ فرنسا ان جانب بريطانيا وكان السبب هو محاولة الصين اخذ من زراعة الأفيون واستيراده، مما حدا ببريطانيا ان تعف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت حياها بريطانيا من حارة الأفيون في الصين. قامت حرب الأفيون الأولى عام 1840 وأثنائه في عام 1888 متلاحقة وكان من نتائجها ان اصحبت هونج كونج مستعمرة بريطانية (انظر حدة)

بدأت الصين مع معاهدة نانجينج قرناً جديداً من الذل، كما وصفها أوسكا فيجل الخبير في الشؤون الصينية، حوالي مائة سنة امتدت حتى نهاية الحرب الصينية اليابانية عام 1945، في أعقاب حرب الأفيون بدا واضحاً الصعف العسكري الصيني وبدأ التدخل الأجنبي الأوروبي والأمريكي والياباني وحتى الألماني في الشؤون الصينية مع بداية القرن العشرين.

مرة أخرى وقعت الصين تحت نيران الحرب عندما اضطرت إلى مواجهة العسكرية ضد اليابان عامي 1894-1895 وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة تيمونوسيكي التي بسببها قدمت الصين تنازلاً عن بعض أراضيها وقامت بدفع مبالغ كبيرة لليابان على سبيل التعويض، والأسوأ من ذلك هو مدى الذل الذي تعرضت له الصين، ولأول مرة يحدث تفوق من الجانب الياباني على الجانب الصيني، وفقدان الصين لدورها الإقليمي الآسيوي، وحتى ذلك الحين ظلت القوى الغربية في الأراضي الصينية حتى بعد إعلان الجمهورية في 1912، ونشأت في اليابان (العدو اللدود للصين) قوى اقتصادية متنامية، وفي عام 1931 استقلت مانشوكو (الجزء الصيني الذي يتبع اليابان) وأصبح لها علمها ونشيدها الوطني الخاص بها، وأصبح أمر استيلاء اليابان على باقي الأراضي الصينية مجرد مسألة وقت حتى وقعت حادثة جسر ماركو بولو بالقرب من بكين.

ففي السابع من يوليو 1937 نشبت الحرب الصينية-اليابانية وبدأ اليابانيون في السيطرة السريعة على بعض المدن الإستراتيجية المهمة مثل شانجهاي ونانجينج وجوانجتشو، خسرت الحكومة الوطنية (الكوميتانج) تحت قيادة (تشانج كاي شك) كل معاركها تقريباً، ولم تنجح سوى المقاومة الشيوعية

المسلحة، ولكن عند دخول الحلفاء والولايات المتحدة انقلبت دفة الحرب تماماً، والذي انتهى بإعلان اليابان استسلامها في أغسطس 1945.

بعدما تحررت الصين كان ينبغي عليها خوض معركة أخرى داخلية لتحديد من الذي سوف يحكم البلاد، حزب الكوميتانج أم الشيوعيون؟، (شيانج كاي شك) أم (ماو تسي تونج)؟

وبعد أن ازداد الأمر صعوبة لم يكن هناك بد عن المواجهة العسكرية، ثلاثة ملايين جندي ينتمون لحزب الكوميتانج ويقاتلون في الجيش النظامي للبلاد ضد مليون مقاتل شيوعي مسلح، في واحدة من أشد الحروب الأهلية التي خاضتها الصين عبر تاريخها، ولكن ثبتت فيها براعة مقاتلي الشوارع وأسلوب حرب العصابات الذين تمكنوا من تشتيت قوات الجيش النظامي وأحبروهم على الفرار نحو جزيرة تايوان حتى رجعوا مرة أخرى بعد أن أعلنوا استسلامهم التام وخضوعهم للنظام الحاكم الجديد. في الأول من أكتوبر عام 1949 أعلنت قيادة الحزب الشيوعي الصيني قيام جمهورية الصين الشعبية وكان الحاكم الجديد هو (ماو تسي تونج).

سنوات (ماو) الضائعة

ما يزال الصينيون حتى الآن يضعون صوراً ضخمة ل(ماو) عند مدخل كل مدينة، لكي يحاول الجميع تلمس حطاه وتتبع سيرته، ولا يزال أيضاً الآلاف حتى اليوم يذهبون لزيارة ضريحه لكي يلقوا نظرة على الجثمان المحنط للزعيم الأسطوري، ويقيمون احتفالات سنوية في ذكرى مولده ووفاته تستمر لعدة أيام ويحضر إليها سياح من شتى أنحاء العالم.

عندما ننظر لفترة حكم ماو بشكل واقعي ومحايد نجد أن ثلاثين في المائة من إنجازاته أمور جيدة والسبعين الأخرى سيئة تماماً، إذ لعب ماو دوراً مهماً في استقلال البلاد، فعندما أعلن قيام جمهورية الصين الشعبية تزامم قرابة الثلاث مائة ألف شخص في ساحة تيانانمن، معلناً أمامهم أنه تم استعادة البلاد لكي يصير حكمها ذاتياً، وأعلن أيضاً إجراء إصلاحات شاملة لتحسين أحوال الفلاحين وملاك الأراضي وكان هذا الأمر مما أكسبه شعبية واسعة بين الناس.

يبد أن الراحل ماو جلب أيضاً الكثير من البؤس والشقاء على بلاده وشعبه، ولعل أسوأ ما فعله يتلخص في أمرين:

القفزة الكبرى للأمام (1961-1985).

الثورة البروليتارية العظمى (1966-1976).

إذ لقي ما يقرب من ثلاثين إلى أربعين مليون نسمة من سكان الصين مصرعهم عن طريق تلك الكوارث، أراد ماو زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي لبلاده خلال فترة (القفزة الكبرى للأمام)؛ وبالتالي فقد قام بإنشاء نظام خاص لسكان الريف عبارة عن وحدات تجميعية يحتشد في كل وحدة آلاف من العمال أو المزارعين بشكل تعبوي وهدفهم من ذلك زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الجهد المبذول، لكن العكس مما هو ما قد حدث؛ فقد انخفضت معدلات الإنتاج بشكل جزئي ولكن ذلك بسبب بعض الكوارث الطبيعية، وبنفس هذا السخف استهدف زيادة الإنتاج القومي من الصلب بأية وسيلة؛ فقد أقيمت أفران لصهر المعادن حتى في أصغر القرى، وكان يطلب من الفلاحين إحضار كل ما لديهم من أشياء

يمكن صهرها حتى أواني الطعام الخاصة بهم وذلك بالطبع بدون مقابل ولصالح الدولة، وبسبب سياسة تقليل الاستهلاك وزيادة الإنتاج لقي أكثر من عشرة ملايين شخص مصرعهم بسبب أمراض سوء التغذية.

مع بداية الستيات بدأ ماو يعطي المزيد من الحريات بعد أن انتعشت البلاد اقتصادياً بعض الشيء، لكنه سرعان ما شعر ببعض الانشقاقات التي تحث بين صفوف الشيوعيين فبدأ في صيف 1966 (الثورة البروليتارية العظمى) والتي يطلق عليها أيضاً (الثورة الثقافية)، استخدم خلالها الراتب (الحزب الشيوعي) ضد أولئك المتقنين المنشقين سياسياً أبشع أساليب القتل والتعذيب والنفي والتشريد، وكانت أداة ماو الفاعلة في تنفيذ ذلك هم الشباب من طلاب وتلاميذ وبعض المتعصبين من الحرس الأحمر، وقد انتهت المرحلة الأولى من هذا النزاع في أبريل/نيسان 1969؛ ولكن مطاردة المنشقين عن الحزب استمرت حتى عام 1976.

بعد فترة قليلة من انتهاء تلك المعارك الفكرية التي دارت على مدى عقد كامل توفي ماو، وقد أطلق على هذه الفترة اسم (العشر سنوات الضائعة)، وقد تمكن ماو ورفاقه من تأسيس اقتصاد صيني جيد في تلك الفترة لكن بعدما تسببوا في إصابة العقل الصيني بحالة ضياع فكري، لكن الشعب الصيني كان قد اعتاد منذ القدم على مثل تلك المعاناة فقد مروا عبر تاريخهم بالكثير من الزلازل والفيضانات والحروب ولم يزد على كل ذلك في الفترة الأخيرة غير (ماو)، لكنهم مازال بمكهم الحصول على ما هو أفضل فقد حدثت ولادة جديدة لجمهورية الصين الشعبية في عام 1978 على يد (دنغ شياو بينج).

الانفتاح في ظل حكم (دنغ شياو بينج)

كان أحد رجال الدولة؛ وبدونه لم تكن الصين لتصل إلى ما هي عليه الآن، استطاع هذا الرجل القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية التي دلت على بعد نظره وأدت في نهاية الأمر إلى ظهور تلك المعجزة الصينية التي نشهدها في عالم الاقتصاد اليوم.

حاول دنغ الإصلاح مراراً وتكراراً في عهد ماو، لكن دائماً ما كانت تصطدم آراؤه بتلك الأفكار الرجعية حتى وفاة ماو في يوليو 1977، كان دنغ وقتها نائباً لرئيس الوزراء وأحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي، لكنه كان يؤمن بالضرورة الملحة للإصلاح الاقتصادي وأن الصين لا تزال قابعة في العصر الحجري والمراحل الشيوعية الأولى في تاريخ البشرية.

في مارس/آذار 1978 ألقى دنغ خطابه الأسطوري في مؤتمر العلم القومي، حيث طالب الشعب الصيني بالنهوض في أربع مجالات: الزراعة، والصناعة، والدفاع الوطني، والعلم والتكنولوجيا، وذلك لكي تتمكن الصين من مسايرة التطور العالمي، ولا يكون أمامها إلا هدف واحد وهو وضع الصين بين القوى العالمية المتقدمة بحلول عام 2000، فقط عن طريق مضاعفة الإنتاج القومي حتى أربعة أمثاله في الفترة من 1980 إلى 2000 وهذا هو ما قد تم إنتاجه بالفعل.

بدأت أولى إصلاحات دنغ السياسية في مجال الزراعة؛ وأهم أعماله هو سماحه للمزارعين بزراعة جزء من أراضيهم المستأجرة من الدولة

وفقاً لرغباتهم، وإمكانية بيع ريعها لصالحهم في الأسواق المحلية، كما عمل على زيادة دخل المزارعين وتأمين احتياجاتهم اليومية، وبعد تحول قرارات دنج في مجال الزراعة إلى واقع عملي وبدأت تؤتي ثمارها اتجه إلى الإصلاح في قطاع الصناعة، أعطى مديري الشركات -مثل المزارعين- المزيد من الحرية، على سبيل المثال فقد أصدر بعض الأوامر التي تشمل بعض الإعفاءات الضريبية على صافي ربح الشركات والتي رجعت بدورها إلى عجلة الاستثمار ثانية مما ساهم في نمو اقتصادي ملحوظ بمجال الصناعة.

أدى النجاح الكبير لتلك الإصلاحات الاقتصادية إلى ظهور بعض الأصوات التي تطالب بالإصلاح السياسي أيضاً، بعد وقوع مذبحة هائلة في ساحة تيانانمين في يونيو/حزيران 1989 عندما تجمع العديد من الطلاب المنادين بتطبيق الديمقراطية ولكن حاصرت قوات الجيش المتظاهرين ودهست الدبابات الحربية بعضاً منهم، لكن لم يظهر تقرير دقيق عن أعداد الضحايا التي تجاوزت الألف، أحدثت هذه المذبحة ردود أفعال غاضبة في المجتمع الغربي، لكن لم يستغرق ذلك وقتاً طويلاً، فقد كان المجتمع الغربي ينظر للصين باعتبارها شريكاً أساسياً في مجال الاستثمار الاقتصادي، في الوقت الذي اهتمت فيه القيادة الصينية بقمع المعارضين السياسيين كانوا يعملون بجهد في الإصلاح الاقتصادي، وكانت هذه هي رسالة دنج لشعبه وللعالم الخارجي.

كان عام 1992 من أكثر الأعوام نشاطاً في فترة حكم دنج البالغ من العمر حينها 87 عاماً، كان هذا العام تحديداً هو المسار الحاسم للمزيد من تطوير

جمهورية الصين الشعبية الذي يمكن أن نطلق عليه، التطوير الأسطوري. في يناير وفبراير زار دنغ المدن الجنوبية؛ جوانجتشو، وستشن، وتشوهاي، وكلها تقع في مقاطعة كانتون (جوانغدونغ) كان يريد دنغ أن يوصل إلى كل منتقديه الرسالة التالية:

«انظروا ماذا تفعل الإصلاحات الاقتصادية، سيكون هناك المزيد من المدن المزدهرة والمتقدمة زراعياً وصناعياً وأيضاً سيكون هناك المزيد من فرص العمل».

بعد وقت قصير في ربيع 1992 أقر دنغ بعض العقوبات على شانجهاي باعتبارها المعقل السابق للمعارضين لسياسة بكين، في صيف 1992 عين دنغ محافظ البنك المركزي تشو رونج جي منصب عمدة مدينة شانجهاي قبل أن يصبح رئيساً للحكومة في وقت لاحق.

بعد فترة من الهدوء النسبي استطاع دنغ التقاعد حيث توفي بعد ذلك في فبراير/شباط 1997 لكي تحصل الصين على قيادة جديدة على يد تشو الذي تسلم مهام منصبه لتدخل الصين معه عهداً جديداً.

حكم التكنولوجيا⁽¹⁾

بعد حكم ماو ودنغ ظهر في الصين ما يسمى بالجيل الثالث من القادة؛ تشو رونج جي (الرئيس)، جيانج تسه مين (الأمين العام للحزب الشيوعي)،

(1) الحكومات هم حسب اللغة الأكثر علناً وتخصصاً في مجال المهام المرطبة لهم، وهم غالباً غير مسين للأحزاب والحكومات كنسبة من كل من بوراسين (الكولونجا) ونسب المعرفة أو العلم، (المراد) وهي كلمة إغريقية معناها الحكم، وبذلك يكون معنى بحكم مراد حكم قطعة قطعة لغة التخصيص اللغة (المراد)

قال لي بنج (رئيس الوزراء).

جسدت هذه القيادة جيلاً كاملاً ممن لا يملكون ماضٍ في العمل الثوري وكانوا أفضل بكثير ممن سبقهم فقد كان لديهم العديد من الشهادات والدرجات العلمية التي حصلوا عليها في مجالات العلوم المختلفة وأيضاً الكثير من الخبرة في مجال الإدارة البيروقراطية، يشرح سياستيان هايلمان الباحث في العلوم السياسية في كتابه (النظام السياسي لجمهورية الصين الشعبية والطرق الإدارية الحديثة)؛ يقول ما يلي:

«في الواقع إن العديد من هذا الجيل الجديد في القيادة الصينية يتعاملون مع المشاكل السياسية كنوع من أنواع التحدي بالنسبة إليهم، وبدون التصميم على آرائهم كما كان يفعل ماو ودنج في السابق، ولكن عن طريق تبسيط آليات العمل الإداري وتنظيمها».

تزايد التكنوقراط في التسعينيات، ليس فقط بسبب التفوق الإداري للحكومة الصينية ولكن أيضاً داخل الحزب والمؤسسات الإدارية التابعة للدولة، في نفس الوقت كانت تحدث جميع الانتقالات والتغيرات بين مديري المكتب السياسي القديم والجديد بسلاسة شديدة؛ بينما ارتبطت فيما سبق بصراعات وموافرات عديدة، ويلاحظ سياستيان هايلمان أن صعود التكنوقراط هو أكبر تغير سلبي حدث في التاريخ الصيني ويضرب على ذلك مثلاً بما حدث في أكتوبر 2002 حيث انتقلت الإدارة بدون أي خلاف واضح إلى الجيل الرابع من الزعماء.

(هو جين تاو) الرئيس الجديد للبلاد، و(ون جيا باو) رئيس مجلس الدولة، (وكلاهما من مواليد 1942) استطاعوا تحويل الصين إلى أكبر شركة

في العالم كما أكد ذلك أستاذ الاقتصاد في الولايات المتحدة ليستر ثورو: «لدى الصين الآن حكومة مركزية فاعلة، واستراتيجيات لتصميم وصنع القرارات التي يمكن تنفيذها»، في الوقت نفسه تكاد تخلو الحكومة الصينية من الايدولوجيا في طريقة عملها، إنهم أقرب إلى البرجماتية⁽¹⁾ في نموهم الاقتصادي الكبير.

لم تعد تستخدم المصطلحات الأيدولوجية والمفردات الفكرية إلا في داخل مؤتمرات الحزب، والخطب الجماهيرية، والنقاشات الماركسية اللينينية، أما في خارج تلك الدائرة وفي سوق العمل فإن الحياة رأسمالية خالصة، تحاول القيادة الصينية الحالية الانتقال من مرحلة الديكتاتورية البروليتارية التي تعد المرحلة النهائية في الفكر الشيوعي، لدى القادة الصينيين العديد من الطموحات المختلفة جداً، يريدون التحول من الماضي إلى عالم اليوم في موعد أقصاه غداً.

قوة عالمية عظيمة جديدة/قديمة

انشغل رجال الاقتصاد على مدار السنوات الماضية بالرهان على فكرة: (الصين .. متى...؟؟)

ففي الوقت الذي لا تزال تستمر الصين في النمو بمعدل سريع للغاية؛ يستمر الأوروبيون واليابانيون والأمريكيون في حالة ركود وانخفاض

(1) البرجماتية: نشأت البرجماتية في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر، وتعني سيطرة أو النفوذ العملي هي العنصر لصحة أي شيء. (المترجم)

متزايد ومستمر لمعدلات نموهم، وتبقى مسألة التفوق الصيني على الجميع مجرد مسألة وقت لا أكثر.

حصل مؤخراً أحد المحللين الاقتصاديين على جائزة بنك جولدمان ساكس الاستثماري⁽¹⁾ في بحث تحليلي عبارة عن استقراء لمعدلات النمو في الدول الكبرى، وقد نشرت نتائج توقعاته تلك في دراسة بعنوان: (الحلم مع بريكس؛ الطريق لعام 2050)، وكانت نتيجة ما استطاع التوصل إليه أن الصين سوف تتحرك خلال العقود القادمة في جميع الدول الصناعية الكبرى، وسوف تتجاوز ألمانيا في 2008 واليابان في 2015 والولايات المتحدة بحلول عام 2039.

إن هذه الدراسة لا تتلاعب بالأرقام ولكنها تحاول إيصال رسالة مفادها أن الصين سوف تتفوق أكثر في المستقبل القريب، ولا أحد يشكك في مسألة أن الصين في طريقها لتصبح القوة الاقتصادية الكبرى في العالم. ليس كثيراً على أمة بحجمها وحضارتها التي تتجاوز الخمسة آلاف عاماً وخاصة بعدما أصبحت قوة سياسية لها وزنها لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، ووفقاً لتوقعات المؤرخ بول كيندي في تاريخ العالم من حيث الصعود والانهييار، توقع حدثاً مهماً في كتابه (صعود وانهييار القوى العظمى)، وهو أنه عندما تنهار أمة عريقة فإنها لا تلبث أن

(1) مجموعه جولدمان ساكس هي شركة الاستثمار المصرفي العالمي وشركة الأوراق المالية التي تشارك في خدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الاستثمار والخلفيات الأخرى، تأسست شركة جولدمان ساكس في عام 1869. ويقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك. وثلاث الشركات مكاتب في جميع أنحاء الدولة الرئيسية. ويوفر عمليات الدمج والتسليم والاستشارة وإدارة الأصول وخدمات الأوراق المالية لعملائها، والتي تشمل الشركات والحكومات والأفراد من اصحاب الثروات في مختلف أنحاء العالم (المرجع)

تعاود الظهور من جديد.

تعرضت الحضارة الصينية للكثير من الإذلال على أيدي الأجانب، وكانت على مدار أكثر من ستة قرون لا تلعب سوى دور ثانوي على هامش تاريخ العالم، لذلك فإننا نعيش الآن نقطة تحول تاريخية كبرى، لأن أعظم أمة على وجه الأرض ستعود من جديد كقوة عالمية عظمى؛ وسوف يتبع هذا العديد من العواقب الخطيرة علينا جميعاً.

الفصل الثاني

ملايين العقول الذكية

من المخترعين والعائدين والناسخين

«إننا نعيش الآن عصر نهضة فكرية في الصين، وهو يتسع ويتعمق كما حدث في عصر النهضة الغربية منذ بضع مئات من السنين».

عزرا فوجل - جامعة هارفارد

نادى البعض في الغرب منذ بضع سنوات بحتمية إدراك التحرك نحو مجتمع معرفي جديد من شأنه تكوين إدراك جديد للشعوب والذي يعتبر من أهم عوامل زيادة الإنتاج، وهذا عن طريق الاستمرار في توجيه تعلم الأفراد.

في الصين ينظر المرء نحو تلك الأفكار (الجديدة) بسخرية، فقد كان كونفوشيوس يلقنهم في تعاليمه منذ أكثر من 2500 سنة أن التعلم هو أفضل الأمور، وكان الصينيون يستوعبون هذا الأمر جيداً على مدى قرون طويلة مضت، فقد كانت الصين أمة التعلم والجوع، وبعد عدة سنوات من الفوضى والثورات الثقافية التي كان ينكل فيها بالمتقنين بلا برحمة، بدأ الإصلاح الثقافي في السنوات التالية كمشهد للتحرر الفكري.

كانت الأمة بأكملها تتعلم عن طريق الدروس الخصوصية، كانوا يرسلون الأطفال في سن مبكرة لتعلم دروس اللغة والموسيقى قبل ظهور المدارس والجامعات وانتشارها في وقت لاحق، كانت تحض الدولة دائماً على الاستمرار في التعلم من خلال تشكيل المؤسسات التعليمية التي تسعى إلى التقدم باستمرار، بدأ الأمر بجامعة في بكين وأخرى في تشينجهاوا، وقد احتشدت النخبة المثقفة وتكاتفوا في تشييد معاهد بحثية للمرحلة التي تلي الجامعة مثل الأكاديمية الصينية للعلوم.

استطاعت الصين الإفادة من العدد الكبير للسكان والذي يبلغ نحو 1,3

مليار نسمة؛ في اختيار الكوادر المتعلمة، فمن بين 250 مليون من تلاميذ المدارس الابتدائية يستطيع خمسة ملايين فقط من أفضل العقول الوصول إلى الجامعات، وتستغل الصين تلك الميزة أكثر وأكثر كما كتب جورج بلومه في صحيفة دي تسايث الأسبوعية:

«لن تصدى الصين للغرب بالدبابات والصواريخ؛ على غرار الاتحاد السوفيتي القديم، وليس أيضاً من خلال السيارات والأجهزة اللاسلكية كما فعلت اليابان، ولكن الصين سوف تنافس الغرب من خلال القوة العاملة الرخيصة والعقول الأكاديمية الماهرة».

تتضمن إستراتيجية الحكومة الصينية دراسة الكوادر التعليمية في الخارج، لكي يخرج من بينهم من يتحمل مسؤولية الحكم فيما بعد، ومؤخراً التحق 95 من كبار المسؤولين بدورة تدريبية في مجال الإدارة العامة لمدة ستة أسابيع في جامعة هارفارد الأمريكية.

لا يوجد بلد في العالم كله لديه كل تلك الأعداد من الطلاب المغتربين الذين يدرسون بالخارج مثل الصين، ففي الولايات المتحدة تحتل الصين منذ زمن طويل المرتبة الأولى في نسبة الطلاب الأجانب، والأمر نفسه نجده في بريطانيا، وحتى في ألمانيا؛ فإن العديد والعديد من الصينيين يحضرون في الجامعات والمؤسسات التعليمية الألمانية، وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة مثل همبولت الألمانية والتي تقدم العديد من المنح البحثية فإن أغلب الذين يتقدمون إليها من الصين، وهذا الأمر يحدث في ألمانيا كما حدث من قبل في الولايات المتحدة، ومعظم الذين يأتون للدراسة في ألمانيا لمدة أربع سنوات جامعية يؤدون بعدها الامتحان النهائي بشكل ممتاز، ثم يظلون

مقيمين في البلد المضيف لستين أو ثلاث أخرى للحصول على الخبرة العملية في إحدى الشركات أو المؤسسات ثم يعودون مرةً أخرى إلى وطنهم، ويشكل مئات الآلاف من العائدين إلى وطنهم المحملين بالعلوم والخبرات؛ خليطاً من التجارب الإنسانية التي لا مثيل لها في العالم، بالتأكيد لو كان كونفوشيوس موجوداً لاستقبل العائدين من ذريته بفرحة عظيمة.

أطفال مدللون

بيلا.. طفلة صغيرة في العاترة من عمرها، تمثل الطفولة غير المرححة نظاماً أساسياً لأسلوب حياتها اليومية؛ كما وصفت صحيفة وول ستريت روتين حياتها اليومية بأنه يشبه تقريباً نظام المدير المشغول طوال الوقت، تنهض الفتاة الصغيرة من فراشها في تمام السادسة صباحاً لتستقبل يوماً حافلاً مليئاً بالتعلم، إنها ترغب في هذا الأمر كما أن أبويها أيضاً يريدان لها ذلك، بيلا هي الابنة الوحيدة لـ(تشو) و(تشي) اللذين يبذلان كل ما في وسعهما لمساعدتها؛ فقد انتقلا للسكن في شقة جديدة على مقربة من مدرستها، تعتبر مدرسة (يانججو) الابتدائية هي مدرسة النخبة في سنجهاي، حيث يدفعون لبيلا 1500 دولاراً سنوياً في الوقت الذي يبلغ مجمل دخل الأسرة فقط 4000 دولار في السنة، تمثل مصاريف بيلا فقط أكثر من ثلث دخل الأسرة؛ ولكن لأنهم ينظرون لمسألة تعليم بيلا باعتباره نوعاً من الاستثمار المستقبلي لأسرتهم ولبلدهم، لأن بيلا من خلال التعليم الجيد سوف يمكنها كسب الكثير من الأموال في وقت لاحق من خلال الوظيفة التي سوف تنجح لها بعد التخرج، تمنى بيلا أن تصبح محامية، وتحلم بكسب الكثير

من المال عن طريق مهنتها تلك في المستقبل، وهي لا تحلم بمفردها، فوفقاً لاستطلاع للرأي أجرته إحدى المجلات في شنجهاي على من هم في المرحلة العمرية من سن 12 إلى 18 سنة؛ كان 53٪ منهم يرغبون بالحصول على فرصة عمل ناجحة بينما 41٪ يحلمون بأن يصبحوا من أصحاب الملايين، ويحاول الآباء والأمهات مساعدة أبنائهم بكافة الطرق لكي يتمكنوا من تحقيق أحلامهم.

إن ما يحدث في داخل الأسر الصينية التي أنجبت طفلاً وحيداً يعد أمراً فريداً من نوعه عن أي بلد آخر، فإن بمجموع الأموال التي ينفقها الصينيون على تعليم أبنائهم بلغ 40 مليار دولار في عام 2002 ثم زاد إلى 90 مليار دولار بحلول عام 2005 وفاقاً لإحصاءات العديد من الخبراء في هذا المجال، وينتشر أيضاً بين الأسر الصينية مساعدة الأجداد لتلك الأسرة وحيدة الابن: (فم واحد يطعمه ستة جيوب)، يقصدون الابن الوحيد الذي يرعاه أبوان وجدان من ناحية الأب وآخران من ناحية الأم، ويتحدث (شيه وي خه) نائب رئيس الجامعة التربوية في بكين في مقال لصحيفة دي تساي: «إن الاهتمام الرئيس اليوم لدى الأسر الصينية موجه فقط نحو التعليم؛ وحتى الأسر الفقيرة ترغب في مستقبل جيد لأبنائها».

كما أن دور رعاية الأطفال قبل المرحلة الابتدائية تحولت إلى مشروعات استثمارية للقطاع الخاص، كما يحدث في هونغ كونج وتايوان، وهذه الرياض الأطفال الخاصة تكون مصروفات الالتحاق بها باهظة للغاية؛ بحيث يصل البعض منها إلى عشرة آلاف دولار في السنة الواحدة، ويقول دولسي ليم وولر مديري شركة ديزني في هونغ كونج وفقاً لما نشرته مجلة

بزنس ويك: «الاستثمارات الترفيهية الأمريكية لرياض الأطفال تعمل ببراعة شديدة في الصين، لأن الجميع هناك يحاولون توفير منح جيد يساعد الأطفال على اكتشاف مواهبهم الخاصة وتنميتها».

الأكثر طلباً

تعد دراسة اللغة الإنجليزية والتمرين على فن رقص الباليه ودروس العزف على البيانو هي الأمور الأكثر طلباً وهذا لا يتوقف على رغبة الآباء في توحيه أبنائهم ولكن على مقدرة الطفل ومميزاته الفردية التي تؤهله لذلك، وبالفعل فإن الأطفال الذين ينبغون في بعض الأمور منذ الصغر تظل مرافقة لهم طوال مراحل التعليم وبعد التخرج في الجامعة.

الحياة أصعب مدرسة

في مموز/ يوليو من كل عام تكرر تلك المأساة بنفس فصولها في العديد من العائلات الصينية، يؤدي ملايين الطلاب اختبارات الفيزياء أو الرياضيات أو الكيمياء أو الجغرافية أو اللغة الإنجليزية، وعلى مدى ثلاثة أيام يسميها البعض (الأيام السوداء) ويترتب على تلك الاختبارات وصول عدد من هؤلاء الطلاب إلى المرحلة الجامعية، ويستعد لتلك الاختبارات معظم خريجي المدارس الثانوية، حيث يعدون العدة لهذا اليوم الحاسم، كذلك الوالدين فهما ليس أقل عصبية من أبنائهم، فتلك الاختبارات هي التي تقرر حصول أبنائهم على مقاعد جامعية أم لا؟

وبعض الدير لا يجيدون التعامل مع تلك الضغوط يفكرون في

الانتحار؟ فقد أثبتت الدراسات أن واحداً من كل خمسين ناجح في الثانوية تراوده فكرة الانتحار في أثناء فترة الامتحانات تلك، وبالرغم من ذلك فإنه في مموز/يوليو 2004 تقدم 7,23 مليون طالب للقتال من أجل الحصول على مقعد في الجامعة من بين أربعة ملايين مقعد فقط هي المتاحة، وعلى الرغم من تزايد عدد السكان باستمرار فإن العرض لا يواكب الطلب؛ لذلك فإن كل شخصين يتنازعان للوصول إلى مقعد واحد في الجامعة.

وتلك الامتحانات الصينية الصعبة ترجع أصولها إلى تقاليد قديمة أدخلتها أسرة هان (حكمة الإمبراطورية الصينية من عام 200 ق.م. إلى عام 220 م.) وطوال تلك القرون الماضية تم تعديل طرق وضع الامتحان مرات عديدة ومع ذلك تظل دائماً في غاية الصعوبة.

ويعد اجتياز امتحان تحديد القدرات والمهارات الفكرية هو الشرط الأساس والسبيل الوحيد الذي يمهد للشباب فرصة الوصول إلى مراكز إدارية في السلطة الإمبريالية، فقط عن طريق التعليم العالي الجيد يستطيع الفرد الارتقاء بمستوى معيشته، وتعديل وضعه الاجتماعي، والمشاركة في المنظومة الاقتصادية المزدهرة للبلاد.

والنظام الدراسي هناك هرمي التدرج؛ وينى على الطاعة العمياء، ويعطي الأولوية للأداء الجيد في الاختبارات؛ يربي طلابه على حفظ كميات كبيرة من النصوص؛ دون الحاجة لها فينتج طلاباً ذوي ذاكرة قوية ويتمهلون في التفكير واتخاذ القرارات، ونتيجة لذلك: «النهم الهائل في دراسة العلوم والرياضيات بشكل نظري لا تكون لديهم المقدرة على المناقشة في داخل

حلقات بحثية»؛ كما يقول الأمريكي كيفن كروتشت الذي درس في إحدى المدارس المتوسطة في سوتشو -معلقاً على أن قلة النقاش تخلق مناخاً غير ملائم للإبداع- ويقول (لي تاينج) رداً على تساؤل عن المقدرة الإبداعية للطلاب الصينيين: «لدينا نظام جيد في الصين يمنع الإبداع، إننا نرود الطلاب بالمعرفة الميكانيكية».

ببما أدرك واضعو السياسات التعليمية في كوريا وسنغافورة أن تزويد الطلاب بالمعرفة فحسب لا يصلح للتعامل خلال القرن الحادي والعشرين؛ لذلك قرروا بدء إصلاحات تعليمية تهدف إلى زيادة المساحة الإبداعية لدى الطلاب، وكذلك رأت الحكومة الصينية في أواخر التسعينيات أن نظامها التعليمي قد أصبح بالياً وعفا عليه الزمن وينبغي المبادرة بتقديم المزيد من الإصلاحات لتطوير السياسات التعليمية الخاطئة.

في أيلول/سبتمبر 2001 بدأت إصلاحات التعليم مع أكثر من 420 ألف طالب وتم وضع برنامج يكتمل في موعد أقصاه 2010 وأصبح النظام الحديث الآن يعتمد أكثر على الحوار بدلاً من التلقين، ومع الإصلاحات الشاملة للتعليم في المدارس سوف يستعد الطلاب الصينيون بشكل أفضل لمواجهة الحياة بعد ذلك في المرحلة الجامعية.

جامعات خاصة بالنخب

في الوقت الذي تدور فيه القاتات في ألمانيا حول الحاجة لإقامة جامعات خاصة بأبناء النخب؛ كان هذا موجوداً بالفعل لدى الصين (الشيوعية) منذ مدة طويلة، ويعد هذا أمراً حيداً في صالح البلاد التي

تحاول اللحاق بركب التطور التكنولوجي .

توجد العديد من الجامعات في الصين التي يطلق عليها (جامعات النخب)، قامت أكاديمية العلوم الإدارية بعمل رصد شامل وتقييم لتلك الجامعات واختارت في مقدمتهم أربع جامعات: (بيدا) و(تشينجهوا) في بكين، و(فودان) في شانجهاي، و(تشانج) في هانجتشو. وكانت من أفضلهم جامعتي بيدا وتشينجهوا، وسيتم تمويلهم من قبل الحكومة المركزية، وتحصل هاتان الجامعاتان على دعم مالي قدره 360 مليون يورو سنوياً في إطار برنامج لتشجيع ودعم جامعات النخب؛ في حين أن باقي الجامعات في كل البلاد الصينية تحصل فقط على 240 مليون يورو.

تقع جامعتي بيدا وتشينجهوا في شمال غرب بكين، وقد تأسستا في مطلع القرن العشرين، في مقاطعة هايديان، وهو حي راق يعج بالشباب المرفهين والأجواء فيه تنبض بالحياة، وقد أوجدت تلك الجامعات فرصاً لتوظيف خريجيها في كبرى الشركات متعددة الجنسيات، وبالرغم من وقوع الجامعتين بجوار بعضهم البعض تقريباً واشتراكهما في أمر كثيرة فيما بينهم إلا أن جامعة بيدا كانت تعتبر دائماً هي جامعة (الثورين)، في حين أنه ينظر لطلاب تشينجهوا باعتبارهم من المترفين.

وقد انطلقت معظم الأنشطة والحركات الطلابية من جامعة بيدا في الوقت الذي كان يتحصن فيه طلاب تشينجهوا داخل مبانيهم، لا عجب إذن عندما نرى جامعة بيدا في مقدمة الإصلاحات الجامعية، وحتى وقت قريب كان الأستاذ الجامعي في الصين يظل متفرداً بمنصبه لوقت طويل لا

يجرؤ أحد على منازعته أو معارضته لكن تلك الأيام قد ولت وعاصفة التغيير تحتاج جميع الجامعات الآن.

«التحركات الداخلية ضعيفة بينما التفاعل الخارجي مع الآخرين قوي ومؤثر» هكذا قال تشانج فاينج الذي يدير خطة تنفيذ الإصلاح في جامعة بيدا وفقاً لصحيفة تشينا ويكلي؛ لم يشكك تشانج في أن جامعة بيدا واحدة من أسوأ الجامعات في انغلاقها على نفسها، منذ ظهور بيدا في قطاع التعليم الجامعي الصيني وقد صارت أئمة ذجاً يحتذى به، وتبعتها في ذلك جامعات أخرى، جامعة تشينجهاوا تعمل الآن على التوظيف من الخارج، بل إنها قد ذهبت لخطوة أبعد من ذلك فهي تعمل على جلب واستقطاب ثلاثين أستاذاً حامياً من خارج البلاد للتدريس فيها لبضعة أشهر وكان من بينهم أستاذة من هارفارد⁽¹⁾ يعمل بعضهم لدى صندوق النقد الدولي، لدرجة أنهم قد نجحوا في إحضار جون ثورنتون؛ رئيس التحرير السابق لصحيفة وول ستريت وأسطورة جولدمان ساكس، وصل إلى تشينجهاوا وفوق أكتافه حمل خمسين عاماً من الخبرات والتجارب في عالم المال والاقتصاد.

تشعر هنا بشيء غامض؛ كما لو أنك عثرت على عالم جديد، وعندما نظر ثورنتون في مسألة جامعات النخب في بكين؛ وحد أن: النسبة بين الطلاب والمعلمين تكاد تتساوى مع النسب الأمريكية في مثل تلك

(1) جامعة هارفارد هي أقدم وأعلى الجامعات الأمريكية والجامعة الأولى في المرتبة العالمية للجامعات، تقع في مدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس الأمريكية، أسسها جون هارفارد عام 1636 لساخر جامعي كامبريدج وكامبرودج في بريطانيا (البرحم)

الجامعات، ثلاثة عشر ألف طالب في مقابل تسعمائة أستاذ ومعلم جامعي في تشينجهوا، ولا يختلف الأمر كثيراً عنه في بيدا، ومن أجل أن يظل الوضع مستقراً هكذا في المستقبل فإنه يتعين عليهم قبول عدد قليل جداً من الطلاب سنوياً (تستقبل بيدا ثلاثة آلاف طالب سنوياً بينما تستقبل تشينجهوا فقط ألفان) حشد قليل ولكن بمستقبل أفضل.

أولئك الذين درسوا في بيدا أو تشينجهوا قد صاروا الآن في الطليعة ويحتلون مناصب مهمة في بعض المؤسسات العالمية ولديهم سمعة جيدة في العالم كله، ومن المتوقع أن تصبح معايير الجودة في تلك الجامعات مقياساً للجودة في جامعات النخب الغربية لأنها استطاعت التفوق عليها، حيث تعد جامعة بيدا ذات ريادة عالمية في مجالات: تكنولوجيا المعلومات، والطب الحيوي، وتكنولوجيا النانو⁽¹¹⁾، وفي المقابل فإن تشينجهوا تتميز أكثر بالعلوم الإنسانية ولكن لديها كليات طب قوية، وبالرغم من الاهتمام الرسمي بجامعتي بيدا وتشينجهوا فإنه توجد ثلاثون جامعة حكومية أخرى لم تهملها الدولة، لأننا نجد أن عدد الطلاب في تلك الجامعات الأخرى قد تضاعف بين عامي 1992 و2002 إلى أربعة أمثاله تقريباً، وزاد عدد الموظفين إلى النصف، وقد بدأت وزارة التربية والتعليم في تنفيذ خطة لزيادة جامعات النخب منذ عام 1993، وكان التركيز في هذه الخطة يهدف

(11) تكنولوجيا النانو أو بعينه الصغار هي دراسته ابتكار تقنيات ووسائل حديثة تقاس ابعادها بالنانومتر وهو جزء من الألف من الميكرومتر أي جزء من المليون من المليمتر. عادة تعامل هذه النصبه مع حساسات بين 0.1 إلى 100 نانومتر أي تعامل مع حسعات ذريته تتراوح بين خمس ذرات إلى ألف ذره وهي ابعاد اقل كثيرا من ابعاد الكمبيوتر وابعاده احمه ولكنها حتى الآن لا يحسن بعلم الأحياء بل يسهل بحواسن المواد (أشرف حبه)

إلى الوصول بمسوى التعليم إلى أفضل مراحلها في العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين.

ذهب يورجن ملينيك رئيس جامعة هومبولت⁽¹⁾ عام 2002 إلى الصين لدراسة مشاريع التوسع الجامعية هناك، وقال في كلمته التي ألقاها في حرم إحدى الجامعات الصينية: «هكذا ينبغي أن يكون إصلاح التعليم العالي، إن ما يحدث في ألمانيا من تطور في هذه المسألة يبدو متواضعاً بعض الشيء مقارنة بالصين»، ومن أمثلة تلك الإصلاحات الصينية المشروع 211 الذي نما بالجامعات الصينية للوصول بها إلى درجة لا تقل فيها عن جامعة هارفارد، مائة من أساتذة هارفارد يقومون بالتدريس في جامعات صينية مختلفة؛ وهذا رقم ضخم جداً ويثير الإعجاب بشدة، وفي الوقت نفسه نجد أن آلافاً من الطلاب الصينيين يحصلون على فرصة للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

العائدون من الولايات المتحدة

أصبحت الحكومة الصينية تديدة الكرم مع رعاياها الذين أقاموا في الولايات المتحدة بهدف العودة للإقامة في وطنهم من جديد، بالطبع لا يقدم شيء مجاني ولكن تم دعم تذاكر الطيران لتصبح بثمان أقل وقدمت الفنادق عروضاً للإقامة بأسعار زهيدة للعائدين من أمريكا، وتجري

(1) جامعة هومبولت أسسها اللسراي الروس المصلح ملهلم دون هومبولت في 1810 في برلين، وتعد من أقدم وأغرى الجامعات الألمانية (للرحمة)

الحكومة تسوية تلك الأمور المالية بسخاء شديد في إطار خطة موضوعة لاستقطاب أكبر عدد من الصينيين المقيمين بعيداً عن أوطانهم خاصة في الولايات المتحدة.

لأكثر من عقدين مضياً كان يذهب الطلاب الصينيون للدراسة في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة، وبمكتون هناك بعد انتهاء فترة دراستهم لأنهم يجدون في تلك البلاد المضيئة لهم زيادة في فرص العمل وفرصاً أفضل لتحسين الدخل. لم تسر حكومة بكين بهذا الأمر وبدأت في وضع خطة لاستعادة عقول أبنائها والإفادة منهم في وطنهم.

في العشرين عاماً الماضية درس ما يقرب من ستمائة ألف صيني خارج الصين، كانت الغالبية العظمى منهم من نصيب الولايات المتحدة، لم يذهبوا كي يدرسوا في جامعات ضعيفة من الدرجة الثانية ولكنهم درسوا في أفضل الجامعات هناك: يالي، وهارفارد، وبرنستون، وكورنيل، وكولومبيا، ودارموث، وبراون، وبنسلفانيا، وبيركلي، وستانفورد.

وبطبيعة الحال فإن الأماكن التي يتجمع فيها الصينيون بأعداد كبيرة يكونون روابط ومنظمات خاصة بهم على سبيل المثال: رابطة الطلاب والعلماء الصينيين في جامعتي ستانفورد وبيركلي، ويعد الصينيون هم الأكثر تنظيمياً في الجامعات الأمريكية، وهم هناك كما وصفهم عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني يورجن هابرماس: «يشير التفوق الآسيوي والنجاح الصيني في الجامعات الأمريكية الحسد بين زملائهم من الطلاب الأمريكيين؛ لذلك فإنهم يسخرون منهم بشدة منذ الثمانينيات كالأطفال الصغار، إلا أن تلك النظرات والمخاوف الشديدة من وصول الصينيين إلى

مناصب عالية هناك بسبب تفوقهم العلمي تتصاعد في الدوائر السياسية الأمريكية؛ لأنها سوف تؤدي في النهاية إلى قوة الصينيين في مختلف المجالات».

من بين الستمائة ألف صيني الذين سافروا للدراسة في الخارج لم يعد منهم إلى الصين سوى مائة وستين ألفاً، ويشبهون في عودتهم تلك السلاحف: تخرج من بيضها على اليابس (الصين)؛ ثم تسبح نحو الماء (أمريكا)؛ وبعد أن تكبر فيها ترجع مرة أخرى إلى اليابس بعد أن تكون قد اكتسبت قوة وصلابة.

تقول العاملة أنا لي الأمريكية عن أولئك العائدين: «ليست هجرة عقول؛ لكن تبادل للخبرات والتجارب».

يذهبون للدراسة ثم العمل ومن ثم يرجعون للولايات المتحدة بين الحين والآخر ليظلوا على اتصال بمعارفهم هناك، فهم يعيشون في كلا العالمين على حد سواء إن جاز التعبير.

وتنظر الحكومة الصينية نحو أبنائها العائدين من الخارج بقدر كبير من الأهمية؛ فننظم مؤمراً سنوياً، كما يحظون برعاية شديدة وود فائق من الرئيس الصيني (هو حين تاي)، ورئيس مجلس الدولة (ون حيا باو)، وجميع العاملين في مختلف المجالات يرون في أولئك العائدين أهمية كبرى في المساهمة لإنجاح الاقتصاد الصيني وازدهاره ورعاية المجتمع.

هناك العديد من البرامج التي تضعها الحكومة الصينية لجذب المواطنين المتميزين الذين يعملون في خارج البلاد؛ فيغرون من يعود بالإقامة في منازل فخمة والحصول على راتب أعلى ومنح مالية تتراوح بين مائة

ومائتي ألف يورو، وقد نجحت تلك الإغراءات المادية في استقطاب العديد من العلماء ورجال الأعمال الصينيين أصحاب المشاريع الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فعلى سبيل المثال مدير موقع sina.com على شبكة الإنترنت (دانيل ماو)، والعضو المؤسس والمشارك في مجموعة شركات إيشنت الأمريكية (هاي سن تان)، والعديد من المتخصصين في مجالات: البحوث الصناعية، والتكنولوجيا الحيوية، والمستحضرات الصيدلانية، وغيرهم، كما تم البدء في تشغيل العديد من المشاريع المهمة بمبادرات من بعض أولئك العائدين.

عندما يصبح العلماء رجال أعمال

اتخذت جامعة تشينجهاو عدة خطوات لحل أبنائها أكثر تميزاً، فنظمت مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل؛ وهي تعتبر واحدة من أوائل الجامعات التي قامت باحتضان طلابها بداخلها فيما يعرف بـ(تشينجهاو بايونير بارك)، وهذه الفكرة تلخص في أن يتحول الطلاب بعد تخرجهم إلى المشاركة في إقامة مشاريع علمية استثمارية يحصلون فيها على دعم يصلح كبداية ثم يتوسعون بناء على ما يتيح نشاطهم خطوة بخطوة في طريق العمل الحر. على سبيل المثال (ليو جرين)، حصل في أواخر الثمانينيات على شهادة الدكتوراه في مجال علوم الكمبيوتر من جامعة نورث إيسترن في مدينة شيانج، وبدأ بالفعل في التدريس في الجامعة ولكنه اكتشف ميوله التجارية؛ فتمكن بمساعدة مالية من الجامعة في إنشاء شركة نيو سوفت للبرمجيات، يعمل الآن لدى نيو سوفت أكثر من خمسة آلاف شخص،

وتحقق الشركة أرباحاً سنوية تقدر بـ(250) مليون يورو سنوياً ولها العديد من المشاريع المشتركة مع كبرى الشركات العالمية مثل: نوكيا، وتوتيبيا، وساب، ولا تزال تحصل جامعة نورث إيسترن حتى الآن على نسبة الثلث في الأرباح مقابل مساعدتها في أصل رأس مال الشركة.

لم يحدث هذا مع (ليو جرين).مفرده، يقول الأمريكي (روبرت تيلين) مؤسس ورئيس مجلس إدارة إحدى الشركات الرأسمالية الكبرى في حديث لمجلة فوربس: «إن الجامعات هي واحدة من أكثر المناطق التي ساهمت في النمو الاقتصادي السريع للصين في العشر سنوات الماضية؛ لأن الجامعات الصينية توفر ظروفاً مثالية للاستثمار كما أنها تمثل مركزاً للإبداع الفكري».

لكن في المقابل فإن بعض تلك الأنشطة الاستثمارية لم يحظ بالنجاح اللازم؛ لذا قررت الحكومة الصينية في منتصف الثمانينيات إيقاف تمويل العديد من مراكز الأبحاث الاستثمارية التي كان أصحابها يهدفون فقط للإفادة من الدعم المالي المقدم لهم، وكانت وجهة النظر الحكومية أنه ينبغي على تلك المراكز الاتجاه للتمويل الذاتي عن طريق تسويق تكنولوجياتها، ولكن أيضاً بعضاً من تلك المراكز نجح في الاستمرار وتوفير فرص عمل بالآلاف وتدرج أسماؤها في البورصة باعتبارها من أكبر المشاريع الناجحة، ومن بين هؤلاء: شركة (توئجفانج تشينجهوا) التي تسمى الآن (لينوفر)، وكانت قد تأسست في منتصف الثمانينيات، وأنشأها بعض العلماء المتخصصين في مجال تكنولوجيا تصنيع الكمبيوتر، وعمل بها العديد من أفضل الكوادر العلمية وأذكي العقول في البلاد.

حاويات ضخمة للأفكار

يتحدث (يوانج شيانج ليو) الألمانية بطلاقة ولا عجب من ذلك لأنه قد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة العلوم التقنية في مدينة آخن الألمانية، ويعمل اليوم في الأكاديمية الصينية للعلوم مع سبعمئة آخرين ممن يعدون من أعظم العلماء الصينيين، وتقف اليوم هذه الأكاديمية بمحاذاة الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة والجمعية الملكية البريطانية للعلوم. يذكر أنها أنشئت في عام 1949 مع بداية الإعلان عن الجمهورية الشعبية في الصين، وبخلاف الجامعات؛ فإن تلك الأكاديمية لا تعمل إلا على أبحاث الأكاديميين المتخصصين فقط، وقد لعبت تلك الأكاديمية دوراً مهماً في أثناء ثورة الإصلاح السياسي والثقافي في أواخر السبعينيات.

اليوم توجد ثلاث أكاديميات تحت عن الأولى، أكاديمية العلوم الاجتماعية 1977، وأكاديمية العلوم الهندسية 1994، وتعتبر تلك الأكاديميات اليوم بمثابة حاويات ضخمة للعقول الصينية؛ إذ يتبعها أكثر من مائة وعشرين مؤسسة ومعهد علمي وستين ألف موظف وعشرين ألف باحث، ومثل المصانع الصينية (الحقيقية) تقدم تلك الأكاديميات فوائد وخدمات على نطاق واسع للغاية عن طريق المشاريع الخدمية التي تتبعها. دعم رئيس الأكاديمية (لو) الباحثين الشبان؛ فبعد ما كان أغلب أعضائها في سن السبعين فإن معظم العاملين الآن لا يتجاوز عمره الخامسة والأربعين وأجبر الكبار على التقاعد لإتاحة الفرصة للشبان، كما غير (لو) في قواعد إنتاج الأبحاث؛ التي كان يحكمها قانون: (ما الذي يعود

بدخل أفضل؟)؛ لقيم برامج بحثية تنمي مجالات المعرفة والابتكار، وكان (سو) في قراراته تلك يتبع الفكر الغربي القائم على مبدأ: (لا يمثل المال أدنى مشكلة)؛ وذلك عند الحديث عن مشاكل تمويل الأبحاث العلمية هناك، وقد اكتسب ذلك من خلال حراته السابقة أثناء فترة رئاسته لجمعية ماكس بلانك البحثية والجمعية الألمانية للأبحاث الاجتماعية.

وقد ضاعفت الحكومة الصينية ميزانيتها التي كانت تنفقها على أكاديميات البحث العلمي، كما أن بعض الصينيين المخلصين لوطنهم من المقيمين بالخارج يدعم تلك الأكاديميات بإرسال شيكات لها بين الحين والآخر، وهناك اهتمام فائق في مختلف الأكاديميات بالأبحاث الاقتصادية التي يعدها الحاصلون على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

هدف الحصول على ماجستير إدارة الأعمال

تمت مناقشة ثلاث رسائل علمية كتبت عن الشباب الصيني أولئك الذين يحاولون الحصول على درجة الماجستير في مجال إدارة الأعمال، وهل يعد انتشار مثل تلك الظاهرة سيء جيد أم لا؟ لأن كثيرين يستخدمون تلك الدرجة العلمية كذكرة للحصول على مهنة مريحة في عالم الأعمال.

منذ ثلاث أو أربع سنوات لم يكن ينتشر مثل هذا الهوس بالحصول على درجة علمية في مجال إدارة الأعمال، ومع انتشار هذا الطوفان الهائل من برامج وحطط بحثية لماجستير إدارة الأعمال؛ عملت العديد من المؤسسات التعليمية الصينية للحصول على تراخيص منح درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

أصبحت الآن مائة وخمسون مؤسسة تعليمية صينية تمنح درجة الماجستير في إدارة الأعمال؛ وبطبيعة الحال ليست جميعها ذات سمعة طيبة، ويتحدث (رولف كرم) نائب رئيس المدرسة الصينية الأوروبية الدولية لإدارة الأعمال (CEIBS) في شانجهاي؛ وإحدى أفضل المؤسسات التعليمية التي تمنح درجة ماجستير معتمدة دولياً في مجال إدارة الأعمال في حديث له عن انتشار تلك المؤسسات: «إن هذا الانتشار قد صار أمراً مربكاً، وأيضاً فإن الشركات الكبرى تضع في أولوية الاختيار المرشحين الذين يحملون درجة ماجستير في إدارة الأعمال». ولا تزال الأكثر رواجاً في هذا الشأن أفرع المؤسسات الأمريكية الموجودة في الصين والمتخصصة في مجال إدارة الأعمال مثل: كيلوج، وأولين؛ ولكنها باهظة التكاليف مقارنةً بمثيلاتها حيث أن بعض الذين يدرسون فيها من أساتذة أمريكيين يحضرون من الولايات المتحدة خصيصاً ليلقوا بعض المحاضرات ويحصل الواحد منهم على مبلغ يتراوح بين الأربعة والستة آلاف دولار مقابل بضع ساعات فقط.

عشرة آلاف صيني تقدموا بطلبات لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال بعد انتهائهم من دراستهم وبالرغم من أن تكلفة نيل تلك الدرجة تتراوح بين ألفي يورو وعشرين ألف اعتماداً على مستوى سمعة الجامعة أو المؤسسة التعليمية التي تقوم بمنح هذه الدرجة إلا أن العديد من الطلاب مستعدين لدفع أي مبلغ في مقابل الحصول على تلك الدرجة، كما أن بعض الشركات الحكومية أصدرت قراراً بوجوب حصول المسؤولين التنفيذيين فيها على تلك الدرجة، وعلى الرغم من زيادة المؤسسات

المانحة لدرجة ماجستير إدارة الأعمال وبالرغم أيضاً من ارتفاع رسومها إلا أن الإقبال عليها يتزايد بشدة.

مقلدون بدرجة امتياز

بمر أي سائح في بكين بالكثير من الأكشاك التجارية الصغيرة التي تباع ملابس مزينة بأشهر العلامات التجارية الغربية والعالمية مثل: لوران، وأرماني، وهو جو بووس، وتومي هيلنجر، وأديدس، ونايك، ونورثرن فيس، وميرلاندا.... أحياناً يغيرون في بعض حروف العلامات التجارية ولكنهم في النهاية يضعون بطاقات علامات تجارية عالمية على منتجات محلية الصنع، وبطبيعة الحال فإن تلك المنتجات المقلدة تكون رخيصة الثمن؛ ولا تكلف سوى عشر الثمن الحقيقي الذي تباع به تلك السلعة في المحلات التجارية الغربية، وجودة الصناعة تعد أمراً ثانوياً مقابل المظهر الخارجي للمنتج المزيف الذي يحمل علامة تجارية عالمية.

تراقب الشرطة ما يحدث من أمور غير قانونية بلا مبالاة إذ تركهم يعرضون سلعاً مقلدة رخيصة علانية في الأسواق الصينية بدون أية مساءلة. يجد السائح أيضاً في تلك الأسواق الجانبية من يرحب به قائلاً: «مرحباً يا سيدي.. هل تريد دي في دي؟»، فتجد سوقاً آخر لا يقل عن سوق الملابس يعرض فيها المقلدون نسخاً مقرصنة من أحدث أفلام هوليوود على أقراص مدجة (DVD). الخبراء يقدر أن حوالي نسبة تسعين بالمائة من تلك البرامج التي تباع في الصين يتم تصنيعها بطريقة غير شرعية.

انتهت الرابطة الألمانية للصناعات الميكانيكية وهندسة المنشآت

(VDMA) في تحقيق أجرته بخصوص المنتجات المقلدة إلى النتيجة التالية: «إن نصف المنتجات المزيفة في العالم توجد في الصين»، ويضيف (كريستيان شتاينبرجر) مدير الشؤون القانونية بتلك الرابطة: «يتبع الصينيون كل ما يرونه جيداً في العالم ثم يعيدون نسخه بصورة فائقة».

وفي الوقت نفسه لم تنج حتى قطع غيار السيارات من التقليد؛ بل وصل بهم الأمر إلى درجة تقليد نوعيات سيارات برمتها، فقد فوجئ مدير وكبرى شركات السيارات بوجود العديد من السيارات في الأسواق تكاد تتطابق نماذجها مع سياراتهم بشكل لافت للنظر، لكنها لم تخرج من مصانع معتمدة، قامت إحدى تلك الشركات المتضررة (تويوتا) باتخاذ إجراءات ضد المزورين، ولكنها لم تستطع متابعتهم في كل الأماكن، فمن المستحيل التدقيق في أمر كهذا في مثل هذا البلد الواسع، وعلاوة على ذلك فإن المحاكم الصينية تصدر أحكاماً بمنع تداول المنتجات المقلدة ولكن يصعب تنفيذ تلك الأحكام في الواقع، فكلما أغلقت إحدى الورش التي تحترف التقليد؛ تنشأ عشر ورش في أماكن أخرى.

لا يوجد أي معنى لكلمة (مخالفة حقوق الملكية الفكرية)، ويعتبر هذا الكلام بالنسبة إليهم مجرد مصطلح أجنبي فقط لا غير.

تعني حقوق الملكية بالنسبة للصينيين فقط الأشياء المادية التي يمكنهم لمسها وتخص أشخاصاً محددين، لذلك فهم يرون أن من حقهم إنتاج نسخ مقلدة تؤدي نفس الغرض الذي تقوم به المنتجات الأصلية الأعلى سعراً.

الفصل الثالث

**الرأسماليون الموهوبون
من رجال الأعمال وذوي المليارات**

«المجتمع الصيني دائم التكلم عن إيجاد نموذج ناجح لتطوير السلوك الاقتصادي، باعتبار أنه عنصر طبيعي لدى الثقافة الصينية»

فرانسيس فوكوياما - كونفوشيوس والاقتصاد السوق

جمهورية الصين الشعبية دولة يحكمها النظام الشيوعي، كما يقر بذلك الدستور الصيني، ولكن في حقيقة الأمر فإن النظام المالي للصين الشيوعية يتجه بشكل متزايد نحو نظام رأسمالي للبلاد، ولقد ظهر هذا المجتمع منذ عدة قرون كأكبر المتعاملين بأمور التجارة.

نرى الآن بوضوح ما يحدث في تلك المنطقة الساخنة خلف البحار الصينية في دول جنوب شرق آسيا، بدايةً من تايلاند وعبر ماليزيا ووصولاً إلى إندونيسيا، قد تفاوتت درجاتهم، تزيد أو تقل، لكن في النهاية يظل الاقتصاد هو الرابط المشترك بين تلك البلاد جميعاً، وأيضاً بعيداً عن المجتمعات الآسيوية نجد أن الصين قد نجحت في الانتشار والتسويق، فعلى سبيل المثال: مشروع إنتاج السليكون في ولاية كاليفورنيا، والمشاريع التكنولوجية ذات التقانة العالية في مكة المكرمة، كل تلك المشاريع تنوّلها شركات صينية. أصبح الصينيون يحلون محل الأمريكيين في معظم الأعمال التي يسحبون منها.

ربما يكون السبب الأساس في نجاح تلك المشاريع هو استمتاع الصينيين بممارسة أعمالهم، فهم يغامرون بالمغامرة في بورصات الأوراق المالية، ويستعدون جيداً لتحمل كل المخاطر المتوقعة، يدفعهم لذلك رغبتهم الحامضة في كسب المال وإيمانهم القوي بالنجاح، كانت الصين قادرة على تطوير مهاراتها في مجال تنظيم المشاريع بشكل تام

فقط في هونغ كونغ وتايوان حتى الآن، لكن العديد من قصص النجاح تحققت في تلك البلاد، فعلى سبيل المثال: (لي كاشينج) جاء من هونغ كونغ مجرد بائع زهور بلاستيكية متجول إلى أن صار أغنى رجل في آسيا كلها.

كانت هونغ كونغ وتايوان جزءاً من إمبراطورية الصين في الماضي، لكنهما نجحتا في الحصول على استقلالهما حديثاً، وكل واحدة منهما عبارة عن دولة فالأولى بها سبعة ملايين نسمة والثانية بها اثنين وعشرين مليون نسمة، لكن بالرغم من كل الظروف العصية التي مرتا بها خلال العقود الماضية فقد نجحتا في الوصول إلى قائمة أهم دول العالم في حجم التبادل التجاري، وكتاهما تمتلكان نسبة من أعلى احتياطات النقد الأجنبي في العالم، وقد أثار هذا النجاح الاقتصادي الكبير الذي حققته تلك الكيانات الصينية الصغيرة سؤالا مهماً؛ ما الذي يمكن أن يحدث إذا نالت العديد من المدن الصينية الأخرى استقلالها؟

إمبراطوريات أخرى للمفتربين الصينيين

(فانكوفر)، مدينة كندية جميلة تطل على شاطئ المحيط الهادئ، عندما تجلس بإحدى المقاهي الواقعة بشارع روبسون وتنظر نحو المارين حولك؛ سوف تتساءل: «أين أنا؟! هل أنا حقاً في كندا؟!»، لأنك سوف تجد من حولك العديد من المهاجرين البريطانيين والفرنسيين ومن بعض الجنسيات الأوروبية الأخرى، وبجد أيضاً أن نصف عدد السكان هناك تقريباً من الآسيويين: بين كوريين، ويابانيين، والأكثر هم الصينيون. إذ

نجدهم منتشرين في كافة الأماكن؛ مطاعم ومحلات تجارية، كما أن لديهم أيضاً تجمعاتهم الخاصة بهم؛ التي تعتبر تقليداً للحى الصيني (ريتشموند) بولاية فرجينيا الأمريكية، والسؤال هو؛ هل فانكوفر مدينة آسيوية؟

كما لوحظت أيضاً أنماط مشابهة لذلك في العديد من المدن الأخرى مثل: أوكلاند (أكبر مدن نيوزلندا)، وسيدني (في أستراليا). وانتشر ذلك النموذج الصيني للتجمعات والأحياء الصينية في العديد من المدن الكبرى المطلة على المحيط الهادئ، وفي العديد من مدن أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، كما يعتبر الصينيون أقلية مؤثرة في مدن سنغافورة.

كم يبلغ عدد الصينيين المقيمين بالخارج؟ عشرون، ثلاثون، أو حتى خمس وخمسون بحسب بعض الإحصائيات لكن لا يوجد شيء مؤكد، وبالرغم من ذلك نجدهم منتشرين في شتى أنحاء العالم.

عندما تنطلق إحدى دعاوى تجميع الصينيين المقيمين خارج حدود بلادهم تقابل تلك الدعاوى بأنهم بعض العملاء المفرصين من الطابور الخامس، ولكن ما الأسباب التي أدت إلى نزوح الملايين من الصينيين إلى خارج البلاد؟ يعد الفقر واحداً من أهم تلك الأسباب؛ لأن أغلب هؤلاء المهاجرين كانوا يعيشون في مستوى متدنٍ للغاية قبل اتخاذهم لقرار الهجرة.

وقعت أولى موجات الهجرة الكبرى بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، عند حدوث العديد من الكوارث الطبيعية والمجاعات، والتزايد المستمر لأعداد السكان دفع الكثير منهم للزحف جنوباً نحو المدن الساحلية مثل فوجيان وقوانغ دونغ واستطاعوا من هناك الفرار إلى

دول جنوب شرق آسيا.

يذكر أن ثاني أكبر موجات الهجرة الصينية وقعت في منتصف القرن التاسع عشر، وكانت وجهتهم هذه المرة نحو أمريكا الشمالية، إذ كانت الصين وقتها تعج بالحروب والمجاعات، وفي الوقت نفسه زاد الطلب على العمالة الرخيصة في أمريكا الشمالية لأنهم كانوا بصدد إنشاء خط سكة حديد يربط بين مدن المحيط الهادئ. ومن بين عشرة آلاف عامل في هذا المشروع كان هناك تسعة آلاف صيني، كان عملاً شاقاً وقاسياً؛ لكن أثبت الصينيون مدى كفاءتهم لعمل أي شيء، كما عمل العديد منهم في مناجم الفحم ومزارع الفاكهة.

اضطرت حكومات أمريكا الشمالية من تحديد هجرة الصينيين في عام 1882 تحت ضغوط عديدة من النقابات العمالية التي كانت تحرص على توفير العمل لأعضائها، وفي عام 1924 اضطروا لإصدار ما يسمى بقانون استبعاد الصينيين.

مع حلول عام 1965 وبعد تنسيقات كثيرة مع إدارة الهجرة تم تعديل القوانين لاستقبال الولايات المتحدة موجة جديدة من المهاجرين الصينيين ولكن تلك المرة لم يكونوا عمالاً ولكنهم كانوا من أصحاب المصانع والتقنيين الفارين من نظام (ماو تسي تونج)، وكان الجميع في الولايات المتحدة يتطلعون إلى تلك الطائفة (الأقلية الصينية) باعتبارها ذات انضباط نموذجي، وعمل دؤوب، وتعليم جيد، وتوجه ناجح اقتصادياً في الحياة العملية.

كلما ظهر صينيون بأمريكا تجد أن نجاحاً أو إنجازاً اقتصادياً يصطحبهم، يعملون في شتى أنحاء الولايات المتحدة؛ المطاعم، والمغاسل، ووادي

السليكون⁽¹⁾ الذي تعتمد عليه صناعات كبرى شركات التكنولوجيا الفائقة، ولاسيما أيضاً الشركات الصينية الناححة في دول جنوب شرق آسيا التي تتبع القطاع الخاص، مثل شبكة الخيزران.

والمثال الأوضح هو إندونيسيا، حيث يبلغ تعداد الصينيين هناك 3,5٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 150 مليون نسمة، ومع ذلك فإن ثلثي الشركات العملاقة هناك إدارتها صينية بالكامل، مثل مجموعة شركات ليو ومجموعة شركات ز اليم.

وفي تايلاند حيث يمثل الصينيون عشر السكان هناك ولا يكاد أحد يميز أسماءهم التي تتشابه إلى حد كبير مع الأسماء التايلاندية نجدهم يسيطرون على نسبة 81٪ من رأسمال القطاع الخاص هناك. أيضاً في ماليزيا التي يشكل فيها الصينيون نسبة 29٪ من السكان يسيطرون على نحو 60٪ من رأس المال الخاص هناك. وفي سنغافورة وجنوب شرق آسيا يمثل الصينيون أغلبية طاغية عرقياً وسياسياً واقتصادياً.

كما يمثل الصينيون المهاجرون أنماطاً مختلفة من المهاجرين في شتى أنحاء العالم؛ فإن لديهم قدرة عالية من التكيف مع البلدان التي يحلون فيها ضيوفاً وتكون لمعظمهم بمثابة هجرة مؤقتة. يقول البروفيسور جوردن ريدنج الأستاذ بجامعة هونغ كونج:

(1) وادي السليكون هو الجزء الغربي من منطقة خليج سان فرانسيسكو في كاليفورنيا الشمالية، الولايات المتحدة، وهذا المصطلح سبباً إلى تراث السليكون للساحلة في اغلب صناعات الشركات للوجوده به، ويمثل وادي السليكون اليوم العاصمة العسة للكرة الأرضية بعصل آلاف الشركات العاملة في مجال التعمص المتعملة التي سجد من هذه العسة المعرامة مركزاً لمعراها (المترجم)

«الغالبية العظمى منهم - يقصد الصينيين - لا يحبون مغادرة بلادهم». لذلك فإنهم دائماً ما يحتفظون بعاطفة شديدة نحو أوطانهم، ويساهمون وهم في بلاد غربتهم بتكوين تجمعات لهم تحميهم مثل الشبكات الخييرية؛ وهي عبارة عن منظمة مغلقة تهدف إلى مساعدة كافة الأطراف وهي حليف للصينيين في بلادهم أو غربتهم.

نجوم في وادي السليكون

تعد شركتي ياهو وجوجل (Yahoo & Google) من أكثر شركات الإنترنت شعبية وشهرة في مختلف أنحاء العالم، لكن الكثيرين لا يعرفون شيئاً عن أولئك الأشخاص الذين يقفون خلف هذا النجاح الساحق، ديفيد فيلو وشريكه جيرى ياغ من هؤلاء الأشخاص.

هاجر جيرى مع والدته ليلي وشقيقه الأصغر كين وهو في العاشرة من عمره من تايوان إلى مدينة سان حوسيه في ولاية كاليفورنيا، كان والده قد توفي واضطرت أمه إلى العمل كخادمة في البيوت كي تتمكن من توفير مستوى جيد من التعليم لولديها، واستطاع جيرى تقديم الشكر لأمه عملياً من خلال تفوقه الهائل في دراسته والذي مكّنه من الحصول على منحة لدراسة الهندسة الإلكترونيّة بجامعة ستانفورد المرموقة حيث التقى هناك بزميله الطالب ديفيد فيلو.

في أثناء دراستهم في ستانفورد قاما بعمل دليل إلكتروني على شبكة الإنترنت للطلبة والباحثين وذلك عن طريق إنشاء موقع خاص بهم على شبكة الإنترنت في عام 1993، ولكن لم يستطع التعامل مع هذا سوى

المختصين فقط في هذا المجال، في عام 1994 قاما بتأسيس شركة ياهو التي
ممكنت من الصعود إلى قمة شركات الإنترنت في سوق الأسهم.
أصبحت شركة ياهو اليوم هي البوابة الأولى للدخول على الإنترنت
في جميع أنحاء العالم، وأصبح جيري يانغ الذي لم يتجاوز منتصف العقد
الثالث من عمره لديه ثروة تقدر بحوالي ثلاثة مليارات دولار وأصبح أحد
أغنى الشبان في العالم.

جيري يانغ واحد من الصينيين الذين استطاعوا أن ينجحوا في وادي
السليكون حيث تعتبر تلك البقعة الواقعة بين مدينتي سان فرانسيسكو
وسان خوسيه المكان الأكثر ابتكاراً في العالم، حيث يوجد هناك العديد من
الشركات الكبيرة والصغيرة التي تعمل في مجال التكنولوجيا.

تجذب تلك التوليفة الفريدة بين المال والإبداع أنظار العديد من الطلاب
والعلماء ورجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، هناك يمكنهم أن يتطوروا
ويبحثوا ويكتشفوا ويتاجروا، وبالطبع فإن الأمريكيين يسيطرون بشكل
كبير على وادي السليكون؛ ولكن توجد هناك أيضاً العديد من القوى
الصاعدة وخاصةً من الآسيويين، ويعتبر الهنود والصينيون الآن على رأس
تلك القوى ذات النفوذ الواسع في وادي السليكون، ولكن فقط توجد
لغة وحيدة يجيدها كل من في الوادي؛ لغة التكنولوجيا.

ولكن بشكل عام فإن بجح وادي السليكون يعتمد على المهاجرين من (الهند
والصين) بجوار الأمريكيين، ولكن الصين تظهر تفوقاً ملحوظاً على الهندي.
منذ حوالي عشرين عاماً والصينيون يعمرن وادي السليكون لأنها تعتبر
من أفضل البلدان التي لديها تعليم جيد لذلك فإن ذوي الخبرات منهم في

هذا المجال يتوجهون إلى أمريكا - كعبة التكنولوجيا - ما بين ستين وسبعين ألف مهندس صيني يعيشون ويعملون هناك.

تقول (آنالي) أستاذة العلوم السياسية في جامعة بيركلي بولاية كاليفورنيا: «كان للمهندسين الصينيين فضل بالغ في تأسيس العديد من أهم شركات التكنولوجيا في كاليفورنيا».

وتقدر قيمة الشركات ذات الأصول الصينية والتي تساهم اليوم في أسواق تداول المال بحوالي عشرة مليارات دولار أمريكي.

أثرياء من هونغ كونج

يعتبر (لي كاشينج) البالغ من العمر 76 عاماً ولديه ثروة تزيد عن عشرة مليار دولار من أغنى أغنياء آسيا كان (لي) يعمل في مهنة غسل الصحون مثل العديد من أثرياء هونغ كونج الذين فروا من الصين أثناء فترة الحرب.

جاء الشاب (لي) إلى هونغ كونج بعد مقتل والده في الحرب وتعرض عائلته إلى الإفلاس الشديد وعمل في العديد من المهن حتى تمكن من إنشاء شركة لتصنيع وبيع الزهور الصناعية وبعد ثلاثين عاماً أصبح يطلق عليه ملك الزهور الصناعية، واستطاع تدريجياً بعد خوض العديد من المعارك التجارية اضطر فيها إلى الشراء والبيع. أصبحت إمبراطوريته التي تدعى (هوتشيون وامبوا) تسيطر اليوم على تصدير الزهور الصناعية لكبرى الفنادق العالمية والعديد من العقارات والموانئ وشركات الاتصالات ووسائل الإعلام... الخ.

احترف (لي كاشينج) العمل في العديد من المجالات حيث يتيح

نادي جو كوي الملكي بهونغ كونغ فرصة التقاء أثرياء المجتمع بالمؤسسات الاجتماعية في هونغ كونغ حيث يتداولون الأعمال التجارية فيما بينهم. أصحاب المليارات مثل: (تشن)، و(تشينج)، و(كو)، و(ونج) يتحكمون بأهم الشركات التي اتجه أغلبها للعمل في مجال سمرة العقارات عن طريق تداول الأوراق المالية من خلال البورصة ثم توسعت دائرة نشاطاتهم لتشمل العديد من المجالات.

زحف الكثير من الصينيين إلى تلك المستعمرات بعد عام 1949 حيث كان لديهم الكثير من الدوافع للعمل الجاد، وقد نجحوا بالفعل في النهوض باقتصاد (شانجهاي)، و(قوانج دونج)، و(فوجيان) ولكن بعد أن أحكم الشيوعيون السيطرة على تلك المستعمرات وجد رجال الأعمال أن الجمهورية الشعبية لن تسمح أبداً بقيام أو نهوض تكتلات رأسمالية بداخلها وبالتالي وجدوا في هونغ كونغ الملاذ الآمن لهم.

في غضون بضعة عقود ازدهرت مدينة الستة ملايين نسمة حتى أصبحت واحدة من أهم عشر مدن تجارية في العالم. بعد نظر رجال الأعمال مع الإبداع غير المتناهي بالإضافة إلى قوة الإرادة والعزيمة جعل كل هذا من تلك المعجزة الاقتصادية أمرًا يمكن حدوثه، وعن طريق العديد من التجارب في حقل العمل الاقتصادي استطاعت هونغ كونغ اكتساب مرونة شديدة وأصبحت قادرة على النجاح أكثر وفي استطاعتها الاستجابة للظروف المحيطة بها ومتغيرات السوق الاقتصادي العالمي أكثر من قبل. كانت البداية في التركيز الشديد على الصناعات الاستهلاكية الرخيصة من قمصان ولعب أطفال وساعات، ثم ازداد إنتاجها مع فترة الستينيات

والسبعينيات، ومع دخول الصين إلى هذا المجال بقوة في الثمانينات تحولت هونغ كونج إلى إنتاج السلع الاستهلاكية ذات القيمة العالية مثل الأجهزة الكهربائية وغيرها.

ومثل هونغ كونج الآن أهم جزيرة صناعية في العالم؛ حيث تعد عاصمة آسيا في مجالات: الصناعة، والخدمات المصرفية، والنقل، والإعلام. وكل تلك الصناعات هي ما يهيمن على السوق الآن في هونغ كونج.

تعد هونغ كونج دليلاً حياً على مرونة الاقتصاد الصيني ومدى تحمله للانفتاح الاقتصادي لدى جيرانه المنافسين، وقد كانت هونغ كونج ولا تزال واحدة من أكثر البلاد المتحررة اقتصادياً في العالم وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات المختلفة.

ومنذ أن كانت هونغ كونج واقعة تحت ظلال الحكم البريطاني؛ كانت بريطانيا تمنحها بعضاً من الاستقلال الذاتي، وعن طريق ذلك تم إدخال العديد من الثقافات المختلفة، حيث اعتمدت في بداية نهضتها الاقتصادية الحديثة على الأفراد وقد تم فرض حد أدنى من الضرائب على الدخل بمقدار 17,5٪.

أصبحت هونغ كونج خارج حكم التاج البريطاني منذ الأول من يوليو عام 1997 ولكن وقعت لندن وبكين اتفاقية بأن تظل هونغ كونج تحت الحكم الذاتي مدة خمسين عاماً أخرى⁽¹⁾، أي حتى عام 2047، لكي

(1) اتفاقية لندن - بكين 1984 بعد اتفاق بين جمهورية الصين الشعبية والحكومة البريطانية في ديسمبر 1984 اصطلح هونغ كونج وسند 1 يوليو 1997 يعرف باسم (مطلة هونغ كونج الإدارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية) بعد أن كانت تابعة لبريطانيا منذ عام 1842 (انظر حده)

يتمكن نظامها الاقتصادي من الصمود في ظل تلك المتغيرات حتى ذلك الحين، ومن هنا انطلقت فكرة: (دولة واحدة ونظامين).

من الناحية السياسية تتبع هونغ كونغ النظام الصيني الاشتراكي⁽¹⁾ والنظام الإنجليزي الرأسمالي⁽²⁾، أما من الناحية الاقتصادية فهو هونغ كونغ نظامها الوحيد هو الرأسمالية.

وكذلك الوضع حالياً في الجمهورية الشعبية؛ يتجه بقوة نحو الرأسمالية ولذلك سوف تصبح القضية تحول النظام الاقتصادي للجمهورية الشعبية العظمى إلى نظام هونغ كونغ وليس العكس.

الأخ الصغير للجزيرة

تبعد ضاحية (كونشان) عن مدينة (شانغهاي) مسافة قليلة، وكالعديد من أحياء المدن الكبرى فإن (كونشان) تمتلئ بالكثير من ناطحات السحاب والمصانع والطرق، توجد العديد من المطاعم والمتاجر في الطريق غير الرسمي لمدينة تايبيه، وقد صممت بنية معمارية ضخمة من مدارس ومنظمات عمل أهلية وأندية رياضية لرعايتهم، وقد مضى خمسين عاماً منذ انفصلت تايوان عن الصين وهذا سبب العديد من الخلافات في الثقافة والحضارة بين الشعبين، (كونشان) واحدة من أكبر المدن التايوانية، يقيم فيها حوالي مليون

(1) النظام الاشتراكي نظام اقتصادي يقوم على البتولوا حيا تقول في الجماهير العاملة من الشعب هي التي تحب أن تحتك وسائل الإنتاج (المترجم)

(2) النظام الرأسمالي نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة لشركات، وحسب يكون التوزيع، والإنتاج وتعدد الأسعار محكوما بالسوق الحر والحرص والطلب، ويحب للملاك أن يجمعوا بالأرباح أو يعضوا استثمارها (المترجم)

تايواني، والذين يمثلون نحو خمس الشعب التايواني، كما أن هناك العديد من الصينيين الذين انتقلوا للعيش هناك مابين الحياة الزراعية والصناعية وهؤلاء يبلغ عددهم بين خمسين ومائة ألف شخص فلا توجد إحصائية دقيقة لهم. منذ فترة قريبة لم يكن مسموحاً للتايوانيين السفر إلى جمهورية الصين الشعبية، وفي بداية عام 1987 ألغت حكومة تايبيه قرارها بحظر السفر، لقد كان قراراً اقتصادياً في الأساس، وحتى الآن تمكنت تايوان بجوار هونغ كونج من تحقيق نجاح مثير للرأي العام العالمي وكان نجاحهما يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد الصيني ويضعه في مأزق كبير.

في أربعين عاماً فقط استطاعت تلك الجزيرة الصغيرة المحرومة من كافة الموارد (تايوان) أن تصبح واحدة من أهم الدول الصناعية الرائدة في العالم، بدأت منذ الستينيات الإنتاج في مجال الفطر والهليون والقصدير، ثم تحولت في السبعينيات والثمانينيات إلى تصنيع السلع الاستهلاكية كالأحذية والملابس الجاهزة، ومع حقبة التسعينيات حدث تطور هائل في مجال التكنولوجيا الحديثة في تايوان فقد تصدرت قائمة مصنعي الكمبيوتر واللاب توب والشبس⁽¹⁾ والغارات ولوحات المفاتيح، ولكن في مرحلة معينة اكتشفوا أن إنتاجهم لتلك السلع مكلف للغاية فأخذ رجال الأعمال ينشطون في البحث عن بدائل ذات تكلفة أقل، ولكن ما تزال الاستثمارات في تزايد رغم كل العوائق التي تواجهها ليس فقط

(1) الشبس: رقاس السكر وبه صغوره سأكف اساميا من اعهره اشاه الوصلاب وبتراج الشبكون، احدثت ثوره في عام (الكمبيوترات) (الترجمة)

من ناحية الصين ولكن أيضاً من جانب الحكومة التايوانية نفسها والتي وضعت حداً أعلى للاستثمارات الأجنبية على أراضيها خوفاً منها من سيطرة الاقتصاد الصيني على السوق أو اعتماد مستثمريها على الشركات الصينية بشكل أساس، ولكن يحتال رجال الأعمال في تايوان على تلك المشكلة من خلال الاستثمار عن طريق دول وسيطة (طرف ثالث) ومن تلك البلدان التي تلعب هذا الدور جزر فيرجن وهونج كونج وسنغافورة. وهناك أيضاً مشكلة النقل وعدم إيجاد وسائل نقل مباشرة بين تايوان والبلدان المستوردة الرئيسية حيث يعتمد الآلاف من رجال الأعمال والسائحين على الطيران إلى هونج كونج والتغير من هناك، حيث يعتبر مسار الرحلات من تايبيه إلى هونج كونج واحداً من أمتد الطرق ازدحاماً وأكثرها ربحاً.

ليس فقط رجال الأعمال يحتالون للاستثمار في الصين ولكن أيضاً المديرين والطلاب يحاولون الحصول على فرصة للخروج من تايوان، وفقاً لاستطلاع رأي فإن ستين بالمائة من التايوانيين يرغبون في الانتقال للصين للحصول على فرصة أفضل في العمل.

بدأ سوياً

توجد العديد من الحالات المثيرة للاهتمام في عالم الأعمال، وفي وادي السليكون الكثير من المشاريع المهمة تتم برئاسة صينية وإشراف مالي وإداري من هونج كونج أو تايوان حيث يكون قد اكتسب خبرة واسعة في مجال العمل البنكي والتدريب المصرفي ويبدأ بوضع المقاييس

ودراسات الجدوى اللازمة لإنجاح المشروع، وهكذا تبدأ المشاريع تحت قيادة صارمة، والذي يتم إنجازه على نطاق ضيق يتحول لأعمال ومشاريع عملاقة، وهكذا نمت الصين وهونج كونج وتايوان والمستثمرون الصينيون المقيمون في الخارج ونهضوا سوياً بشكل متزايد وأصبحوا يمثلون جميعاً تكتلاً اقتصادياً واحداً ولكن الأمر لم يكتمل من الناحية السياسية فلا تزال مشكلة تايوان قائمة وتنتظر الحل.

منذ حوالي خمسة عشر عاماً أصبح رجال الأعمال الصينيين أكثر اقتراباً مما يعطي انطباعاً وكأن أحدهم قد صاح:

«يا رجال الأعمال الصينيين في كل أنحاء العالم.. اتحدوا!!!»⁽¹⁾

استطاعت تلك الرباعية الصينية المكونة من الجمهورية الشعبية وهونج كونج وتايوان والصينيين المغتربين خلق نظاماً راقياً للتعايش، فكل واحد من هؤلاء لديه شيء لا يملكه غيره، لدى تايوان بعض التكنولوجيا المتقدمة التي استطاعت تطويرها خلال العقود الأخيرة، بينما تمكنت هونج كونج من تحقيق نجاح كبير في مجال التجارة العالمية كما أن لديها الكثير من الخبرات في قطاع خدمات: (التسويق، والعلاقات العامة، والنقل)، والصينيون المغتربون لديهم عالم افتراضي واسع المجال عبر شبكة الإنترنت، هؤلاء الثلاثة لديهم رأس مال ضخمة وهم جميعاً على استعداد لاستثماره داخل وطنهم الأم، وأخيراً فإن الصين لديها أكبر مخزون بشري من العمالة الرخيصة في العالم بالإضافة لكونها من أكبر

(1) صممه بهكس على عس ورو - الشعار المعروف لعدد - الاشرافه «بأعمال العائد احدى» (الترجمه)

الأسواق العالمية المفتوحة.

يعتبر هذا المزيج من التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال المتوفر واليد العاملة؛ ظاهرة فريدة من نوعها، كما أنه يضع الصين في مقدمة أهم الدول اقتصاداً في العالم، وقد أصبح هذا العملاق الجديد له أبعاد كثيرة لا يمكن تصورها؛ فعلى سبيل المثال فإن احتياطي النقد الأجنبي للتكامل الاقتصادي الصيني (الصين وهونج كونج وتايوان) حوالي 800 مليار دولار، بينما في الولايات المتحدة أقل من 40 مليار، وفي دول منطقة اليورو 188 ملياراً، ولم يكن ممكناً النمو السريع للصين بدون مساعدة أبنائها في الخارج من إسهامات في زيادة نمو رأس المال المتداول مع دخول الصين مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الضخمة في عام 1978، وقد حدث هذا فقط مع الصينيين بينما لم يحدث للأمريكيين ولا للأوروبيين أو اليابانيين.

لقد لعب هؤلاء المستثمرون الصينيون دوراً بارزاً نحو اقتصاد بلادهم مع بداية الإصلاحات عن طريق المشاريع الصغيرة والمشاركة التي وصل عددها إلى حوالي 150 ألف مشروع، برأس مال يتجاوز 100 مليار دولار، وقد شكّلت تلك المشاريع نقلة مهمة للاقتصاد الصيني الحديث، يقول (وليام أوفرهولت) المصرفي الأمريكي الشهير في كتابه: (الصين تلك القوة الاقتصادية العظمى القادمة):

«أصبحت الصين مدرسة اقتصادية كبرى للمستثمرين الصينيين الذين صاروا أقرب لبلدهم من أي وقت مضى».

كان هناك العديد من المشاريع الاقتصادية الناجحة التي أعطى الصينيون من خلالها درساً في الاقتصاد للعالم كله وسرعان ما تعلموا في الصين

وتخرجت شريحة جديدة من المستثمرين الشبان الناجحين الذين ظهروا بقوة على الساحة الاقتصادية.

السماح بتواجد المستثمرين

(ريتشارد يفاي) شاب في أواخر العشرينات، يظهر دائماً وهو يرتدي الحينز والقمصان المقلمة المألوفة بينما يكون جالساً خلف مكبه الذي يوجد في إحدى أعلى ناطحات السحاب بشنجهاي؛ أمامه الكمبيوتر المحمول (لاب توب) والهاتف والهاتف المحمول (موبايل)، ويردد كثيراً بين الحين والحين لفظ (sorry) كلما التقطت يده إحدى الهواتف ليعتذر إلى محدثه مرة بالصينية وأخرى بالإنجليزية وتعد تلك الأحرف الأربعة من أحب الاختصارات إليه (ASAP) وهي اختصار لجملة:

(as soon as Possible) = (كلما كان الوقت أسرع كلما تمكنا منه)

الوقت هو المال بالنسبة لريتشارد، أنشأ ريتشارد مع والده تشن يفاي، وهو فنان ناجح في البلاد، سلسلة متاجر كبرى في الصين، وبدأ الأمر بمحلات متخصصة في الملابس الحریمی (تلك التي تحمل العلامة التجارية layefe)، ثم تطور الأمر ليشمل الملابس الرجالي ثم الأسرة كلها (layefe Home).

يقول ريتشارد: «نريد أن نثبت أنه يمكن للتجارة الصينية أن تكون ناجحة في إنتاج بعض العلامات التجارية الخاصة بها وذلك عبر 350 شركة عالمية تتعامل مع يفاي».

فجأة ومع روح المبادرة التي مثل نموذجها ريتشارد يفاي أصبح الصينيون

أكثر إقبالاً على القطاع الخاص ليس فقط الفقراء الصاعدين من بين طبقة البروليتاريا⁽¹⁾ ولكن أيضاً أصحاب التوجه الرأسمالي. في مارس 1999 قرر نواب الشعب تعديل بعض مواد الدستور والقانون حيث تم الاعتراف فيها بأن: «القطاع الخاص يشكل جزءاً مهماً من اقتصاد السوق الاشتراكي الصيني»، ثم في خريف 2003 وبعد العديد من المناقشات الساخنة بين أعضاء الحزب قرروا في النهاية أنه يمكن السماح لأصحاب المشاريع الخاصة بأن يصبحوا أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، وفي فترة قصيرة تمكن بعض مستثمري القطاع الخاص أمثال ريتشارد يفاي من السيطرة على أجزاء كبيرة من اقتصاد السوق هناك، فقد كان عدد المشاريع الخاصة لديه في عام 1993 حوالي 240 ألفاً بينما يبلغ عددها حالياً نحو ثلاثة ملايين استطاع خلالها تحمّل الكثير من الأعباء كبديل للمؤسسات الحكومية وإتاحة فرص عمل جديدة تشتد الحاجة إليها.

الشباب أصحاب المشاريع الناجحة

يصف (روبرت هو جيورف) الشباب الصينيين من أصحاب المشاريع الناجحة في مقال له بمجلة فوربس الأمريكية عام 2003 بأنهم شبان صغار استطاعوا عن طريق أفكارهم الذكية التخطيط لمشاريع صغيرة وناجحة وتحقق ربح سريع جعلهم يساهمون في رفع مستوى

(1) البروليتاريا: الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعتمد على غيرها العسلي أو العسكري (المترجم)

الاقتصاد القومي لبلادهم.

نجلس في مبنى إيلمنت فريش (Element Fresh) وهو من أعلى ناطحات السحاب في شنجهاي، حيث يمتزج فيه الأجانب بالصينيين، يروي لنا (هيو جورف) قصة حياة أحدهم عندما جاء شنجهاي كان مجرد مراجع حسابات لكنه سرعان ما أصبح أحد أهم الشخصيات هناك. أعد (هيو جورف) بعد ذلك بحثاً ميدانياً وكان ما يشير الدهشة أن معظم أصحاب المشاريع الصينية الناجحة من الشباب وكذلك أغنى الشخصيات الصينية معظمهم شباب، ومن بين هؤلاء، في شنجهاي ويكن ثلاثة رجال أعمال شبان تميزوا في مجال الإنترنت: (دينج لي) صاحب موقع (Netease.com)، و(تشن تيانكيو) صاحب موقع (Shanda.com)، و(تشانج تشاو يانج) صاحب موقع (Sohu.com)، هؤلاء الثلاثة أصحاب تلك المشاريع الناجحة والتي يقدر رأس مالها بحوالي 750 مليون يورو تتراوح أعمارهم جميعاً بين الثلاثينات والأربعينات. إنهم يعيشون في زمن المعجزة الاقتصادية الكبرى (الصين) حيث لم تعد القوة للأغنياء فقط بل للشباب الأذكياء وهم يحاولون الإفادة من كل الفرص المتاحة أمامهم.

الرأسمالية الصينية

معروف أن سكان مدينة (ونتشو) ليسوا مشهورين بنواياهم ولكن بنجاحهم وغناهم.

يسافر سكان (ونتشو) في حافلات ضخمة نحو المدن الكبرى يحملون

حقائبهم الخاصة وكاميرات تصوير في رحلات سياحة داخلية، تعتبر مدينة (ونتشو) مدينة رأسمالية داخل جمهورية الصين الشعبية ولا توجد طبقات سكانية ناححة في أية مدينة صينية أخرى كما يوجد في هذه المدينة، على بعد 360 كيلو متر جنوب شنحهاي تقع تلك المدينة التي يسكنها 1,2 مليون نسمة أمامها البحر وخلفها الجبال، تبدو بكين بعيدة جداً من هنا، في هذا العالم الصغير تمت الرأسمالية الصينية التي تكاد تكون فريدة من نوعها بين نماذج الرأسمالية العالمية، حيث هناك حوالي ثمانين بالمائة من المشاريع الناجحة مملوكة للقطاع الخاص.

(تسيه هاو)؛ رئيس أحد مكاتب التسويق في ونتشو يقول في حوار مع صحيفة فايننشال تايمز: «الناس هنا لا يرهقون عقولهم بتلك النظريات الاقتصادية الضخمة، إنهم فقط يريدون أن يصيروا أغنياء».

وعلى سبيل المثال فإن السيد (يو) كان أمياً، وكانت بدايته في العمل على إصلاح الأحذية عندما دعاه (دينج شياو بينج) في العمل معه، ابنه (جينهوا) يدير حالياً شركة (جيردا) التي يعمل فيها 2500 موظف وبرأس مال قدره 70 مليون يورو ويتم تصدير حوالي 60٪ من إنتاجها، وسيتم افتتاح مكتب لها قريباً في برلين.

هناك العديد من تلك النماذج الناجحة في (ونتشو) في مجالات عدة للتجارة والتصدير، تتميز (ونتشو) بإنتاج وتصدير الولاغات حيث أن 70٪ من الولاغات في العالم تأتي من هناك، وكذلك الجوارب فإنهم ينتجون هناك حوالي ثلث الجوارب في العالم.

يمكننا دراسة كيفية التحول الرأسمالي الصيني المعاصر في (ونتشو)؛

إنها ليست رأسمالية شركات ولكنها أعمال تجارية عائلية نموذجية، حيث يسيطر أرباب العائلات الكبار على سوق العمل ولا يستطيع الترقى والصعود سوى أفراد من نفس العائلة؛ ولكن مع ذلك يظل الموظفون والعمال الغرباء أوفياء جداً لتلك الشركات التي يعملون بها، وتنمو الشركات التي بهذا الشكل حتى تستوعب الآلاف من العمال والموظفين، ويمثل التزايد المستمر لتلك الشركات إضافة للقوة الاقتصادية الصينية والتي قررت الصين نفسها وجودها منذ فترة طويلة.

الفصل الرابع

بناء فيه الشرق وانهايار فيه الغرب

تحول الصين لمركز إنتاج عالمي

«القوة الإنتاجية الصينية أصبحت ذات تأثير قوي وانتشار عالمي واسع، كما حدث من قبل في الإنتاج بالسوق الأمريكي».

آندي شيه - محلل اقتصادي صيني

لمجلة مورجان ستانلي بهونغ كونغ

تحدث الآن ثورة صناعية أخرى من نوع جديد بعد 150 عاماً من الثورة الأولى التي حدثت في منتصف القرن التاسع عشر وأصبحت بعدها إنجلترا في طليعة الأمم الصناعية في العالم.

يحدث هذا في الصين اليوم بشكل سريع ومتلاحق أصبحت الصين اليوم هي: (مصنع الإنتاج العالمي) كما عبر (هاينرش فون بيرير) الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز، تظل تنتج الصين المزيد والمزيد من السلع بكميات كبيرة لكسي تباع في الأسواق العالمية. معظم ماركات الملابس والأحذية نجدها الآن مختومة بجملعة:

صنع في الصين = Made in China

ويستوي في هذا الماركات السويدية الرخيصة مثل هيزر أند موريدز أو الأمريكية الغالية مثل رولف لورين، كما نجد أن الأحذية والملابس الرياضية قد تم احتكار إنتاجها بشكل حصري في الصين مثل أديدس ونايك وبوما وسرعان ما تبع ذلك الصناعات الإلكترونية والأجهزة المنزلية وإنتاج نحو 50٪ من الكاميرات و30٪ من أجهزة التلفزيون ومكيفات الهواء و25٪ من جميع الغسالات و20٪ من الثلاجات تنتج في الصين، وطبقاً لما تنبأ به (كينث كورتس) الخبير بالشؤون الآسيوية بنك جولدمان ساكس فإن الصين هي قوة الإنتاج العظمى في العالم طبقاً للتطورات الاقتصادية التي

حدثت مؤخراً والصين بالفعل رابع أكبر بلد صناعي في العالم بعد أمريكا واليابان وألمانيا، وهي بالفعل في طريقها لتحطى الأخيرتين كي تصبح قريباً البلد الثاني بعد الولايات المتحدة.

الآن تنتج المصانع الصينية 7% من الإنتاج العالمي للصناعة ويتوقع (جونشان فوستل) أن تقفز تلك النسبة حتى تصل إلى 25% في خلال العقدين القادمين، هذا التحول له عواقبه الوخيمة على بقية البلدان المتقدمة في العالم، والصين لا تسحب البساط فقط من تحت أقدام ثالوث الصناعة العالمية (أمريكا واليابان وأوروبا) فقط ولكن أيضاً من تحت أقدام الكيانات الاقتصادية الناشئة مثل المكسيك وتسحب منها العديد من الصناعات مثل صناعة المنسوجات والصلب وبناء السفن وتلا ذلك العديد من الصناعات التي أظهرت الصين تفوقاً مميزاً فيها مثل السيارات والرقائق الإلكترونية والهواتف المحمولة ومع احتكار الصين للعديد من الصناعات تختفي هذه الصناعة في دول الإنتاج الأم مما يؤدي إلى نمو معدلات البطالة بتقليل عدد العمال وإيجاد فرص عمل جديدة فقط داخل الصين.

وهناك مخاوف ثانية تدور بالرووس حيث يتساءل (جيفري جارتن) عميد كلية الإدارة بجامعة (يال) «هل السيطرة الصينية على سوق الصناعة العالمي سوف يؤدي بها في الوقت القريب للوصول إلى نفس وضع المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمية؟»، أي أن المخاوف من تحكم الصين في أسعار الإنتاج العالمي بحيث تكون كل الدول المنتجة خاضعة لسلطة الصناعة الصينية في واقع الأمر عندما

تصبح الصين بين اليوم أو الغد لأي سبب من الأسباب هي واضعة الحدود والقواعد فإن بقية العالم سوف يكون أمام مشكلة عظيمة وسوف توجد فجوة كبرى.

في السوق العالمي

يقيم (كارل جونار) في استكهولم بينما لديه تأثير قوي على الاقتصاد الصيني وهو مدير المشتريات لمتاجر الملابس السويدية هاينز أند موريدز (إتش أند إم) التي لديها العديد من الفروع في كافة أنحاء العالم، ينتج من استكهولم مع فريقه المكون من 200 شخص ما يقرب من 500 مليون قطعة ملابس سنوياً تحمل علامة (إتش أند إم) ويتزايد الإنتاج كلما افتتحت أسواق جديدة للتوزيع في بجلاديش والهند وتركيا وتصل الأوامر من استكهولم إلى شانجهاي عبر البريد الإلكتروني وهناك فيما يسمى مكتب إنتاج هاينز يجلس حوالي 20 صينياً تحتاج استكهولم حوالي 50,000 قميص أسبوعياً و30,000 حمالة صدر شهرياً لا توجد مشكلة بالنسبة للصينيين في مكتب شانجهاي لديهم خطط إنتاج مدروسة جيداً تدار عبر ما يقرب من 100 مصنع في كل أنحاء البلاد حيث تستطيع في وقت قياسي إنتاج كل الكميات التي يحتاجها السوق، وتعتبر هاينز من أكبر الموزعين في الأسواق الصينية ويطلق عليها جنة التسوق حيث يمكن أن تجد كل ما تحتاج إليه.

هاك أيضاً (وول مارت) واحدة من أكبر الشركات التجارية في العالم لديها مكتب مشتريات في سنتشن مدينة مجاورة لهونج كونج بيعت هذه

الشركة في عام 2003 بمبلغ 12 مليار دولار ويتوقع أن تتضاعف قيمتها خلال 5 سنوات حتى تصل إلى ما بين 25 و30 ملياراً.

كما توجد منافسة قوية أيضاً من شركة كارفور الفرنسية التي لديها مركز تسوق ضخمة وعالمي في الصين ويتم بيع جميع السلع هناك، ويوجد 25٪ من السلع والمنتجات في أسواق كارفور صينية الصنع، كما توجد منافسة أيضاً من شركات مترو وكارشات وكافيللي ونيكرمان؛ تلك الشركات الألمانية العالمية تواحدت بالفعل منذ عدة عقود في الأسواق الصينية حيث بدأت ببيع اللعب والساعات وزينة أعياد الميلاد وتعمل بعضها اليوم في صناعات الكمبيوتر والأجهزة الكهربائية والملابس وأصبحت أغلب منتجاتها التي تسوقها في فروعها العالمية صينية الصنع.

احتلت الصين مكانة بارزة للغاية بين جميع دول العالم في تصنيع وإنتاج الملابس وذلك نظراً للعمالة الكثيفة وآلاف المصانع المنتجة لكل الماركات العالمية بجميع أنواعها بداية من الرخيصة جداً وحتى أغلاها لدرجة أن (باولو زينيا) ابن مؤسس الشركة الأسطورية فورناسيتي يقول: «إن الصين تمثل خطراً كبيراً بالنسبة لنا».

وتزداد الهيمنة الصينية في قطاع الملابس يوماً بعد يوم مما أدى لفرض ضرائب ضخمة على حصص الصادرات من المنسوجات الصينية في جميع أنحاء العالم بنهاية عام 2004 كما أثار إغراق الأسواق الأوروبية بالمنسوجات الصينية ردود فعل عنيفة من قبل لجنة الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى فرض حصص ضرائب جديدة على المنسوجات الصينية في أوائل صيف 2005.

البداية من دلتا بيرلفلوس

قل نحو 20 عاماً كانت توجد مزرعة في بلدة دوجوان جنوب الصين في غفلة عن باقي العالم حيث يعيش هناك 5,000 نسمة مع ماتيتهم ومزارع الأرز الخاصة بهم، ويسيطر اللونان الأزرق والرمادي على أغلب أيام معيشتهم، وإذا كان من أحد لديه سيارة فإنه يحتاج إلى ساعات طويلة من القيادة حتى يصل إلى المساني الحديثة في هونغ كونج من ناطحات سحاب ومصانع وشركات. ولكن في ذلك الوقت (منتصف الثمانينات) تفاجأ أصحاب المصانع في هونغ كونج بسيطرة بعض البلدان الآسيوية على أسواق الملابس والأحذية ولعب الأطفال والسلع الكهربائية وأصبحت منتجاتهم رديئة وغالية مقارنة بمنتجات الآخرين، وانتقلت الطاقة الإنتاجية إلى ماليزيا واندونيسيا وتايواند والفلبين، في تلك الأثناء شهد اقتصاد هونغ كونج والمناطق الداخلية الصينية عطلاً كبيراً، ولكنهم استطاعوا مواجهة تلك الأزمة بالعمالة الرخيصة، حيث قاموا بإنشاء أماكن إيواء لهم بحوار المصانع وزيادة عدد ساعات عملهم طوال 6 أيام والسماح لهم بالعودة إلى منازلهم في نهاية الأسبوع ودعمت حكومة بكين التوجه الرأسمالي لهونغ كونج عن طريق بناء مقاطعة قوانج دونج المجاورة والمناطق الاقتصادية الخاصة وهكذا نشأت بين هونغ كونج وقوانجتشو مساحة اقتصادية مزدهرة سميت دلتا بيرلفلوس.

يسكن دوجوان اليوم حوالي 7 ملايين نسمة منهم لا يقل عن 5 ملايين من العمال المهاجرين الذين جاؤوا من المقاطعات الغربية الفقيرة حيث تنتشر البطالة هناك ليحصلوا على وظيفة بمقابل 150 دولاراً شهرياً، فيوجد في دوجوان 20,000 مصنع. ويقول المدير التنفيذي للفرع الآسيوي لشركة (آى

بي إم): «نعمل جاهدين في الصين على التوسع في إنتاج الحاسب الآلي لتغطية الاحتياجات العالمية منه».

وعبر 140 كيلومتر من الطرق السريعة بين قوانجتشو وهونغ كونج توقف الحركة المرورية في الكثير من الأحيان بسبب تلك الشاحنات الضخمة التي تنقل البضائع بين مصانع بيرلفلوس وموانئ هونغ كونج وشنغتن. حوالي 480,000 مصنع موجودة الآن في بيرلفلوس، لو كان القائد الراحل (ماو تسي تونغ) حياً اليوم لكان أمر مواطنيه بالذهاب نحو بيرلفلوس. وتكررت تجربة دلتا بيرلفلوس في شنجهاي وبكين وشمال شرق البلاد وغربها أيضاً.

رؤوس التنانين وألسنة اللهب

رأس التنين هي رمز الحب الصيني، وأطلقوا عليها اسم دلتا نهر اليانجتسي حيث يعيش 70 مليون نسمة، منهم 20 مليون من شانجهاي حيث يتزايد معدل النمو في هذه المدينة بشكل أكثر ديناميكية من أي بلدة أخرى في العالم، ربما لأنها تريد أن تعوض ما فاتتها خلال سنوات الحكم الشيوعي؛ لقد كانت لؤلؤة المشرق في إهمال ونسيان من حكومة بكين حتى ثمانينيات القرن الماضي.

وليس هناك دليل على سرعة التحول الهائلة التي شهدتها تلك المدينة أكثر من ذلك المنظر الذي يطل عبر شرفة فندق السلام منذ 15 عاماً لم تكن ترى سوى الشاطئ والطرق الرئيسة وبعض المباني القديمة والأراضي الزراعية، ولكن اليوم تجدد مشهداً مختلفاً تماماً ناطحات سحاب عملاقة وبرج مبنى

التليفزيون وطرق وحدائق ومطار والعديد من وسائل النقل المختلفة، لقد تغيرت شائجها في مماماً في غضون 15 عاماً من الناحية الاقتصادية، فبعدها كانت تسيطر عليها تلك المؤسسات المملوكة للدولة احتلت مكانها اليوم مشاريع ضخمة مشتركة مع شركات أجنبية كبرى حيث يتم إنتاج السيارات العملاقة جنرال موتورز وفولكس فاجن كما يوجد أيضاً هناك أكبر مصانع رقائق إلكترونية ويتم أيضاً تجميع هواتف شركة سيمنز، لقد بدا واضحاً مماماً قوة التغيير التي تحدث في شائجها في لدى البلاد المحيطة بها حيث نمت معدلات الإنتاج ونمت معها مدن أخرى مثل هانتشو وسوتشو ونيجبو ووشي وأصبحت كلها أسماء معروفة لدى الغرب، والعديد من تلك المدن المليونية لها تاريخ عريق مثل سوتشو التي يرجع تاريخها لأكثر من 2500 سنة وكانت مشهورة بحدائقها المزدهرة وقد أصبحت الآن مشهورة بتجمعاتها الصناعية الكبيرة التي يعمل بها ويسكنها حوالي 400,000 شخص.

استفادت شائجها وباقي المنطقة المحيطة بها في فترة التسعينيات من بعض أبنائها الذين كانوا يشغلون مناصب كبرى داخل الحزب الشيوعي مثل المدرب (جيانج تسه مين) ورئيس مجلس الدولة (تشو رونج حى) وقام هذان الزعيمان بضخ العديد من المليارات نحو مدينتهم وبعدها استطاعت شائجها تحقيق طفرة كبرى عن طريق قيادتها الجديدة وأصبحت في مأمّن من تلك الأزمة التي ضربت منطقة الشمال الشرقي والغرب.

الآن تقع منطقة بكين-تيانجين (التي يسكنها حوالي 45 مليون نسمة) على الطريق بين دلتا بيرفلوس ونهر اليانجتسي وعلى امتداد حوالي 100

كيلو متر بين العاصمة بكين ومدينة تيانجيين الساحلية؛ لقد حدثت طفرة كبرى في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لمنطقة تيدا (تيانجيين) وقد أصبحت بالفعل واحدة من أكثر المناطق الصناعية ديناميكية في الصين، كما أن عمدة مدينة تيانجيين (داي شيانج لونغ) هو المدير السابق لبنك الصين المركزي وقد أعيد تعيينه حيث سيتولى الإشراف على بناء منطقة نمو جديدة.

وعلى بعد أكثر من ألف كيلو متر شمال شرق بكين تقع منطقة روست جوريل وهي بمثابة حوض رور صيني⁽¹⁾، وقد كانت منطقة مزدهرة قديماً وأصبحت اليوم تضج بالعديد من المشاكل لأنه ما زال بها بعض الصناعات القديمة التي تمثل ضرراً كبيراً على البيئة وارتفاع معدلات البطالة وانتشار العشوائيات.

وقد اعترف رئيس الحكومة في بكين (ون جين باو) بوجود مشكلة في تلك المنطقة منذ عام 2003 وأصدر قراره بإعطاء الأولوية لتطوير تلك المنطقة المهمة وأطلق على تلك الحملة شعار (تطوير شمال شرق البلاد). لقد أولت الحكومة المركزية اهتماماً عالياً بالمدن السياحية الغربية مع نهاية التسعينيات وهذا مما أحدث انقساماً ضخماً هدد أمن وسلامة البلاد؛ لذلك أعادت الحكومة نظرها في الاهتمام بالمناطق الشرقية والشمالية لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب وبالتالي تزداد معهم فرصة

(1) حوض رور منطقة في ولاية شمال الراين وسملان الأمانه بشهر بكتاجها العرانه وادراها ماربعها بأسراج وبصع العبد والعلب، مما اد ان سسها بحوض العبد (أترجم)

الاستثمارات في الأراضي الصينية على حساب دول العالم الأخرى.

المكسيك.. معركة خاسرة

(سانتا آن شياومبان)؛ بلدة صغيرة تقع في شمال المكسيك بها العديد من مصانع الغزل والنسيج التي يعمل بها السكان ولكن ذلك لم يدم لفترة طويلة، لقد أصبحت الصين التي تقع على مسافة بعيدة عنها مثل الآن موضوع الحديث الأهم هناك؛ حيث تخرج الصحف المحلية بموضوعات كثيرة تكون الصين هي العدو الأول فيها الذي ينبغي هزيمته.

هذا العدو القادم من الشرق الأقصى يمكن من سرقة وظائف أغلب الناس هناك حيث أنه منذ عام 2001 فقد مايزيد على 218 ألف تخصص وظائفهم في صناعات النسيج والملابس المكسيكية.

وبعد عدة كيلومترات غرب (سانتا آن) تقع مدينة (تيجوانا) وهي التي كان يطلق عليها عاصمة صناعة التلفاز حيث كان يوجد بها العديد من المصانع اليابانية والكورية التي تميزت بإنتاج ماركات تلفاز عالية الجودة مثل: هيتاشي وماناسونيك وسامسونج وسانيو وسوي؛ ولكن الآن قد ارتفعت البطالة هناك لعدم توافر عمالة بديلة لهم.

وقد وضعت الحكومة المكسيكية الكثير من آمالها على حطط تصديرية تهدف إلى خلق قاعدة إنتاجية كبرى بسوق الاستهلاك في أمريكا الشمالية ولكن بحلول عام 2000 نجحت الصين في إغراق السوق في أمريكا الشمالية ببضائع أقل تكلفة وأعلى جودة؛ ويرجع ذلك إلى العمالة المستخدمة في الإنتاج فإن متوسط أجر العامل في المكسيك حوالي 300

دولار شهرياً بينما نظيره الصيني لا يتعدى دخله 100 دولار شهرياً. تم إغلاق نحو 500 شركة تصدير من بين 3,700 شركة مكسيكية وبالتالي قل معدل الاستثمار المكسيكي الخارجي ويشير إلى هذا البنك الاستثماري (ميرل لينش) في تقريره: «حسرت المكسيك معرفتها بسبب الصناعات التي يعتمد إنتاجها على عمالة كثيفة لأنه ببساطة لا يمكنها التنافس مع الصين في هذا المضمار»، وكان المحال الوحيد الذي لم يستطع الصينيون منافسة المكسيكيين فيه هو صناعة التكيلا (المشروب القومي المكسيكي) ولكن مع تدني الأجور الصينية هل توجد فرصة أمام أحد لمنافستهم في العالم الصناعي؟

تفكيك الصناعة في الولايات المتحدة

تقع ولاية أوهايو في قلب الوطن الأمريكي هنا في وسط الغرب حيث يتطلع الناس ببطء شديد نحو التغيرات الكبرى التي تحدث في العالم الخارجي طالما يقضون أوقاتهم بشكل جيد ويعيشون حياة كريمة. في ولاية أوهايو (في ضاحية مدينة كليفلاند بالتحديد)، حدث أمر غريب، قامت العمالة الصينية بتفكيك مصنع للحديد والصلب مقام منذ 40 عاماً ووضعت في صناديق وشحنته عبر المحيط الهادي ليتم إعادة بناء أجزائه في الصين مرة أخرى حيث كان بيته الجديد (شينيانج) عملاق الصناعة؛ وهي مدينة صناعية تقع شمال شرق الصين فيها أكبر مجموعة شركات صلب عالمية وازدهرت فيها صناعة الفولاذ الصينية وتمت إعادة بناء المصنع بأكمله لكي تتم إعادة تصنيع

الصناعات الثقيلة في داخل الصين.

يشتكي (جورج بيكر) رئيس اتحاد عمال الحديد والصلب في الولايات المتحدة قائلاً: «إن إنتاج الصلب في هذه البلدة سوف يكون مستقبلاً مهدداً من قبل الصينيين».

وبنظرة عملية على تعداد عمال الحديد والصلب في الولايات المتحدة سوف نجد بالفعل التهديد الصيني واضحاً، فبينما كان تعداد العمال 19,3 مليون عامل سنة 1980 انخفض الآن إلى 14,6 مليون عامل، وتزايد المعارضة ضد تفكيك صناعات الصلب الأمريكية من قبل مؤسسات صينية حيث تم تشكيل بعض الجمعيات التي تمارس الضغط على الحكومة الأمريكية لوقف التوسع في الصناعات الثقيلة الصينية من بين تلك الجمعيات جمعية (حفظ الصناعة الأمريكية الجديدة) والتي تتمتع بشعبية هائلة منذ تأسيسها في فبراير 2003 حيث تجاوز أعضائها 70,000 عضو من عمال وموظفين ومديرين ورجال أعمال يعملون في هذا المجال ويشعرون بالقلق تجاه المشروعات الصينية العملاقة في مجال الصناعات الثقيلة.

وقد أظهر استطلاع للرأي خلال حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2004 أن 94٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الصين تمثل خطراً على وظائفهم. وقد هاجم حينها المرشح الديمقراطي (جون كيري) المنظمات الصناعية التي تشجع الصناعات الصينية في الوقت الذي ألقى فيه (جورج بوش) كلمات أكثر اعتدالاً في هذه المسألة.

إنها نفي تلك المخاوف التي كانت مسيطرة على الأمريكيين في الثمانينيات، فقد ظنوا حينها أن الصناعات اليابانية قد احتلت الأسواق

الأمريكية بشدة ولكن هذه المرة الأمر أكثر خطورة، وبلغت شدة قلق الأمريكيين من سرعة الاجتياح الصيني وتوحشه أن أضحت الصين هي الموضوع الأول على مائدة الحوار الأمريكية.

يتحدث (فرانك فارجو) من داخل الجمعية الوطنية للمصنعين بواشنطن قائلاً: «تأتينا يوماً بعد يوم من المكالمات الغاضبة من رجال أعمال ومستثمرين، وعلى الرغم من هجوم الصناعات اليابانية على سلع معينة إلا أن الصين صارت تنتشر في كل الأنحاء بدايةً من صناعة المنسوجات وحتى الرقائق الإلكترونية».

وفي الواقع نرى أن الهجوم الصيني يتخذ أشكالاً عديدة ووسائل متباينة؛ وواحدة من أهم تلك الوسائل في الانقراض على الصناعات الأمريكية هي العمالة الرخيصة التي امتدت لتصل أيضاً إلى الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وحسب تقرير الرابطة الأمريكية للإلكترونيات الصادر لعام 2002/2003 بخصوص العاملين في هذا المجال؛ نجد أن 750,000 أمريكي قد فقدوا وظائفهم في أماكن تعتمد على التقنية العالية واحتل مكانهم مهاجرين من روسيا والهند والصين.

كما يتوقع الباحثون في مجموعة فورستر أن الأمور سوف تزداد سوءاً في السنوات المقبلة حيث ستحدث العديد من الهجرات الجماعية التي سوف تؤدي لفقد ما يزيد على ثلاثة ملايين أمريكي لوظائفهم في مجال التقنية العالية.

واليوم تطور الصين نفسها لنتج المزيد من أجهزة الكمبيوتر والرقائق الإلكترونية والهواتف المحمولة وطبقاً لكلام (كريج بارت) رئيس شركة

إنتل الأمريكية المنتجة للرقائق الإلكترونية في تصريح له نشرته صحيفة (وول ستريت) يقول فيه بشكل واضح وصريح: «سوف تصبح الصين في المستقبل أفضل مكان لصناعة الإلكترونيات».

ذعر في اليابان وكوريا

في نهاية أكتوبر 2003 وتحت عنوان (التحول 60) تم وضع خطة صينية تستهدف شركة الإلكترونيات اليابانية العملاقة سوني، وتهدف الخطة إلى إعادة تصنيع منتجات سوني بتكلفة أقل حتى يتم إنتاجها وتسويقها بأسعار رخيصة، ولأن هذه كانت النقطة الأكثر أهمية في خطة (التحول 60) فقد تحولت بالفعل أغلب منتجات سوني من اليابان إلى الصين مما أدى إلى فقد حوالي 7,000 عامل ياباني لوظائفهم.

لم يكن رحيل منتجات سوني إلى الأسواق الصينية ظاهرة فريدة من نوعها بالنسبة للصناعات اليابانية فحسب ولكن تبع ذلك أيضاً شركات كبرى مثل إن إيه سسي وأوليمبوس وسانيو وتوشيبا؛ وبدأت تفقد الصناعات اليابانية العديد من أسواق توزيعها، حيث أصبحت الصين تنتج العديد من أجهزة الكمبيوتر المحمولة (لابتوب) والمفكرات الرقمية (نوتبوك) وأجهزة الكمبيوتر والكاميرات.

وتوتر شديد يتساءل (بويتشيرو فوروز) وهو أحد مديري شركة سانيو: «ما الذي ينبغي علينا فعله؟ البقاء في اليابان والاستمرار في تصنيع المزيد من المنتجات الخاسرة؟!».

وبعد أن أصبح التصنيع في اليابان مكلفاً للغاية؛ بدأت تنمو فكرة

جديدة وهي تصنيع سيارات يابانية قليلة التكلفة، وحاول كبار المصنعين في اليابان إنتاج سيارات تنافس ما تنتجه المصانع الصينية حيث تتزايد قدراتها الإنتاجية بشكل كبير.

يقول (آندي شيه) المحلل الاقتصادي لدى مورجان استانلي بهونغ كونج:

«لا معنى لإنتاج سيارات باهظة الثمن في اليابان؛ خاصة عندما يمكن الحصول عليها بسعر أرخص».

وكتيجة للهجرات العديدة والمتتالية منذ عام 1992 فقد اليابانيون أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة في مجال الصناعة، لذلك كان ينبغي قرع أجراس الخطر في الأوساط السياسية اليابانية.

ترصد صحيفة (نيكسي) الاقتصادية ذلك العداء الاقتصادي وتلك المخاوف التجارية الكبرى بين العدوين اللدودين الصين واليابان تحت عنوان: (التحول الصناعي إلى الصين يثير المخاوف في اليابان).

(جسبر كرول) كبير الاقتصاديين في ميريل لينش بطوكيو مملؤه العديد من الوسوس حيث يقول: «إذا لم نفعل شيئاً تجاه ما يحدث هنا فإن اليابان سوف تظل تنزف صناعياً ببطء شديد حتى تنتهي».

وفي كوريا الجنوبية حيث حدثت هناك المعجزة الاقتصادية الكبرى فقد 45,000 شخص وظائفهم عام 2001 بسبب التحول الصناعي نحو الصين، ويعترض أيضاً (لي يونج سيك) العضو بالاتحاد الكوري لنقابات العمال من تسارع عمليات النزوح المتواصلة للصناعات الكورية نحو الصين منذ 2003.

قامت إحدى أكبر الشركات الكورية (سامسونج) بتوظيف 41,000 شخص صيني في 26 مصنعاً لديها بالصين، كما قامت شركة (لاكي جولدستار) (LG) بتشغيل 31,000 في مواقع تابعة لها بالصين، ويقول (تشوي جيسونج) مدير شركة سامسونج:

«معظم منتجاتنا سوف ينتهي بها الأمر إلى أن تنتج من مصانعنا الصينية». (تشينجداو) مدينة كبرى تبعد حوالي ساعة عن كوريا يسكنها حوالي سبعة ملايين نسمة؛ وهي تعد مركز تصنيع كوري داخل الصين، حيث يوجد شوارع بأكملها يسكنها كوريون والعديد من المطاعم والمتاجر والبنوك هناك يديرها كوريون، يوجد حوالي 80,000 كوري يعيشون في (تشينجداو).

وقد وقع الكوريون في نفس الخطأ الذي سبقهم فيه اليابانيون؛ فلم يمتحوا المستهلك خيارات متعددة من الأسعار نظراً لارتفاع تكلفة مواد الإنتاج التي يستخدمونها ولأنهم يخشون من الارتداد التكنولوجي (تصنيع منتجات رخيصة ذات جودة ضعيفة)، ولكن تعلم الصينيون الدرس جيداً منهما؛ فقاموا بإغراق السوق بنسخ مقلدة ورخيصة من نفس منتجاتهما، وفي الحقيقة فإن هذه هي الإستراتيجية نفسها التي استخدمها اليابانيون بنجاح كبير منذ عقود مضت مع المنتجات الغربية.

وأصبح هذا يمثل عبئاً مزدوجاً على الأسواق الغربية، ففي الوقت الذي تستنسخ اليابان منتجاتهم وترفع من كفاءتها لتبيعها بسعر غالٍ فإن الصين تخفض من كفاءة نفس المنتج لتجعله متاحاً للجميع، وبين هذا وذاك يفقد الأوروبيون العديد من الوظائف وتزداد البطالة هناك.

وداعاً لأوروبا العجوز الطيبة

كانت شركة (فيليس) للإلكترونيات الهولندية يقع مقرها الرئيس حتى وقت قريب في مدينة (إيند هوفن) الأوروبية، وقد كان لديها العديد من المصانع والمختبرات البحثية في كل أنحاء أوروبا، وفي نهاية نوفمبر 2003 أعلن المدير التنفيذي للشركة (جيرارد كلايسترلي) بشكل درامي أنهم ينبغي عليهم الانتقال أو الغلق، بعد هذا الإعلان سافر مع 16 آخرين من زملائه أعضاء مجلس الإدارة لمدة أسبوع إلى الأرض الجديدة (الصين).

بعد أسبوع من الجولات البحثية التي قام بها فريق إدارة فيليس في هذا البلد الضخم قرر كلايسترلي الذي كان قد أمضى عدة سنوات من حياته في تايوان قرر تحويل المقر المركزي لمجموعة شركات فيليس إلى الصين، وكذلك تتجه العديد من الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لإقامة أفرع مركزية في الأراضي الصينية كبديل عن مقراتها الأوروبية؛ وهذه الإستراتيجية بدأت منذ دراسة الأسواق الصينية في بداية الثمانينات، ومن خلال بعض الحسابات المنطقية البسيطة نجد أن الأسواق الصينية تقدم خدمات أوسع وتكاليف عمالة ونقل أقل بكثير من الأسواق الأوروبية، لذلك نجد أنه قد أصبح لدى مجموعة شركات فيليس حوالي 30 موقع تصنيع داخل الصين وكلها تنتج للأسواق المحلية وللتصدير الخارجي.

أتاحت هذه الإستراتيجية الجديدة للصين من خلال مجموعات الشركات العالمية الكبرى قاعدة عملاقة للإنتاج والتصدير بأقل التكاليف ومعظم هذه المنتجات كانت في السابق صناعة أوروبية.

ولذا أيضاً قامت شركة السيارات الألمانية العملاقة (فولكس فاجن) باستثمار مليارات اليوروات لإنتاج سيارات صينية تحمل شعارها في السنوات المقبلة؛ وذلك عن طريق المقرين الرئيسيين لها في الصين أحدهما في (تنجهاي) والآخر في (تشانجتشون)، ويعتبر استثمارها في الصين يفوق بكثير استثماراتها في أوروبا في (فولفسبورج) و(براتيسلافا) و(برشلونة).

وأيضاً قامت شركة BASF للكيمياويات في صيف 2005 باستثمار عدة مليارات يوروات في ذلك المجتمع الصناعي الجديد والاستغناء عن 37,000 موظف في العشر سنوات الماضية وعندما سئل (يورجن هامبريخت) المدير التنفيذي للشركة في حوار مع مجلة (دير شبيجل) الألمانية عن هذا الموضوع رفض الإجابة وتهرب من السؤال قائلاً:

«ربما يتعين علينا كل فترة الاستغناء عن بعض المشروعات والعمالة وتخفيض عدد الموظفين».

وحتى الآن يرى عدد من أصحاب ومديري الشركات الكبرى أن أي استثمار في الصين من شأنه أن يكلف العديد من الوظائف في أوروبا، ولكن هذا لم يمنع الآخرين من البدء والانطلاق في الإنتاج والتصدير من الصين، والعديد من المديرين يقولون مثل (مانفريد فينيمر) رئيس شركة كوتنتينال المصنعة للإطارات:

«كل المصانع سوف يعاد بناؤها في بلدان أخرى طالما لديهم عروض تكلفة جذابة أكثر».

كانت الشركات تنتقل في البداية لأسباب تتعلق بفرص العمل ولكن

بعد ذلك كان لأسباب تتعلق بتكلفة الإنتاج، ووفقاً لاستطلاع رأي أجراه الخبير الاستشاري الاقتصادي (رولاند بيرجر) وجد أن 90٪ من الشركات الألمانية سوف تتجه في السنوات الخمس المقبلة لسحب بعض الأجزاء من إنتاجها وتحويله نحو أوروبا الشرقية والصين.

وليست فقط المصانع هي التي لم تعد تبنى في أوروبا ولكن أيضاً مراكز ومختبرات الأبحاث فقد صارت هي الأخرى تنتقل من هناك؛ وعلى سبيل المثال شركة SAP الألمانية لصناعة البرمجيات حيث يقول رئيسها (هيننج كاجرمان):

«إن الصين والعديد من الدول الأخرى تقدم لنا مزايا وخدمات كبرى في التكاليف والأسعار؛ ولأن أغلب العاملين من الشباب المتعلمين فإننا نفترض أن جزءاً كبيراً من النمو المستقبلي وفرص العمل الناتجة عنه لم تعد موجودة في ألمانيا ولكن في تلك البلدان ذات الأجور المنخفضة».

ما الذي تبقى الآن لألمانيا؟ أو حتى لأوروبا؟ قبل الإجابة ينبغي على السياسيين أن يكونوا على علم بالتغيرات التي تحدث في المجتمع الاقتصادي. كان أحد السياسيين الذين أدر كوا جيداً أبعاد هذه المشكلة هو وزير الاقتصاد السابق (أوتو فيشو)؛ وقد سافر مرات عديدة إلى الصين ويعرف ما الذي طرأ على العديد من المصانع والشركات الألمانية من تحويل مراكزها ومقارها الرئيسية إلى الصين ويرى أن ألمانيا في طريقها للتصنيع والإنتاج من الصين ويختتم كلامه قائلاً:

«أعتقد أن الوضع خطير للغاية - يقصد إذا ما تم تحويل كل أسواق التصنيع والتصدير إلى الصين - إذا لم نستطع إيجاد طريقة مختلفة». وهو يتمنى بذل

المزيد والمزيد من الإصلاحات في أسواق العمل والرعاية الاجتماعية حتى يتم الإصلاح من الأساس.

وهناك مغالطة كبرى وهي اعتقاد بعض السياسيين والعلماء إمكانية الإصلاح من خلال بعض الإضرابات والاعتصامات في أسواق العمل الأوروبية، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك بسبب تلك الفجوة الكبيرة بين الأجور في غرب أوروبا والشرق الأقصى.

تزايد أعداد الشركات والمصانع التي تعمل على تحويل إنتاجها نحو الصين، وبالتالي فإنه يحدث تباين شديد في معدلات التسمية، حيث تظهر نتائج تلك القرارات الخاصة بالتحويل إلى الأسواق الشرقية بنمو منطقي في الاقتصاد الجزئي بينما في المقابل تحدث مشاكل كبرى في الاقتصاد الكلي حيث ترتفع معدلات البطالة وتزداد نسبة التضخم وتقل فرص العمل الجديدة.

وطبقاً للكلام (هانز فيرنر) مدير معهد إيفو Ifo في ألمانيا وأوروبا حيث يقول: «إن هذا التحويل يخدم اقتصاد السوق العالمي حيث يقدم للمستهلك سلعاً ذات جودة جيدة وبأسعار مقبولة وإنتاج وفعال».

وهكذا يتزايد معدل الأداء المخيب للآمال بشكل واقعي، حيث لا تزال بعض المقرات الرئيسة لبعض الشركات في أوروبا وانتقلت جميع مصانعها ومعاملها ومعها العديد من فرص العمل بشكل شبه كلي إلى خارج البلاد.

الصين والهند والأحلام الجديدة

كانت الصين والهند على مدار عدت عقود مضت من أكبر الأمم الآسيوية التي بينها صراعات قديمة، وكانت الصراعات الحدودية من

أهم أسباب توتر العلاقات بين الجارتين والذي أدى إلى نشوب بعض المناوشات العسكرية في منطقة (كشمير) المثيرة للجدل، ولكن الآن استطاع الدبلوماسيون إذابة تلك الخلافات لدرجة أن أصبح جنود البلدين يقومون اليوم بالعديد من المناورات العسكرية المشتركة.

كان المنهج الاقتصادي مختلفاً تماماً للبلدين، فقد بدأت ديمقراطية الهند مع إصلاحاتها الاقتصادية في وقت لاحق بكثير للحكم الشمولي الصيني، وبالتحديد في بداية التسعينيات كما سمحت الهند بدخول الاستثمارات الأجنبية في وقت متأخر للغاية، وكانت الصين على النقيض من ذلك فقد أصبحت قوة صناعية كبرى بالنسبة للهند لأن الصناعات الصينية تمثل أكثر من 50٪ من الدخل القومي للهند.

وقد أصبحت شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية مثل المغناطيس الذي يجذب الاستثمارات الخارجية من مختلف أنحاء العالم الذين يستعينون بالهند في تقديم خدماتها الخارجية مثل عملاء الخط الساخن لعملاق البرمجيات الأمريكية مايكروسوفت الذين من الممكن أن تفقدهم الشركة إذا لم يجدوا من يتمكن من التواصل معهم مثل ما حدث من قبل في ولايتي تكساس وكارولينا الشمالية، ولكن في الهند وحيث أنها توفر المهندسين المحليين المدربين على المعلومات باللغة الإنجليزية وباللكنة الأمريكية أيضاً والإحابة على استفسارات العملاء التي ترد عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني فإنهم يصبحون بذلك وسيلة رائعة لجذب عملاء أكثر، وكذلك الأمر في البنوك مثل (سي تي بنك)، وشركات بطاقات الائتمان مثل (أمريكان إكسبريس).

ولكن ليست مجرد مراكز اتصال وخدمة عملاء بسيطة تلك التي سيتم نقلها للهند، ولكن أيضاً سوف يتم توفير فرص عمل جديدة هناك في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات وسوف يحتاجون للعديد من مصممي الرقائق الإلكترونية واستشاريين ومطورين للبرمجيات.

مدينة (بنجالور) ذات الستة ملايين نسمة والتي يوجد فيها ازدهار لصناعة التكنولوجيا تنافس بشدة وادي السليكون الأمريكي حيث تعتبر مركز صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند، كما توجد هنا أيضاً المراكز البحثية الرئيسة لشركات: سيسكو وإنتل وموتورولا وفيلبس وأوراكل والعديد غيرها، كما يوجد أيضاً المعهد الهندي للعلوم والذي يعد أيضاً من أهم الجامعات النخبوية في الهند، حيث يتخرج في كل عام من الجامعات الهندية عشرات الآلاف من المهندسين ذوي المهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات (مثل جارتهما الصين)، و كما نجح العديد من رجال الأعمال الهنود في المساهمة لبناء وادي السليكون الأمريكي فسوف ينجحون في بناء آخر داخل وطنهم.

وكما توقع الحائز على جائزة نوبل (جاري إس بيكر) من جامعة شيكاغو حيث قال: «كل هذا يجعل من الهند عملاقاً عالمياً قادماً بقوة في مجال تكنولوجيا المعلومات الفائقة».

وقد تم التنسيق بين البلدين (الهند والصين) في العمل بشكل جيد ومثير للاهتمام، حيث أصبحت الصين هي مركز التصنيع العالمي بينما الهند مركز الصيانة والخدمة الرئيس، وبذلك توقف الصراع بين التنين والمر وأصبح كل منهما مكماً للآخر بشكل نموذجي، حيث تسيطر الصين

على أسواق تصنيع الأجهزة Hardware وتعمل الهند في إنتاج البرمجيات Software.

وبناءً على تقرير واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية (جولدمان ساكس) فإن الصين والهند سوف يسيطران على الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، حيث تتوقع الدراسة أنه بحلول عام 2050 سوف تصبح شعوبهما من أكثر الشعوب رفاهية في العالم، وسوف تحتل الصين المركز الأول في الاقتصاد العالمي ويكون المركز الثالث من نصيب الهند بينهما الولايات المتحدة.

إن الإمكانيات البشرية الهائلة لهاتين القوتين الآسيويتين هي العنصر الأساس لتقدمهما، فالصين 1,3 مليار نسمة والهند مليار نسمة، ولك أن تتخيل في وسط هذا العدد كم الأشخاص الذين يتمنون الحصول على فرصة عمل وبأي مقابل.

قوة كبرى (محتملة) بلا نهاية

يقفون ويجلسون ويتكئون أمام محطات القطار بالمدن الكبرى في شرق الصين في: بكين وقوانجتشو وشنغهاي، يرفعون بأيديهم لافتات ورقية عبارة عن إعلان عن حرفتهم التي يبدونها مقابل المال، وكل متاعهم من الدنيا فقط ملابسهم التي يرتدونها ومجرفة ودلوأ بأيديهم.

هؤلاء هم العمال المهاجرون إلى الصين، والفقراء الذين يتدفقون من المناطق الريفية نحو المدن الكبرى الغنية كما حدث في إنجلترا إبان الثورة الصناعية الكبرى في القرن التاسع عشر، ولكن هناك فرق رئيس هام

وهو أن عدد العمال الذين يقدون إلى الصين اليوم يساوي تقريباً عدد كل سكان غرب أوروبا تقريباً، بالإضافة أيضاً لعدم وجود إحصاءات محددة لدى أية هيئة حكومية عن عدد المهاجرين هل هو 80 أو 100 أو حتى 150 مليون شخص؟

يضع البسطاء أحلاماً وآمالاً كبرى في الخروج من تلك المناطق الريفية الفقيرة في وسط وغرب البلاد، فعند مشاهدة صور ناطحات السحاب العملاقة والعديد من مواقع العمل والبناء الجديدة في بكين وقوانجتشو وسنغهاي عبر التلفاز والصحف والمجلات فإنهم يأملون في العثور على فرصة عمل مناسبة هناك، خاصة وأن معارفهم وأقرباءهم الذين يسكنون هذه المناطق الساحلية يحدثونهم بما يحدث في الصين الأخرى.

ينمو الشرق بثبات منظم وبطء، وتكاليف اليد العاملة في الصين لا تمثل أدنى مشكلة بالرغم من أنها مكلفة أكثر في شرق الصين لكن القافلة ممضي للأمام، فإنه يوجد مئات الملايين من الأشخاص في غرب البلاد في أشد الحاجة لفرصة عمل مثل هؤلاء المهاجرين الذين يتجولون في الطرقات لعرص مهاراتهم بأي مقابل؛ حيث يعرضون أنفسهم مقابل المال إن جاز التعبير.

أولى التحركات الجماعية التي تمت كانت في الغرب والجنوب حيث تركوا شركات منطقة (دلتا بيرلفلوس) وانتقلوا إلى مدن مجاورة، كما هو الحال في (جيانجشي) حيث الأجور تقل بنسبة من 30٪ إلى 50٪ عنها في (دونغقوان) و(سنتشن).

قامت شركات الإلكترونيات TCL وميديا وكونكا بإنشاء العديد من

المصانع في غرب الصين في مقاطعة (قواندونغ). ولا تزال العديد من الشركات الواقعة على نهر (اليانجتسي) في مدن (نانجينج) و(وهان) لا تحقق مكاسب تشجعها على الاستمرار ولكن أعلن (لي شينشنج) رئيس بلدية مدينة (وهان) أنه من الضروري جعل وسط الصين مركزاً اقتصادياً ضخماً.

يقول (ستيفن روش) كبير الاقتصاديين في مؤسسة (مورجان ستانلي): «إن الصين لديها إمكانيات غير محدودة من العمالة حيث يوجد 900 مليون شخص في البلاد لا يعملون في أماكن مناسبة لهم». ويوضح هذا السبب بأنه يوجد العديد من الملايين هناك لديهم استعداد للعمل بأقل الأجور التي لا يمكن تخيلها، ومتوسط دخل العامل الصيني لا يشكل سوى من 2,5٪ إلى 3٪ من دخل العامل في الغرب، وإذا نظرنا إلى الأرقام سوف نجد أن أجر العامل في الصين حوالي 70 سنتاً في الساعة بينما نظيره في أمريكا يحصل على 19,10 دولاراً وفي ألمانيا يحصل العامل على 28,80 دولاراً في الساعة الواحدة، ويرى (ستيفن روش) أن هذه الأجور الصينية المتدنية سوف تستمر لوقت طويل.

متى يحدث هذا؟ من المؤكد أنه في خلال بضعة عقود فقط، (آرثر كروبر) الباحث الاقتصادي الصيني والعضو المنتدب للصين يتوقع قائلاً: «سوف تظل الصين مواكبة للأسواق العالمية إلى أن ترتفع لكي تصبح أكبر قوة صناعية في العالم في الخمسين سنة المقبلة».

وفي هذا المركز سوف تصبح الصين أكبر قوة إنتاجية في العالم مثلما تسيطر اليوم على صناعة الغزل والنسيج على مستوى العالم.

انهيار نظرية

يبلغ (بول صامويلسون) من العمر 90 عاماً وله العديد من الأعمال والمؤلفات المهمة التي كتبها وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد وهو يعد بالفعل من أكثر الشخصيات احتراماً على مر العصور.

وكان هذا الرجل المسن الحكيم قد كتب مقالاً هاماً في خريف عام 2004 وقدم فيه نظرية مهمة عن تلك القضية التي دار الخلاف حولها على مدار قرنين من الزمان، نظرية التجارة الحرة.

وقد وضحت تلك النظرية أهمية التجارة العالمية وكيفية إفادة كل الدول من التبادل التجاري بينهم، ومن ثم فإن تلك النظرية تقع داخل الإطار النظري لمفهوم العولمة الحديث.

وتوضع هذه النظرية في مكانة عالية بين نظريات سميث⁽¹⁾ وريكاردو⁽²⁾ وستيوارت ميل⁽³⁾، وقد حسنت وطورت من النظريات السابقة لها.

وتتلخص نظرية التجارة الحرة في أنه ينبغي على كل دولة أن تقوم بخدمات إنتاجية حتى تتمكن كل الدول من التنافس لتقديم منتجات

(1) آدم سميث 1723-1790 وكان مفكراً اسكتلندياً ورائداً في الاقتصاد السياسي وسميت هم صاحب كتاب نظرية المشاعر الأخلاقية وثروات الأمم، ويعتبر أول عمل يناول الاقتصاد الحديث آدم سميث بعد ولد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع (المترجم)

(2) ديفيد ريكاردو 1772-1823 انجليزي الجنسية ومن أسره يهودية تحولت من هولندا، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية ويعال بأنه كان داعماً فلسفي يترجم بالدوافع الأخلاقية لقوله «في أي عمل يصعب صاعداً للاحتلال ما لم يصغر عن شعور الملحة للأحرار» (المترجم)

(3) جون ستيوارت ميل 1806 - 1873 مفكر سويدي وقيادي بريطاني، وكان والده جيمس ميل أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن التاسع عشر نشر عمل المفيد من المصالحات والكتب، تناول فيها بالبحث قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية، وهو من رواد الفلسفة الليبرالية، وقد اتخس جون فلسفة من مفهبت تمام القام على مفهوم اللعنة، ومفعب والده جيمس ميل البريطاني (المترجم)

أفضل وأرخص ثم تبادل الدول منتجاتها فيما بينها. وبالفعل تنطبق هذه النظرية على الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة وهذا يعني التخصص في الإنتاج، فتخصص الأمريكيون في أجهزة الكمبيوتر وغيرها من منتجات التكنولوجيا الفائقة، بينما اهتم الأوروبيون بإنتاج السيارات، واليابانيون والكوريون بإنتاج الإلكترونيات الاستهلاكية، والصينيون بالملابس والمنسوجات، بينما كان يتوجب على باقي الشعوب شراء احتياجاتها والمقارنة بين أيهم أفضل وأقل تكلفةً.

ولكن ماذا لو أن بلدًا واحدًا تمكن من إنتاج كل شيء تقريباً؛ وبأسعار لا تقارن؟ إذا حدث ذلك فإن العالم الرائع الجميل الذي ترنو إليه نظرية التجارة الحرة سوف ينهار، وهذا بالضبط هو ما تسبب في انهيار النظرية حيث يشير (بول صامويلسون) إلى الصين كنموذج لهدم تلك النظرية، حيث أنها أصبحت قادرة على إنتاج كل شيء، وبأرخص الأسعار بدايةً من لعب الأطفال وحتى أجهزة الكمبيوتر.

وقد كان الصعود الصيني وريادة إنتاجها على حساب الإنتاج القومي للعديد من الدول التي تقوم بإنتاج أجزاء من هذه السلع في السابق لذلك نجد الآن فائزاً واحداً وهو الصين وعدد كبير من الخاسرين وهم باقي الدول الصناعية التي اشتهرت بإنتاج سلع معينة بعد الثورة الصناعية، ويقول معظم الاقتصاديين في العالم أن الصعود الصيني قد جاء على حساب الغرب، لأن المستهلك في الداخل لا يهتم إلا بشراء منتجات جيدة وبأسعار أقل حتى ولو على حساب منتجات بلده القومية.

وهناك أيضاً حقيقة أخرى مزعجة للغاية؛ وهي أنه من خلال ذلك

الصعود الصيني فإن قاعدتنا الصناعية تنهار، ولكن هل سيعيد التاريخ نفسه؟ فعندما قامت الثورة الصناعية السابقة سعدت إنجلترا وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة على حساب باقي البلدان غير الأوروبية وخاصة الصين والهند اللتان شهدتا تدهوراً كبيراً حينها. والآن وفي أثناء هذه الثورة الصناعية الجديدة في هذا القرن يبدو أن الوصع سوف ينعكس هذه المرة حيث تنجح الصين والهند نحو استعادة مكانتهما وسوف يكون الخاسر الغرب (أوروبا وأمريكا) بعد هيمنة دامت أكثر من 150 عاماً وتوشك اليوم على النهاية فيما يبدو.

الفصل الخامس

**البداية بتصنيع الأحذية والآن الصواريخ
في الطريق نحو دولة متقدمة تكنولوجياً**

«يرى الكثيرون من المستثمرين الغربيين أن شركاتهم التي تعمل في مجال التقنية الفائقة في مأمن من هجوم المنافسين الصينيين، ولكن هذه فكرة خاطئة للغاية وخطيرة».

مينج تسينج إيبز وليامسون

أستاذان استشاريان في جامعة إنسياد

في تلك الساعة المبكرة من صباح يوم 2003/10/16 هبطت تلك الكبسولة التابعة لسفينة الفضاء (شنتشو 5) في وسط منغوليا ليخرج منها بعد 13 دقيقة أول رائد فضاء صيني (يانج لي وي) بعد أن دار 21 مداراً حول الأرض.

وأصبح يانج القصير يمثل أهم الأحداث على مدى أيام طويلة وبهذا أصبحت الصين هي العضو الثالث في نادي المسافرين إلى الفضاء بعد روسيا وأمريكا، وتحدث الرئيس الصيني (هو جين تاو) بفرحة غامرة قائلاً: «إن هذه خطوة تاريخية للشعب الصيني حتى تضعه على طريق رواد العالم في مجالات العلوم والتكنولوجيا».

ولم تكن الفرحة للرئيس فقط وإنما لكل الشعب الصيني فقد استطاعت الصين اللحاق بركب التكنولوجيا والتقدم بشكل قوي للغاية، وفي الحقيقة فإن الدولة التي تتمكن من إطلاق رجل في الفضاء ينبغي احتسابها من بين القوى التكنولوجية الرائدة في العالم.

إن هذا الحدث سوف يغير نظرة المحللين الغربيين للصين بشكل كبير فهم دائماً ينظرون إليها باعتبارها متعوقة في صناعة الحردوات الرخيصة ولعب الأطفال والأحذية ورينة أعياد الميلاد وربما الهواتف المحمولة وأجهزة التلفاز

ولكن هل تتمكن الصين من إنتاج تكنولوجيا فائقة؟ أو تصنع صواريخ؟ وقد تبعت تلك الرحلة رحلة ثانية للفضاء الخارجي في خريف 2005 ليرى الجميع أن الصين عازمة بالفعل على المضي قدماً في الطريق لتصبح دولة رائدة في مجال التكنولوجيا الفائقة ويرى السفير الألماني السابق (كونراد سيتز) أن الصين قد أصبحت بالفعل ثاني أهم دولة في مجال التكنولوجيا الفائقة بجوار الولايات المتحدة.

وهذا هو الهدف الأساس للحكومة الثانية منذ عام 1978 عندما بدأت سياسة الإصلاح وهي مستعدة لفعل أي شيء للوصول إلى هذا الهدف بداية من ضخ الكثير من الأموال في مجال التعليم ثم دعم شركات التكنولوجيا كلما أمكن ذلك.

كذلك الدعم الذي منحه الحكومة الصينية للشركات الأجنبية والذي كان يبدو غريباً للوهلة الأولى ولكنهم قدموه لكسي يضمنوا أن نظراءهم الصينيين أنهم الأفضل في مجال التكنولوجيا وقد أجزتهم الهيئة التشريعية على الدخول في مشاريع مشتركة مع شركاء صينيين كوع من الابتزاز وكأنهم يقولون إذا أردتم أن تكونوا هنا في هذا السوق فإنه ينبغي عليكم أن تنقلوا لنا ما تتمتعون به من خبرة.

وبالطبع يريد كل من يعمل بالتجارة وجود أسواق رابحة في المستقبل وأماكن إنتاج قادرة على أن تفي باحتياجات تلك الأسواق لذلك قاموا ببناء مراكز بحثية للتطوير والتدريب والتعاون مع الباحثين حتى يتمكنوا من نقل المعرفة والعلوم من الغرب إلى الشرق الأوسط.

لقد قامت الشركات والباحثون الصينيون بفضل المساعدات الحكومية

والخارجية بعبور فجوة كبرى كانت تفصلهم عن الغرب في العديد من المجالات، بل استطاعوا التفوق أيضاً في بعض المجالات مثل مجال التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية لأن الغرب مازالوا مترددين في استخدام تطبيقها لأسباب ومحاذير أخلاقية.

ولكن لا تزال الصين في مجال المعلومات وصناعة الاتصالات تلي أمريكا وأوروبا، ولكنهم يقومون بإنتاج أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة وخدمة الشبكات، ويوماً بعد يوم تتزايد المعرفة الصينية في هذه المنطقة وتصير أقوى وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي أصبح الصينيون فيها أقوى، بالفعل بدؤوا بوضع معايير خاصة بهم وفرضها على بقية العالم وسوف يأتي الوقت الذي تسيطر فيه على كل صناعة التكنولوجيا وتنجح فيها وسيكون أقرب مما نعتقد.

عندما تصبح الدولة هي المحرض

دعا (دينج شياو بينج) في بداية 1978 إلى إجراء إصلاحات شاملة على أربعة محاور وكان أحد أهم تلك المحاور مجال العلوم والتكنولوجيا والذي بدونه لن تتقدم الثلاثة محاور الأخرى وهي الزراعة والصناعة والدفاع. لأنه بدون التقدم في العلم لن تكون هناك أية خطوات متقدمة في باقي المجالات وسافر دينج للمرة الأولى إلى الولايات المتحدة عام 1979 وزار مراكز أبحاث الفضاء في هيوستن وتكساس ودهش عندما رأى بعينه مدى القوة التي استطاع الرأسماليين الصينيين الوصول إليها. وقد كانت الثورة الثقافية قد تركت آثار عميقة في الأوساط العلمية

الصينية التي كانت مدمرة تماماً حتى وقت قريب وكانت طبقة المثقفين الصينيين قد قمعت بوحشية شديدة تحت حكم (ماو) حتى أوشكت على الفناء ثم أعلن دينج أنهم سوف يبدأون بداية جديدة تماماً، وقدمت الحكومة العديد من الخطط والبرامج قصيرة وطويلة المدى، فعلى المدى الطويل برنامج التنمية العلمية والتكنولوجية 1986 - 2000 وعلى المدى القصير خطة الدولة لتنمية المخترعات البحثية.

بدأت الدولة في تنفيذ واحدة من أهم خطط الصناعة والتكنولوجيا التي أطلقت عليها اسم (الخطة 863) وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها صدرت في مارس 1986 وقد تم تحديد مجالات البحث الرئيسة وهي التكنولوجيا الحيوية وعلوم الفضاء وتكنولوجيا المعلومات والمواد الجديدة⁽¹⁾ والليزر وتكنولوجيا المحركات والطاقة.

وهذه هي المجالات التي حاولت الحكومة تدعيمها طالما كان ذلك في الإمكان وبدعم كبير أيضاً من القيادات السياسية في الأوساط العلمية وذلك لتحديد التوجه الصيني وشدوا كثيراً على أهمية استخدام العلم والتكنولوجيا كشعار من أجل تنمية شاملة للبلاد.

ولم تكن القيادة السياسية تريد أن تصبح الصين هي مصنع العالم ولم تكن أيضاً تريد أن تكفي الصين بإنتاج احتياجاتها فقط لكنها أرادت أن تصبح الصين قوة اقتصادية وإنتاجية مؤثرة لذلك تشجع الحكومة

(1) اسواد احديده البرجه المرادفه تفسطح Neue Werkstoffe وهي نوع جديد من الكولو حسا الساحة عن اسخدام طشعات بكوئو حيا النانو، واسواد الخديده هي حر، لا يحرأ من السعالاب الخديده للكولو حسا الشكره، وبه اسخدامها هي الطشعات الكولو حسا للعديد من السعالاب لثمه مثل نسه واضنه الدفاع واساح الطاعه (المرحه)

دائماً التقدم التكنولوجي .

ولتوضيح حقيقة هذا التقدم علينا أن نفهم جيداً مدى التعاون الذي بين قيادتي الجيل الثالث والرابع الذي كانت لديه خلفية تقنية (حكم التكنوقراط)، وقد كانت القيادة المركزية من الجيل الثالث (جيانج نسه مين) و(تشنو رونج جي) مهندسي كهرباء؛ تحت حكم رئيس الحزب الحاكم مهندس الميكانيكا (هو جين تاو).

ولكن يوجد عيب في الوصول إلى دولة ذات تقنية عالية وهو عدم وجود جو يساعد على إنتاج أفكار إبداعية كما في معظم الدول بينما المعرفة الحقيقية تقوم على نظريات الصراع والتشكيك.

لذلك استيقظت مصانع الأفكار من سباتها لتعلن عن وجود إمكانات هائلة من الإبداع، ولذلك يتوقع (رودي بالنج) مدير جمعية أبحاث التكنولوجيا الحيوية في (براون شفايخ) أنه إذا لم ينتفع الصينيون بطاقتهم الإبداعية ولم تظل مجرد أوراق حديثة الحقائق فسوف تخوض العديد من الدول حروباً من أجل الحصول عليها.

الريادة في مجال التكنولوجيا الحيوية

في الوقت الذي لا يزال الاتحاد الأوروبي يخوض نقاشات كبرى بشأن الآثار الصحية والأخلاقية المترتبة على استخدام التكنولوجيا الحيوية قامت الصين في البدء بتطبيقها بشكل علي ويقول (تشن شانج ليانج) أحد المتخصصين الصينيين في التكنولوجيا الحيوية:

«يعطى الاتحاد الأوروبي بموقفه المتردد من استخدام تطبيقات

التكنولوجيا الحيوية فرصة عظيمة للصين نستطيع عبرها الوصول للهدف القومي لجعل الصين قوة عالمية كبرى في مجال الكائنات المعدلة وراثياً». وبتردد الأوروبيين أصبح الصينيون في وقت قصير رواداً في مجال التكنولوجيا الحيوية وهذا المجال يعد واحداً من أهم التكنولوجيات الرئيسة في هذا القرن، وفي بكين كتبت صحيفة (وول ستريت) طموحات البعض في مجال التكنولوجيا الحيوية: «ماذا كان القمر الصناعي بالنسبة للاتحاد السوفيتي؟».

لا توجد دولة باستثناء الولايات المتحدة تضع الكثير من استثماراتها في مجال التكنولوجيا الحيوية باعتباره واحداً من أهم قطاعات الدولة. وفي الوقت نفسه فإن الصين لديها مجموعة كبيرة من الباحثين الذين ازدادوا في العشرين عاماً الأخيرة أكثر من 50,000 عالم يعملون في مجال صناعة التكنولوجيا الحيوية وانضم إليهم 4,500 باحث جديد كل عام. وفي هذه الأثناء فإن الأمريكيين قد تفوقوا في استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحيوية في مجال الصيدلة والزراعة التي تسمى: (تطبيقات التكنولوجيا الحيوية الخضراء).

إلا أنه لا توجد دولة لديها دراية ومعرفة أفضل من الصين في مجال تطوير وإنتاج الأغذية المعدلة وراثياً، وفي عام 1988 نجح العلماء الصينيين في تهجين نوع جديد من التبغ المعدل وراثياً ليكون أكثر مقاومة للفيروسات، ثم استطاعوا من خلال الأبحاث من محاصيل الطماطم والبقول السوداني والقطن والباييا والقمح والبقول الصويا المعدلة وراثياً.

اليوم يعمل أكثر من مليون مزارع صيني في إنتاج المحاصيل المعدلة

وراثياً وخاصة القطن وفول الصويا والأرز وبما أن هذه النباتات لها القدرة على مقاومة الآفات والفيروسات فإن المحاصيل الناتجة عنها تكون أفضل وأكثر أمناً.

ويتوقع عالم التكنولوجيا الحيوية (تشن شيانج ليانج) أنه بحلول عام 2010 سوف تكون نسبة زراعة محاصيل الأرز والقمح والذرة وفول الصويا والقطن في الصين داخل محطات معدلة وراثياً ما بين 30٪ إلى 80٪.

وسوف يواصل الصينيون ويستمرون في التقدم لتحقيق نمو وإنجازات ضخمة في مجال التكنولوجيا الحيوية ليس فقط داخل بلادهم ولكن خارجها أيضاً فهم يريدون الانتشار في كل الأسواق العالمية.

يقول (سكوت روزيل) من جامعة كاليفورنيا وأحد أكثر الناس إلماماً بالمشهد الصيني في مجال التكنولوجيا الحيوية:

«من المتوقع أن تكون الصين أحد المصدرين الأساسيين للطرق البحثية في مجال إنتاج وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية».

وقد جاء رأيه هذا عن إمكانية استخدام تلك التكنولوجيا في علاج الخلايا الجذعية وفرص تسويق تلك الأبحاث.

السماح بالاستنساخ

(لو جوانج شي) تمتلك وتدير عيادة للإخصاب في مدينة (تشانجشا) عاصمة مقاطعة (هونان) وهذا جيد، والمبالغ التي تحصل عليها تنفقها على الأبحاث الخاصة بكلية طب (شيانج يا) والآن قد أصبحت على الأقل من وجهة النظر الغربية في موقف حرج.

فبعد 60 عاماً استنسخ فيها عشرات الأجنة البشرية وقد مكنت من استحداث طرق جديدة فاعلة وتطويرها لاستنساخ الخلايا البشرية، وقد كان والدها (لو هولين) يعمل في السابق مع رائد علم الوراثة (هانت مورجان توماس) بجامعة كولومبيا في نيويورك.

ولا تراود الباحثون الغربيون الشكوك في أن الصينيين قد أصبحت لديهم قدرة عالية في مجال الاستنساخ وفي تقرير صادر في سبتمبر 2002 من السفارة الأمريكية يكيّن يقول:

«لقد أصبحت لدى الصينيين القدرة على النمو بسرعة كبيرة في أبحاث الخلايا الجذعية ولديهم كمية كبيرة من الأجنة البشرية المستنسخة لأغراض الاختبار للأبحاث العلمية».

كما أن القيادة السياسة تعطي دعماً مالياً قوياً لتلك الأبحاث، ويزداد الصينيون معرفة عن طريق العلماء الذين كانوا يدرسون في الخارج ثم يعودون ليعملوا داخل بلدهم، (لي لنج سونج) هو أحد الأمثلة على ذلك فقد ظل يعمل لفترة طويلة في جامعة ستانفورد وفي عام 2000 عاد إلى بلده ليصبح مديراً لمركز الخلايا الجذعية بجامعة بكين. وحصل على دعم مالي من الدولة قدره 17 مليون يورو ويقول لي لمحلة (دير شبيجل): «لا توجد ظروف عمل ملائمة أفضل من تلك الموجودة في الصين الآن».

في الصين يتكون المخاوف والمحاذير الأخلاقية جانباً ففي الوقت الذي مازال الغرب لا يسمح بإجراء عملية الاستنساخ إلا على الحيوانات فإنهم في الصين يعملون في الاستنساخ البشري العلاجي.

وبالرغم من وجود لوائح جديدة اعتمدت مؤخراً في مجال البحوث

الجينية تحظر هذا الاستنساخ لأغراض التكاثر البشري وتحظر التجارة في البويضات والحيوانات المنوية وتطبق هذه القواعد بشكل صارم في بريطانيا وأمريكا بينما تظل مجرد كلام على ورق في الصين. ويعتقد الخبراء أنه بالرغم من تلك اللوائح وبعد إجراء المزيد من الأبحاث سوف يتم الاستنساخ وربما يكون هذا صحيحاً كما تبأت به مجلة (ويرد) الأمريكية في عددها الصادر في يناير 2003 تحت عنوان: (الصين القوة العظمى والأولي في الاستنساخ).

مساعداة تعليمية من الخارج

كنا نجلس في المطعم الألماني (سندلر تانك شتيلي) في بكين، وكان محدثي خبير صيني كبير كان يعمل لفترة طويلة كممثل لأحدي الشركات الألمانية وبعد أن تناولنا بعض الشراب أخذنا نثرثر سوياً. قال لي: «ما الذي يحدث هنا؟».

«الذي يحدث هنا هو عبارة عن عمليات سطو بشرية ضخمة»، وهذا بلا شك كلام قوي ولكن هذا الرجل من ذوي الخبرة فقد قضى أكثر من 25 عاماً في مجال الأعمال التجارية بالصين وهو يعرف تماماً ما الذي يتحدث عنه.

وكان قد حضر العديد من المفاوضات حيث كان يجلس في الجانب الصيني ويحاول دائماً الحصول على المعرفة والتكنولوجيا من الشركات الألمانية معرفة كيفية الوصول إلى الأسواق وهذا الذي مازال الصييون يقومون به.

وقد قامت الحكومة الصينية ومجلس الدولة بسن العديد من القوانين والتشريعات على مدى السنوات الماضية للتمكن من ممارسة ضغوط هائلة على الشركات والمؤسسات الأجنبية فمن يريد القيام بأعمال تجارية في الصين من الغرب فإنه ينبغي عليه أن يقدم علمه وخبرته لهم.

يقول (دلبرت وليامسن) مدير المبيعات الدولية للشركة الأمريكية متعددة الجنسيات جنرال إلكتريك: «إن الصينيين يستعدون هذه التكنولوجيا ليتفوقوا عليها في الوصول إلى السوق».

ويكون الصينيون في موقف أفضل عند التفاوض حيث يقول لي محدثي في المطعم: «نحن ليس لدينا خيار الانتظار، ينبغي علينا نقل كل المعرفة إلينا».

يقول (يسورد إم رودلف) المحلل الاقتصادي لسدي بنك كريدي سويس السويسري منتقداً: «إن الشركات الكبرى والرائدة في العالم والتي تنشط في الصين وأصبح لديها العديد من مراكز البحث والتطوير هناك أصبحت محفوفة بالعديد من المخاطر بعد سيطرة العقول الصينية عليها».

حوالي 400 من أهم 500 شركة ومؤسسة في العالم أصبح لديها الآن بالفعل مراكز بحث وتطوير خدمات في الصين سواء كانت في مجال صناعة السيارات أو الإلكترونيات أو المستحضرات الدوائية أو الاتصالات ولا يمكن أن يكون هذا مجرد (ابتزاز).

وهناك أمثلة على ذلك، فقد قامت شركة موتورولا بصيانة 19 مركزاً تكنولوجياً في الصين والتي كانت تابعة لشركة الاتصالات بتكلفة بلغت 300 مليون دولار؛ ولكن عندما جاءت شركات إريكسون ونوكيا وسيمنز

فإن مراكز البحث والخدمة والتدريب تمت بدون تكلفة تقريباً واستقبلت الآلاف من عملائها.

كما دعمت ميكروسوفت العديد من الأساتذة والجامعات، عمالين الدولارات بينما تقوم شركة IBM بتدريب نحو 100,000 من المتخصصين في البرمجيات على أمل أن يساعد ذلك في تسويق أجهزتها، وكذلك العديد من شركات الأدوية قامت بإنشاء مواقع ضخمة لتكون مختبرات بحثية لتطوير منتجاتها والتدريب مثل جلاكسو سميث كلاين، وإيلي ليلي، ونوفارتس.

قامت الشركة المصنعة للسيارات جنرال موتورز بإنشاء مراكز صيانة وتحديث في شنغهاي منذ عام 1997 تحت اسم PATAAC⁽¹⁾ حيث يتم وضع التصميمات وفحص سيارات جنرال موتورز كما يتم أيضاً عمل كل التطورات وبشكل أفضل من التي تحدث في المركز الرئيس للشركة في دترويت.

وقد قررت جنرال موتورز رفع مستوى PATAAC بعد مشاركة شريك آخر من شنغهاي بتكلفة وصلت إلى 200 مليون يورو، وعندما افتتحت شركة الكاتيل مركز أبحاثها السادس في شنغهاي قال المدير التكنيكي (نيل رانسوم) في لهجة فرحة: «من خلال هذا المركز فإن الصين سوف تتمكن من الوصول إلى أحدث تقنيات الاتصال».

(1) PATAAC اتحاد لجمعية، Pan Asia Technical Automotive Center أي، المركز الفني الآسيوي الشامل لصناعة السيارات

ويشير (رودلف) مدير الغرفة التجارية السابق ببيكين عدة تساؤلات: «هل هذا في صالح أوروبا؟ عندما يتم تدريب عشرات الآلاف من المهندسين الصينيين داخل المئات من مراكز البحث والتطوير وتحت رعاية أجنبية وكل هذا يكون على حساب الشركة الأصلية؟».

لا بالطبع هذا ليس في صالح أوروبا ولا الولايات المتحدة، وإذا كانت الصين تنقل يوماً المعرفة والخبرة الأوروبية فهم بذلك الأوروبيون يقومون بتربية منافسين لهم في المستقبل، ولكن حتى الآن لم يمتلك أحد من مديري الشركات والمؤسسات الكبرى الشجاعة الكافية لكي يقول للصين لا وحتى في المستقبل فلن يفعل هذا أحد.

إنهم يفكرون فقط على المدى القصير ويريدون الآن الدخول في الأسواق الصينية ولكن ماذا سيحدث غداً؟ لا يهتمون بذلك لأنهم ربما حينها لن يكونوا موحودين في مواقعهم، ولذلك فإن تكنولوجيا الانتقال في حالة تاهب تام والمورد الرئيس هو الجارة القريبة جمهورية جزيرة تايوان.

مساعدة أخوية من تايوان

تايوان دولة إنتاج تقنيات عالية وليست مجرد سوق تجاري لأن تايوان تختلف عن أمريكا واليابان فهي ليست لديها شركات مشهورة عالمياً مثل: ديل أو كومباك أو توشيا وحتى الشركة الكبرى آيسر لديهم بعض الأجهزة الاستثنائية، ومع ذلك تعد تايوان واحدة من أكبر مصعي الكمبيوتر واللاب توب في العالم، كما يجد المرء لديهم كل الأجهزة

الأخرى الملحقه بهم.

وتنتج تايوان أجهزة الكمبيوتر واللاب توب الخاصة بهم والشركات الأجنبية الأخرى والتي تضع عليها علامة (صنع في تايوان) لذلك فإن أغلب أجهزة الكمبيوتر IBM و(هيولت بكرد) (HP) و(فوجي) يتم إنتاجها في تايوان.

وبعد عدة سنوات من ممارسة الإنتاج الخارجي تطورت تايوان حتى أصبحت دولة ذات تقنية عالية. قد ساهمت الولايات المتحدة في ذلك الصعود التايواني بشكل كبير عن طريق التعاون بين المؤسسات الأمريكية وتايوان في الإنتاج، حيث تنتج تايوان كميات كبيرة من المنتجات الأمريكية، وبالتالي تنتقل الخبرة والمعرفة إلى الجزيرة.

بالإضافة إلى أن العديد من التايوانيين كانوا يدرسون في جامعات أمريكية ثم عادوا لأوطانهم مرة أخرى، وأصبح المحور الثلاثي للتفوق التكنولوجي: (أمريكا - تايوان - الصين).

يقول (باري نوتون) من جامعة كاليفورنيا: «إن تايوان هي الوسيط الرئيس بين الولايات المتحدة والصين في صناعة التكنولوجيا الفائقة».

ولكن فقدت تايوان منذ فترة جزءاً كبيراً من إنتاج الكمبيوتر وانتقل إلى الصين لأسباب تتعلق بالتكلفة، ولذلك أصبح المصنعون الأمريكيون يذهبون مباشرة إلى الصين للإنتاج هناك كبديل عن تايوان، وتطورت طريقة تقسيم العمل بشكل جديد فأصبحت الصين تنتج التصميمات التايوانية.

ولذلك فقد تم تحويل المسار بشكل كامل حيث أصبح الإنتاج ينتقل مباشرة من تايوان إلى الصين وأصبحت تايوان تلعب الآن دوراً جديداً

في الصين في صناعة التكنولوجيا الفائقة وفي مدن صينية مختلفة ينتج فيها التايوانيون كل ما يخص الكمبيوتر من شاشات وماوسات ولوحات مفاتيح في مدن: (دونغقوان) و(بيرلفلوس) وعندما ينتج التايوانيون هذا فإنهم يحصلون على العديد من الميزات منها: توفير تكاليف النقل والتبادل بين المنتجات المختلفة.

وتوجد بجوار مدينة (دونغقوان) العديد من أماكن إنتاج التكنولوجيا الفائقة حيث يلعب التايوانيون دوراً كبيراً في مدينة (شتشن) التي تقع في منطقة (دلتا بيرلفلوس) وكذلك (شنغهاي) والمدن المجاورة لها من (سوتشو) و(كونشان).

ما الذي تريده تايوان الصغيرة الوصول إليه بمساعدة التايوانيين والصين الكبري، ربما الحصول على فرصة جيدة، يتنبأ (يون تانج) رئيس شركة مايكروسوفت في الصين أنه في خلال العشر سنوات القادمة سوف نرى العديد من النسخ الأخرى لتايوان وقد قطع الصينيون دوراً كبيراً وجيداً في إنتاج الرقائق الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر.

الرقائق الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر

في كل عام يتم اختيار أفضل 500 شركة في مجال الكمبيوتر ويتم الاحتفال بتلك القائمة مرتين في السنة في الصيف بمدينة (هايدلبرج) وفي الشتاء في الولايات المتحدة.

وفي عام 2004 كان أهم عشرة أجهزة كمبيوتر ستة من أمريكية واثنان من اليابان وجهاز بريطاني وللمرة الأولى جهاز كمبيوتر صيني يسمى

(A 4000 Dawning) وتم تصنيعه في مركز كمبيوتر فائق في شنغهاي ويعمل بمستوى أداء عالٍ يصل إلى 8,1 تيرافلوب، وهذا يعني أنه يمكنه أن يؤدي 8,1 مليار عملية حسابية في الثانية الواحدة.

(فرانيس بيرمان) مدير مركز الكمبيوترات العملاقة بجامعة كاليفورنيا يقول: «في العشر سنوات الأخيرة زادت سرعة النمو في إنتاج الكمبيوتر في الصين منذ عشر سنوات لم يكن لديهم جهاز كمبيوتر واحدة في التصنيف العالمي لأهم 500 وقد أصبحوا اليوم في المركز التاسع».

دائماً ما يحدث تقارب بين الدول المصنعة للتكنولوجيا الفائقة سواء بالسبب لأجهزة الكمبيوتر أو الرقائق الإلكترونية ولكن حذرت رابطة صناعة أتباه الموصلات الأمريكية بأن الصين يمكنها أن تصل إلى مستوى الريادة في هذه الصناعة من خلال هذا التقارب.

وتم تخفيض الفجوة التكنولوجية في صناعة الرقائق الإلكترونية بين الشركة الأمريكية الرائدة إنتل ونظيرتها الصينية⁽¹⁾ SMIC وهي إحدى الشركات الصينية العملاقة في صناعة الرقائق الإلكترونية.

وتبذل شركة إنتل مجهوداً كبيراً لسد الفجوة بينها وبين نظرائها الصينيين لذلك فهي تستخدم تكنولوجيا النانو في تصنيع الرقائق الإلكترونية، وفي الوقت نفسه تدريب الشباب في شنغهاي على أحدث الآلات في تصنيع الرقائق الإلكترونية.

(1) SMIC اعصار للعلما Semiconductor Manufacturing International Corp هي الشركة الدولية لصنع اشاء الموصلات

وتستقبل الحكومة المركزية في الصين القادمين الجدد في صناعة الرقائق الإلكترونية لأن تلك الصناعة تمثل عمود الأساس لقطاع التكنولوجيا الفائقة؛ فمن يصدق أن تلك الرقائق الإلكترونية الصغيرة جداً تصنع العجائب في عالم التكنولوجيا.

ولذلك أيضاً فإن الحكومة الصينية وضعت خططاً لمساعدة 20 شركة جديدة أنشئت لتصنيع الرقائق الإلكترونية وقد قامت بكين بوضع مبلغ 120 مليار دولار في الخطة الخمسية الحالية لقطاع تصنيع تكنولوجيا المعلومات وهذا من أجل هدف محدد وهو مضاعفة إنتاج صناعة تكنولوجيا المعلومات في خلال الفترة القادمة.

يقول (جورج وانج) مدير مركز تنمية الأبحاث لشركة IBM في الصين: «لن يستغرق الأمر الكثير من الوقت حتى تصبح الصين أحد اللاعبين الكبار في صناعة تكنولوجيا المعلومات»، ويتبأ (دوج تاو) المحلل السياسي والاقتصادي لدى بنك CSFB في هونغ كونج وفقاً لما نشرته نيويورك تايمز أنه في خلال العشر سنوات القادمة سوف تصبح الصين أكبر منتج في العالم لمعدات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات وسوف تلعب العديد من الشركات دوراً هاماً من خلال أودية السيلكون الصينية.

العديد من أودية السيلكون الصينية

وادي السيلكون هو اسم لتلك المنطقة جنوب سان فرانسيسكو التي تمتد حتى سان خوسيه وإذا ما تلفت على جانبي الطريق رقم 101 فإنك سوف تجد العديد من أسماء أكبر الشركات والمؤسسات في مجال

التكنولوجيا الفائقة مثل:

(سان ماثيو) و(بالو آلتو) و(ماونتن فيو) و(سان ديفاك) و(سانتا كلارا)، هنا تجدد الشركات الرئيسة في مجال تكنولوجيا المعلومات (هيولد بكرد) و(صن مايكرو سيستم)، ويوجد مقراتهم الدائمة كما توجد أيضاً جامعة ستانفورد واحدة من أفضل الجامعات في البلاد وهذا المزيج من الخبرة والذكاء ورأس المال يعد فريداً من نوعه في العالم، ولا توجد بقعة على الأرض تحمل هذا العدد من شركات ومؤسسات التكنولوجيا الفائقة كما يوجد هنا في وادي السيلكون.

وهذا الوادي الذي في الحقيقة ليس بوادٍ يعتبر نموذجاً كبيراً للعديد من الدول وبخاصة الصين ولذلك يجري الصينيون العديد من المحاولات لإنشاء أمثلة من وادي السيلكون عبر حوالي 100 حديقة للتكنولوجيا الفائقة في كل مدينة ومنطقة توجد إحدى هذه الحدائق، في السابق كانت تسمى تلك الأماكن مراكز تطوير وتنمية أما اليوم فيطلق عليها مناطق التكنولوجيا الفائقة.

واحدة من تلك الحدائق تسمى (تشونج كوان تسون) تقع على بعد مسافة نصف ساعة بالسيارة شمال غرب العاصمة بكين ويوجد هنا الحرم الجامعي لاثنتين من أكبر جامعات النخبة في البلاد جامعة تنج هوا وجامعة بكين (التي تسمى بيذا) وانتقلت العديد من الشركات المتعددة الجنسيات إلى جوار الجامعتين كما انتقلت معهم مراكز أبحاثهم.

عندما تسير في شوارع (تشونج كوان تسون) الفسيحة يمكنك أن ترى العديد من المباني الكبيرة التي ترفرف فوقها ثلاثة أعلام، أحدها علم

الصين الأحمر والثاني يخص بلد المنشأ للشركة أو المؤسسة والثالث شعار إحدى تلك الشركات الكبرى مثل إريكسون و IBM مايكروسوفت وموتورولا، ومن بين هذه الأسماء الأجنبية الكبرى نرى بعض الشركات الصينية الكبيرة أو الصغيرة التي تعمل في مجال التكنولوجيا الفائقة على سبيل المثال شركة الكمبيوتر العملاقة لينوفو.

(حو شندورف) إحدى الشركات في مشروع إكسل بوادي السيلكون بعد جولتها في (شونج كوان تسون) قالت: «إن هذا يذكرني بشدة بوادي السيلكون في الستينات وأتعر أن الهواء هنا له نفس الطعم الذي كان هناك». ويوجد في الصين الآن العديد من الأماكن التي صارت مثل (شونج كوان تسون) حوالي ما يقرب من مائة حديقة تكنولوجية أنشئت في أكبر المدن في شنغهاي الحديقة التكنولوجية (تشانج جيانج) وفي (سوتشو) توجد مدينة بأكملها تقريباً تعتبر بمثابة حديقة صناعية كما يتم العمل على إنشاء العديد من الأماكن الصناعية المتخصصة مثل: (الوادي الطبي) و(وادي الصيدلة) و(الوادي الرقمي) و(وادي البرمجيات).

الانطلاق إلى الفضاء حق للجميع

فقط بعد أيام قليلة من الانتهاء من أول مهمة ناجحة من الصين لاقتحام الفضاء جاءت إشادة كبيرة من ناحية الجانب الآخر للمحيط الهادي، يعترف بذلك (سين أو كيبف): «إن إطلاق (شنتشو 5) يعد بمثابة إنجاز كبير في تاريخ البشرية».

و(أو كييف) هو رئيس وكالة (ناسا) للفضاء الخارجي و(ستتسو 5) مشروع ذو مكانة دولية كبيرة بالنسبة للصينيين فإنهم يريدون أن يظهرُوا مدي ما وصلوا إليه من تكنولوجيا.

(ديفيد بيكر) كاتب بريطاني متخصص في الصحافة العسكرية لدى مجلة (جين) لأبحاث الفضاء التي تصدر في لندن يقول: «أمسكت الصين بمكبر صوت في يدها وقالت لقد أصبحت لدينا القدرة على فعل أي شيء».

كما يتم استخدام تكنولوجيا الوصول إلى الفضاء كدليل على إظهار القوة السياسية لذلك قام الروس في عام 1961 بإرسال (يوري جاجارين) كأول إنسان إلى الفضاء الخارجي ولإظهار تفوقهم على الأمريكيين، ولذلك رد الأمريكيون بإرسال (نيل أرمسترونج) و(أودين الدرين) و(مايكل كولينز) سنة 1969 ليكونوا أول رجال على سطح القمر ويشعروا الروس بتفوقهم. والآن يريد الصينيون تقديم أنفسهم كقوة من خلال رحلتهم إلى الفضاء الخارجي، في بداية التسعينيات أعطى (جيانج تسه مين) إشارة البدء في تنفيذ برنامج الفضاء المأهول، وقد وضعت الحكومة الصينية ميزانية ثمانية لهذا المشروع القومي الطموح ما بين 1,3 إلى 2 مليار دولار.

ومن خلال أربع رحلات إلى الفضاء من (ستتسو 1) إلى (ستتسو 4) استطاعت الصين جمع الخبرة اللازمة للخروج في أول رحلة إلى الفضاء الخارجي وكانت سفينة الفضاء (ستتسو 5) هي المشروع العملاق الذي اتحد فيه أكثر من 3,000 مصنع وعشرات الآلاف من العلماء والفنيين والمديرين، وكانت المواصفات الموصوعة لأول رائد فضاء صيني أن يكون شاباً لا يزيد طوله عن 1,80 متر، ولا يزيد وزنه عن 65 كجم ويكون قد

التحق بكلية الطيران بعد دراسته الثانوية وعمل فترة كطيار وبالإضافة إلى ذلك يكون قد تلقى بعض التدريبات في مركز جاجارين بموسكو. ومن الواضح جداً أنه كان للروس يداً في المساعدة في الصعود الصيني في مجال الفضاء حيث يبدو التشابه من الوهلة الأولى بين (شتتسو 5) والمركبة الفضائية (سويوز) قريب للغاية بطول 9 أمتار هو وزن ثمانية أطنان تبدو (شتتسو 5) وكأنها نسخة أكبر قليلاً من نفس طراز (سويوز). وقد قررت ذلك المجلة العلمية الأمريكية (ساينتفكست أمريكان) في تقرير لها نشرته يقول: «لكن تشييد وسيلة الانتقال إلى الفضاء في الصين كان أغلبه بفضل اعتمادهم على أنفسهم كما يبدو التفوق التكنولوجي (شتتسو 5) على (سويوز)».

وتواصل الصين ركضها في السباق الفضائي الذي لم يصل إليه حتى الآن سوى الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا، وفي الوقت الذي لا يجد فيه الخبراء الروس رأس المال الكافي، وأيضاً عندما يكون برنامج وكالة الفضاء الأوروبية ESA أقل طموحاً، تكون هناك فرصة أفضل للصين بعد الأمريكيين حيث تضع وكالة ناسا ميزانية تقارب 15 مليار دولار لتصبح بذلك الصين أفضل ثانٍ في سباق الفضاء.

ولا يخفي الصينيون طموحهم فقد انطلقت رحلتهم الثانية إلى الفضاء الخارجي في أكتوبر 2005 بعد عامين فقط من الأولى ولكن في هذه المرة حلق اثنان من رواد الفضاء على متن المركبة الفضائية (شتتسو 6) لبضعة أيام وكان لديهم المزيد من الخطط الطموحة إنهم يريدون -تماماً مثل الأمريكيين- أن يصلوا إلى القمر حيث أن الخبراء الصينيون قاموا بوضع

حدول رمني يشمل المراحل التالية: إطلاق سفينة فضائية أخرى في عام 2007، ثم التحليق بسفينة فضائية بدون طيار حول مدار القمر والهبوط عليه عام 2012، ثم وصول أول رائد فضاء صيني إلى سطح القمر عام 2020، وقد أعلن هذا رئيس وكالة الفضاء الصينية (سون لاي يان) في محطة إل-BBC. ومع ذلك فإن تلك الرحلات إلى الفضاء ليست دليلاً للصينيين على القوة والسلطة فإنهم لا يتفوقون مليارات الدولارات فقط من أحل مكانة متميزة في المجتمع الدولي ولكن أيضاً من أحل تقدم تكنولوجي كبير في العديد من المجالات الأخرى المتعلقة بأبحاث الفضاء، مثل: تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات، والمواد الحديدية، ويتمنون الوصول إلى القوة في تلك المجالات التكنولوجية حتى يصحوا مثل الولايات المتحدة واليابان اليوم ليكونوا قادرين على وضع معايير جديدة خاصة بهم وتعميمها في جميع أنحاء العالم.

قضية وضع المعايير

إن الصين هي أكبر منتج لألعاب DVD فهل كان الصينيون هم من اخترعوا هذا الجهاز ووصعوا معاييره التقنية، بالطبع لا فإن أول من صممه كان اليابانيون (هيتاشي وماتسو شيتا وتوشيبا) والأمريكيون (تايم ورنر) وبالتالي فإن الشركات الصينية ينبغي عليها دفع رسوم لأولئك الذين قاموا بابتكار هذه التقنية من 15 إلى 22 دولاراً على الأقل لكل قطعة وعندما يكون سعر بيع القطعة الواحدة 60 دولاراً فإن جزءاً كبيراً من ثمنها يدفع في رسوم الترخيص.

هذا إلى جانب باقي الأجهزة الأخرى الكهربائية والإلكترونية وأجهزة

تكنولوجيا المعلومات فإن الصين تدفع سنوياً ملايين الدولارات من عائداتها إلى الشركات الأجنبية في مقابل الترخيص لها بتصنيع منتجاتهم لذلك فإنه كان ينبغي على الصينيين تصنيع منتجات خاصة بهم حتى يتمكنوا من وضع المعايير التكنولوجية لها ولذلك فقد طوروا ألعاب الـ DVD حتى أصبح هناك جيل جديد من تلك الألعاب أكثر تطوراً وكما أن حرف E يأتي في الأبجدية بعد حرف D فقد أطلقوا على هذه التكنولوجيا الجديدة «EVD» وقامت الدولة بتدعيم هذا التطور الجديد أيديولوجياً ومادياً كما قامت لجنة اقتصادية تابعة للدولة بدمج 13 مصنع DVD معاً عام 1999 وأطلق عليهم اسم شركة (عالم بكين الإلكتروني للتكنولوجيا الرقمية).

وقامت مجموعة الـ 13 بالتعاون مع مؤسسة (جيانج سوشنكو) الإلكترونية بأكثر إنتاج صيني من الـ DVD وبعد أربع سنوات من الأبحاث المستمرة كانوا مستعدين لإطلاق تكنولوجيا EVD.

واستطاعت أجهزة هذا الجيل الجديد تقديم صورة أوضح وصوت أنقى لكنها أيضاً في نفس الوقت أكثر تكلفة كما أنها لا تزال تفتقر إلى المحتوى الذي تقدمه وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك التكنولوجيا الصينية الجديدة في إنتاج الأقراص الرقمية عالية الجودة قد وضعت الصين في منافسة شديدة مع عمالقة آخرين مثل شركة (توشيبا) اليابانية ومجموعة شركات NEC ومجموعة (بلوري).

وكما هو الحال دائماً فإن من خلال معركة الأنظمة يظهر شيء واحد: هو الامتزاج الصيني الواحد ورغبتهم في وضع معايير خاصة بهم وعلى العالم التكنولوجي استقبال زميلهم الجديد والتعامل معهم وقد

كتب (إيجال براينمان) المستشار بشركة (ديلوويت) هذا واحد من أهم الاتجاهات في مجال صناعة المعلومات والاتصالات كما يتوقع أيضاً التزايد المستمر للصين في وضع معايير خاصة بهم بحلول عام 2010. وقد حددت محلة (فورتشن) الاقتصادية الأمريكية مؤخراً أهم عشرة أسباب تؤثر في الاتجاهات التكنولوجية المعاصرة وكان أهمهم هو (وضع الصين للمعايير الجديدة).

يقول الباحث الأمريكي (ناول سافو): «نجح الأوروبيون والأمريكيون في القرن الماضي بوضع معايير تقنية خاصة بهم ولكن الوقت القادم سيكون في صالح الصين».

ولذلك يحاول الصينيون حالياً الهجوم على الدول الصناعية الغربية واحتكار صناعتها من خلال عدة جهات:

(أنظمة التشغيل): دعمت الحكومة الصينية بشكل قوي نظام تشغيل (لينكس) لمنافسة نظام مايكروسوفت (ويندوز) ويريدون تعميم نظام (لينكس) كنظام تشغيل افتراضي بشكل كامل ومجاني في الصين ويعمل هذا إلى جوار أنظمة البرمجيات الكورية واليابانية كما أن الشركات الصينية تطور برمجيتها لكي تصبح متوافقة مع نظام تشغيل (لينكس).

(نظام RFID⁽¹⁾ للمراقبة): يتم وضع كل المنتجات في الصين -سواء كانت أحذية أديداس أو سكاكين مطبخ- توجد رقاقة كمبيوتر وأمكن استخدام تكنولوجيا جيا الراديو في نظام المراقبة ويستخدم هذا النظام في

(1) RFID اختصار لمعنى Radio Frequency Identification أي تحديد الهوية باستخدام ترددات الراديو

تخزين السلع أو عند عرضها في المتجر وتعمل الصين حالياً على نشر نظام RFID ولكن مازال هذا غير متوافق مع الأنظمة الغربية.

(خدمة التجوال): تطور جميع الوحدات الاقتصادية مستويات الاتصال المتنقلة من الجيل الثالث والتي يطلق عليها تكنولوجيا 3G يستخدم الأمريكيون نظام (CDMA2000)) ويستخدم الأوروبيون نظام (W-CDMA) ويستخدم الصينيون نظام (سيمنز) (TD-SCMA) وأصبح للصين للمرة الأولى مستواها اللاسلكي الخاص بها.

لدى الصين الآن 400 مليون مستخدم للتليفون المحمول وهذا يجعلها أكبر سوق في العالم وبمجرد حجم السوق فقط يخلق ميزة تنافسية هائلة ويتوقع (كلايد بريستويتز) عميد معهد الاقتصاد الاستراتيجي بواشنطن أنه إذا كان لدى الصين أكبر سوق محمول ومشغلات DVD وأجهزة كمبيوتر والعديد من المنتجات الأخرى فقد أصبح لديهم بالفعل الآن ما يكفي من القوة اللازمة لوضع المعايير التقنية الخاصة بهم وسوف يتوجب على الأمريكيين والأوروبيين الرضوخ لتلك المعايير الصينية.

لقد أصبحت الصين على جبهة واحدة تقريباً بعدما صارت الأحوال والمكانة على المحك ويوقع (فيليب بوند) وكيل وزارة التجارة الأمريكية أن تلك المعايير سوف تخلق أمماً جديدة متنازعة.

الفصل السادس

هل تعرف (هواوي)؟

ظهور مؤسسات صينية عالمية

«توجد في الصين العديد من الشركات والمؤسسات التي ربما لم يسمع عنها أحد من قبل، ولكنها سوف توجد بقوة على خارطة المنافسة العالمية في خلال العقد القادم، لدرجة أنها ربما تشكل تهديداً قوياً على بعض الكيانات العالمية الضخمة».

جاك ويلش

المدير التنفيذي السابق لجنرال إلكتريك

منذ خمسين عاماً ونحن نأنف من عدة أشياء: التلفاز المصنع في اليابان بينما لدينا (جروندنج) و(نورماندي) و(سانا) والسيارات القادمة من اليابان ونحن عندنا الأنواع الألمانية والأمريكية والبريطانية والفرنسية والإيطالية وكذلك نحن نتقدم في صناعتها.

في الخمسينيات وبداية الستينيات كان المستهلكون يفضلون الصناعات الغربية أكثر من غيرها وعندما رأينا أول تلفزيون (سوي) في غرفة معيشة ألمانية أو عندما رأينا أول سيارة (تويوتا) تنطلق في طرقتنا السريعة كان هذا شيئاً يبعث على الضحك ومذ حوالي عشرين عاماً تكررت تلك المسرحية ولكن هذه المرة كانت المنتجات الكورية هي ما تثير الضحك فجأة قدمت أجهزة الفيديو والسيارات الكورية وملأت الأسواق العالمية وبدأت الأسماء التجارية ومماركات تلك المنتجات تملأ الأسواق مثل (هيونداي) و(سامسونج) ولاكي حولد ستار (إل جي) و(دايو) وأيضاً لم يقبل أحد في الغرب على تلك المنتجات الكورية سواء من الشركات أو المستهلكين اليوم وقد أصبحنا أكثر حكمة نرى أن اليابانيين والكوريين قد أصبحوا مسيطرين على العديد من الصاعات في جميع أنحاء العالم وقد سيطر

بعضهم على قطاعات صناعية غربية بأكملها.

فالكاميرات ومعظم الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية لم تعد تصنع في الغرب وأصبحت أغلب تلك المصنوعات تأتي من كوريا واليابان وصارت شركات مثل (توشيبا) و(باناسونيك) وJVC و(سوني) و(سامسونغ) تسيطر على الأسواق كما أصبح اليابانيون والكوريون لاعبين مهمين في أسواق السيارات العالمية.

والآن تتبع الصين نفس الخطى السابقة على طريق كوريا واليابان ولكن أيضاً يبدو أننا في الغرب نقع في نفس الخطأ للمرة الثالثة لأننا لا نعتقد أن الشركات الصينية بمنتجاتها وماركاتهما سوف تتمكن من السيطرة على الأسواق العالمية قريباً وبسبب غطرسة وجهل بعض القيادات التنفيذية الغربية سوف يتكرر اليوم ما حدث منذ خمسين عاماً مع اليابانيين ومنذ عشرين عاماً مع الكوريين.

يقول الخبيران والاستشاريان والأستاذان بجامعة (إنسياد) في سنغافورة و(فونتبلو) الفرنسية (مينج وويليامسون) و(بيتر تسينج):

«تحقيقاً لنا أثبتت صعوداً للشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الصينية وقد غزت الشركات الصينية الجديدة الأسواق العالمية بنجاح بالغ».

وقد حدث بالفعل أول ظهور للشركات الصينية المتعددة الجنسيات في الأسواق الغربية، تبدأ صغيرة ثم تأخذ أولى خبراتها في الأسواق الأجنبية من خلال الأسواق الآسيوية المجاورة ويذهبون تدريجياً نحو الأسواق الغربية الناضجة؛ وسوق وراء سوق وقطاع بعد قطاع حتى

يسيطروا على الجميع.

من الصعب رؤية أسماء مشهورة لهم الآن؛ المتابعين فقط يعرفون (هاير) و(هاواوي) و(لينوفو) و(نينجبو بيرد) وTCL وهناك أيضاً بعض الأسماء التي ينبغي تذكرها دائماً مثل: (سامسونج) و(سوي) لأنهم يظهرون في قائمة (فور تشين500) ومثلها أيضاً الشركات المتعددة الجنسيات مثل (جنرال إلكتريك) و(سيمنز) وكيفية دعوتها للمنافسين بقوة وحينها لن يقدر أحد على المزيد من الضحك.

التعلم من اليابان وكوريا

كانت القدوة بالنسبة للصين في الشرق هي اليابان وكوريا الجنوبية، ودائماً ما كنا نسمع من القادة الصينيين اسم شركتين ترغبان بشدة في محاكاتهما سوي في اليابان وسامسونج في كوريا الجنوبية. هاتان الشركتان الآسيويتان استطاعتا السيطرة على أنظمة السوق العالمية وعندما تساءل الصينيون عن سر نجاح اليابانيين والكوريين وجدوا أن وراء ذلك العمل الجاد والدراسة الدقيقة. ففي التسعينيات كانت اليابان وكوريا تشكلان تكتلاً قوياً وغمودجاً مثالياً أمام الصينيين كما ظهرت تلك التكتلات العملاقة من خلال تجمع الشركات الكبرى واقتراض سلف من البنوك حتى تتمكن من الوقوف وإغراق السوق، وظهر العملاقة الكوريون دايو وهيونداي ولاكي جولد ستار وأيضاً الشركات اليابانية الكبرى ميتسوبيشي وميتسوي وسوميتومو. لكن في منتصف 1997 اندلعت الأزمة الآسيوية ما أدى إلى سقوط عنيف

لبعض التكتلات الكورية وأصابت العديد من الشركات الأخرى حالة هائلة من الفوضى عندئذ تشكك الصينيون في جدوى تلك التكتلات الكبرى وبعد وقت قصير تبنت الحكومة الصينية إستراتيجية جديدة لخلق تكتلات موازية لتلك الكورية واليابانية وكانت شركات خالصة مثل سامسونج وسوني يتركز عملها في مجال الإلكترونيات بشكل عالٍ وبطريقة متقدمة للغاية.

سوني إحدى الشركات التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت من الشركات الرائدة في العالم في مجال الإلكترونيات وتدين في نجاحها إلى الابتكار المستمر، وقد أصبحت الأجهزة التي تنتجها من (ويمان) و(كاميرات فيديو) ليست مجرد أجهزة عادية ولكنها متطورة للغاية، أيضاً شركة سامسونج كانت قد بدأت صغيرة ومن خلال العديد من المشروعات مع الشركات الأجنبية والاتفاقات زاد حجمها وكانت أولى صادراتها في بداية الثمانينيات إلى الولايات المتحدة وفي ذلك الوقت لم يكن أحد يسمع باسم سامسونج كعلامة تجارية.

وقد اختاروا إستراتيجية جديدة لجذب الأنظار إليهم فقد خفضوا أسعارهم فأصبحت منتجاتهم أرخص بكثير من منافستها الأمريكية واليابانية وهكذا ببساطة استطاعوا اجتياح السوق.

واليوم قد أصبحت مبيعات سامسونج تزيد عن 35 مليار يورو سنوياً وأصبحت واحدة من أكبر الشركات الإلكترونية في العالم وقد ظهر هذا الشبه الجديد الذي تحاول الصين اتباعه كما حدث في سوني وسامسونج وسوف تنجح في ذلك.

ولكن السؤال هو هل سوف تستغرق الشركات الصينية وقتاً طويلاً حتى تصل إلى ما تريد؟

فقط مجرد وقت

حتى الآن وصل عدد الشركات الصينية في قائمة فورتشن 500 التي تصدر عن مجلة مال وأعمال في أمريكا - وتعد التصنيف السنوي لأهم 500 شركة في العالم - إلى 15 شركة صينية ومن بين أهم 100 ماركة مشهورة عالمياً والتي تحددها وكالة (إنتربراند) لا يوجد حتى الآن اسم صيني ولكن هل يعد هذا تغيراً؟

يقول الخبراء إن التغيير لا يحدث بين عشية وضحاها ولكنه يكون على المدى الطويل ويتوقع (باري نوتون) أستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا أنه في خلال العشر سنوات القادمة سوف يصبح لدينا العديد من الشركات الصينية القادرة على المنافسة عالمياً.

وكان علماء ومستشارو شركة (ماكينزي) أكثر حذراً فلم يريدوا الالتزام بتحديد فترة زمنية معينة ويتساءل العديد منهم في مجلتهم الفصلية (ماكينزي كوارترلي): «هل تستطيع الماركات الصينية غزو الأسواق الخارجية؟» وبعد بضعة أسطر نجد إجابة دبلوماسية: «نعم ولكن لن يكون هذا سهلاً». رأى خبراء ماكينزي أوجه القصور في الشركات الصينية التي تمثل عبئاً في وصولها إلى العالمية فعلى سبيل المثال ليست لديهم خبرة حقيقية في مجال التسويق، كما أنه ليست لديهم أيضاً قنوات توزيع وخاصة في البلدان المتقدمة، وكل هذا يكلف الكثير من الوقت والمال.

ويدرك الطامحون الصينيون أنهم مازال أمامهم العديد من الواجبات التي عليهم القيام بها أولاً ولكن أيضاً فإن الدولة بمنحهم دعماً كبيراً ففي ربيع عام 2003 أنشأت الحكومة الصينية منظمة مراقبة ومتابعة إدارية خصيصاً لهذا الغرض تدعى SASAC والتي تهدف إلى جعل من 30 إلى 50 شركة صينية صالحة للمنافسة الدولية والشركات التي تم اختيارها هي التي لديها بالفعل استثمارات أجنبية وتنمو بمعدل سريع وتقوم الدولة بمنحها قروضاً مخفضة الفائدة وإعانات سخية إذا لزم الأمر.

وتقلد حكومة بكين بذلك ما فعلته الحكومة اليابانية والكورية من تدريب واحتضان للشركات التي سوف تنطلق نحو العالمية ولكن المال وحده غير كاف فالشركات الصينية التي ترغب في اقتحام الأسواق العالمية ينبغي أن تعيد النظر مرة أخرى أن العلامة التجارية بنفس أهمية المنتج لذلك ينبغي عليهم إتفاق المزيد من المال من أجل الدعاية الجيدة.

ومنذ فترة طويلة وكانت الدعاية بمثابة شيطان مغرٍ للرأسمالية وفي بداية التسعينيات لم تكن موجودة في الصين إعلانات تلفزيونية أو لوحات دعائية واليوم على مسافة 25 كيلو متر وهي طول الطريق لمطار بكين تمتلئ باللوحات الإعلانية كما أصبحت مدينة شنغهاي مضيئة طوال اليوم عبر إعلانات النيون التي تملأ الشوارع والشاشات العملاقة التي تعرض إعلانات مصورة والآن الشركات الصينية تدرك جيداً أهمية انتشار العلامة التجارية من أجل تسويق جيد لمنتجاتها.

فقد أصبحت جميع كبرى وكالات الدعاية والإعلان العالمية لديها الآن مكاتب في بكين وشنغهاي كما قامت الشركات الصينية الكبرى بإنشاء

إدارات تسويق مستقلة وأغلب العاملين في وكالات الإعلان من الخبراء والمستشارين الأجانب، (فيونا جيلمور) واحدة من هؤلاء المستشارين وقد ساعدت العديد من الشركات الصينية في صنع علامة تجارية خاصة بهم وألفت كتاباً أسمته (حرب العلامات التجارية في الصين) وتقول فيه: «إنه في غضون ما لا يزيد عن عقد من الزمن على الأكثر سوف تكون إحدى الشركات الصينية في قائمة أشهر عشر شركات عالمية».

أي من تلك الشركات سوف تكون إنها لا تعرف ولكن الذي تعرفه جيداً هو أنه أصبحت العديد من الشركات الصينية تنمي إلى تلك الدائرة.

عمالقة مازالوا غير معروفين

كيف ستصبح سامسونج وسوني غداً؟ وكيف سيكون الهجوم الصيني على بقية الشركات الأجنبية في الأسواق العالمية في المستقبل القريب سيمنز وباير - فودافون ونوكيا - سيسكو وثيسن كروب.

هناك مجموعة من الشركات الصينية ذائعة الصيت والتي لديها ما يؤهلها لكي تصبح منافساً هاماً في الأسواق العالمية يعملون في التكنولوجيا العالية والمنخفضة وفي الشركات الكبيرة والصغيرة لقد جاؤوا من بين الصناعات القديمة والجديدة واتخذوا أماكن في كبرى المدن والمحافظة وكان العامل المشترك بينهم أنهم استطاعوا السيطرة والإمساك بمعظم الأسواق الصينية الرئيسية لأنهم كانوا مؤسسين للعديد من الشركات هناك ولديهم جميعاً رؤية مستقبلية مشتركة وهي الخروج نحو آفاق أوسع في الأسواق العالمية. ما يلي هو اختياري الشخصي لـ 11 شركة صينية متعددة الجنسيات

والتي أرى أنه باستطاعتها النمو في السنوات القادمة لتكون منافساً قوياً في الأسواق العالمية:

تشينا موبايل: أكبر مشغل محمول في الصين، صدق أو لا تصدق فإن لديهم 170 مليون عميل أكثر بكثير من فودافون التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً وينضم إليها شهرياً أربعة ملايين مستخدم جديد ويدر هذا ربحاً قدره 4,3 مليار دولار على 19 مليار دولار مبيعات سنوياً.

تنجيو بيرد: أكبر مصنع للهاتف المحمول في الصين وبكميات تفوق كل ما ينتجه المنافسون الأجانب، وقد باعوا أول هاتف محمول صيني في عام 1992 وأصبحوا ينتجون الآن 20 مليون قطعة سنوياً.

علي بابا دوت كوم (Alibaba.com): شركة تجارة إلكترونية كانت تعمل في البداية بنظام B2B⁽¹⁾ وأصبحت اليوم تعمل بنظام B2C⁽²⁾ وقد بدأت في الصين ثم انتشرت إلى بقية أنحاء العالم، وتأسست في عام 1998 على يد مدرس اللغة الإنجليزية جاك ما ثم تضخم الحجم وأصبح لدى الصين اليوم 100 مليون مستخدم للإنترنت وهي بذلك ثاني أكبر دولة بعد الولايات المتحدة في هذا المجال وقد أصبح لدى علي بابا دوت كوم شراكة مع الشركة العملاقة ياهو.

وونشيانج جروب: من شركات القطاع الخاص في مقاطعة تشينجيانج الرأسمالية القريبة من شنغهاي وقد أسسها (لوجوانكو) وهو من أغنى

Business to Business (1)

Business to Customer (2)

خمسة أمتصاص صينيين برأسمال قدره 670 مليون دولار وهو أكبر مورد سيارات وأول صيني أنشأ مصنعاً في الولايات المتحدة.

سايبك: أكبر شركة سيارات صينية مقرها في شنغهاي وهي الشركة لاثنين من أكبر مصنعي السيارات في العالم فولكس فاجن وجنرال موتورز وقد أخذت تنشط تدريجياً في سوق السيارات الكورية ومملكت في البداية 10٪ من أسهم شركة دايو وبعدها بفترة قصيرة تمكنت من السيطرة على إس سانج يونج وتسعى الآن للسيطرة على العديد من أسهم شركات السيارات الأوروبية.

CITIC⁽¹⁾ وكانت قد أنشئت في نهاية السبعينيات وقد ظلت لفترة طويلة خاضعة تحت نفوذ وسيطرة الحكومة وقد أصبحت الآن جزءاً هاماً في البورصة وقطاع المال هناك ولها أيضاً العديد من الاستثمارات في مجالات الطاقة والمقاولات والاتصالات.

سينوبك: واحدة من أكبر ثلاث شركات نפט عملاقة في الصين وهي الآن من أكبر شركات تكرير البترول وإنتاج البتروكيماويات في آسيا وأسهمها أصبحت مدرجة بالفعل في أسواق المال العالمية مثل بورصتي لندن ونيويورك وتشارك مع شركات BP و(شيل) في عمليات استخراج النفط والغاز في الخارج ولاسيما في الشرق الأوسط وقد كان لديهم 1,3 مليون موظف والآن وبعد اتباع سياسة تقليص العمالة أصبح لديهم 400 ألف موظف فقط.

لي نينج: في عام 1984 فاز رجل الأعمال (لي نينج) بالبطولة الأولمبية في الجمباز ونال شعبية كبيرة في الصين وقام بعدها بتأسيس شركة ملابس رياضية عام 1989 وهو لم يتجاوز السادسة والعشرين وقام بالدعاية في وكالات إعلان أجنبية وأصبح اليوم محلاً تجارياً في الصين يبيعون ملابسه وأحذيته الرياضية بأسعار أرخص بكثير من أديداس ونايك وسوف يصبح ناجحاً في شركته كما كان ناجحاً في الجمباز.

باوستيل: وهي الشركة المفضلة لدى الحكومة تأسست عام 1978 في شنغهاي وكانت دائماً تحصل على أفضل المديرين وأحدث التقنيات التكنولوجية من الغرب بغض النظر عما يكلف ذلك اليوم تنتج أكبر وأفضل فولاذ في الصين وتحق صافي ربح قدره 1,6 مليار دولار على مبيعات تصل إلى 14 مليار دولار سنوياً وتشتد منافسة باوستيل في الأسواق العالمية حيث يقول توماس يوشر المدير التنفيذي لشركة الصلب الأمريكية عن باوستيل أنها شركة من الدرجة الأولى وأصبحت اليوم تنشط بشكل متزايد في الخارج حيث تشارك خام الحديد بأستراليا وعمليات صهر وإذابة الحديد في البرازيل.

تشينجتاو بريوراي: علامة تجارية صينية عالمية في كل مطعم صيني في كافة أنحاء العالم نحد بيرة من تشينجتاو تأسست عام 1903 على يد الألمان لذلك تصنع وفقاً لقانون النقاء الألماني 1,2 مليار دولار رقم ضخم في مبيعات البيرة الصينية ومع ذلك غير منتشرة عالمياً بشكل كافٍ مثل البيرة الأمريكية، لذلك بدؤوا في فتح قنصوات توزيع خارجي إلى كافة أنحاء العالم.

الصين للأعمال الهندسية والمقاولات: أكبر شركة مقاولات في البلاد لديهم خبرة كبيرة في إنشاء المشاريع العملاقة مثل السدود والمطارات في داخل الصين وخارجها في البلدان النامية وبدأت الآن في الوصول للدول الصناعية الكبرى حيث قاموا بتشييد أبراج تجارية وفنادق فخمة في وسط نيويورك ويقول رئيس الشركة سن ون جيه نريد أن نصبح من أكبر 10 شركات في مجال البناء والتشييد حول العالم.

هذه الشركات الإحدى عشرة سوف تصبح في المستقبل القريب من أهم المتواجدين في ساحة الاستثمار العالمي وسوف تنافس مع الشركات الغربية بقوة شديدة في مجالات الكمبيوتر (هاير) والسلع الخفيفة (هاواوي) ومعدات الاتصالات TCL.

ولكن كيف بدأت تلك الشركات؟

سوف نجد الإجابة على هذا مشيرة للاهتمام في ما حدث في تاريخ الصين الحديث.

بداية أسطورة

كان يوم 26 مارس 2004 يوماً تاريخياً فقد تمت مراسم توقيع في قاعة حفلات بأحد أكبر فنادق بكين وشهد الاحتفال مئات المدعوين وممثلون للعديد من وسائل الإعلام العالمية كانت هناك أكثر من مائة عدسة موجهة نحو المنصة حيث كان يجلس الطاقم بأكمله.

فريق من اللجنة الأولمبية الدولية IOC ورئيس شركة لينوفو وبعد العديد من الخطابات وكلمات التحية الموجهة للسيدات والسادة الحضور

تم توقيع اتفاق لرعاية دورة الألعاب الأولمبية الدورة الشتوية في تورينو عام 2006 والدورة الصيفية في بكين عام 2008.

واندلع تصفيق حاد ودوت أصوات زحاجات الشمبانيا فلأول مرة شركة صينية توجد في مقدمة الرعاية الرسميين لدورة الألعاب الأولمبية إلى جوار كبرى الماركات العالمية مثل كوكاكولا وماكدونالدز.

ويقدر ما سوف تتكلفه شركة لينوفو لإحضار معدات إلكترونية حديثة ينبغي تفرها في الصين أثناء الدورة بحوالي 40 مليون دولار ولكن في المقابل فإن شعار لينوفو سيوجد في كل مكان وسيث على شاشات التلفاز حيث يشاهده المليارات في جميع أنحاء العالم.

ويتساءل الكثيرون: ما هي لينوفو؟ ولكن لا أحد يعرف الإجابة، (لينوفو) كانت تسمى حتى وقت قريب (ليجند) (أسطورة) وكانت الشركة قد أسست في منتصف الثمانينات على يد (ليو تشاوشني) وقد كان عضواً في أكاديمية العلوم ببكين وكان في سن الأربعين ويقول (ليو): «بسبب الثورة الثقافية لم تكن هناك فرصة متاحة لإقامة مشاريع تجارية في وقتها»

وبدأ في عام 1990 أولى تجاربه في تجارة الكمبيوتر مع عشرة شركاء آخرين ومنذ هذا الوقت وحتى عام 1996 كانت تسيطر الشركات الأمريكية الكبرى على سوق الكمبيوتر في الصين مثل HP، IBM، DELL وكانت وصفتها السحرية للنجاح أنهم استطاعوا تقديم تكنولوجيا جيدة قادرة على منافسة الشركات الأجنبية بأقل الأسعار ومن خلال هذا أصبحت التكنولوجيا الصينية تلي الأمريكية مباشرة.

وعبر 13 ألف موظف يعملون في مجالات البحث والتطوير أصبحت الشركة هي الاختيار الأفضل للكثيرين وأصبحت شركة ليجند في الشمال الغربي من بكين إحدى أهم المناطق التكنولوجية.

وعلى مر السنين توسعت الشركة في أعمالها فإلى جانب تصنيع الكمبيوتر بدؤوا في إنتاج ال(نوت بوك) و(السيرفرا) ومشغلات ال MP3 و(الكاميرات الرقمية) و(الهواتف المحمولة).

وأصبح شعارها: (بما أن كل منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتقدم معاً فعلينا أن نتجها بأنفسنا).

في البداية اعتمدت لينوفيو على ثالث أكبر شركة كمبيوتر في العالم IBM وبدؤوا بإنتاج قسم الكمبيوتر الخاص بهم ثم بدأت الشركة في السعي نحو تحقيق هدفها الرئيس الواضح وهو التحول لشركة دولية رائدة وبالتالي تغير اسم ليجند لأنه معني أسطورة وهو منتشر كثيراً بين العديد من الماركات التجارية في كل أنحاء العالم، ثم اختاروا اسماً مميزاً ليصبح اسمها منذ ربيع عام 2004 هو لينوفو.

الأعمال الداخلية للشركات متعددة الجنسيات

(تنتشن) مدينة مجاورة لهونغ كونج ويقع مباشرة خلف حدود تلك المستعمرات التي كانت خاضعة للتاج البريطاني قبل أن تنفصل عن الصين قبل 20 عاماً كانت شن تشن مجرد قرية صيد فقيرة واليوم أصبحت مدينة الستة ملايين نسمة وهي تعمل تماماً مثل هونغ كونج.

بعد أن ترك مدينة تنتشن بحوالي نصف ساعة على نفس الطريق السريع

سوف تجد علامات خضراء تشير إلى (هواوي) وهي ليست قرية أو حي من أحياء المدينة ولكنه اسم لمؤسسة ضخمة وإحدى الشركات الصينية الرائدة في مجال التكنولوجيا.

ولكن نطاق الشركة يشبه مدينة صغيرة حيث يوجد هناك مستشفى به 20 طبيباً من أشهر أطباء جامعة بكين، وبها مساكن للموظفين والعمال تسع لحوالي 3,000 شخص ويمتلاً منتصفها بالنخيل وحمامات السباحة وملاعب التنس والأندية الليلية والبارات وطاولات البلياردو وينطلق الشباب هناك في كل مكان.

(مرحباً بكم في هواوي) يقولها ريتشارد دي وهو يستقبل الضيوف ويصطحبهم إلى قاعة المؤتمرات بمقر الشركة، وبلغة إنجليزية سليمة للغاية يقدم عرض (باور بوينت) يعرض فيه تاريخ الشركة تأسست عام 1988 على يد (رن تشينج فاي) أحد مهندسي الجيش الصيني العسكريين برأسمال قدره 1,000 دولار.

كان يحضر شبكات الهاتف وينسي لها محطات استقبال بنفسه ثم يبيعها في المناطق الريفية بعيداً عن المنافسين الأجانب اليوم أصبحت مبيعات هواوي تقدر سنوياً بحوالي أربعة مليارات دولار وتقدم مستوى تكنولوجيا عالٍ إلى جوار منافسين أجانب كبار مثل سيسكو ونورتل وسيمنز.

والميزة الرئيسة في هواوي أن نصف الـ 22 ألف موظف الذين يعملون في مجال البحث تحت سن الثلاثين وهم يعملون نهاراً وليلاً إذا لزم الأمر إلى ذلك، ويقول مدير العلاقات العامة (فون نيون): «يتم تدريب الباحث

لدينا بتكلفة حوالي الربع مقارنة بالخبراء الغربيين». وتنتج هواوي (الروترات) و(السيرفرات) و(الهواتف المحمولة) بأسعار أقل كثيراً من الشركات الغربية، وفي الوقت نفسه بدأت هواوي في الانتشار نحو بلدان العالم الثالث والأسواق الجديدة الناشئة. وفي ألمانيا قامت هواوي باستتجار مكتب في إيتبورن بالقرب من فرانكفورت بين العديد من الصييين المقيمين هناك، ويقول مدير التسويق في ألمانيا (سورين بورشال): «إن الأزمة هي فرصتنا في الأوقات العصيبة لتخفيض التكاليف وتتاح فرصة أفضل للوافدين الجدد في السوق». وزادت هواوي من نسبة مبيعاتها في 2006 إلى 30٪ ولم تقل مثل العديد من الشركات الأخرى. وفي دراسة داخلية أجرتها شركة سيسكو الأمريكية وجدت أن أخطر المنافسين لها الآن في السوق هي شركة هواوي.

الرجل ذو المطرقة

تحكى هذه القصة كثيراً مراراً وتكراراً: كان هناك مدير صيني لم يكن سعيداً بوعية وكفاءة المنتجات التي ينتجها العاملون معه في مصنعه وفكر كثيراً في تحسين هذه المنتجات حتى لجأ إلى هذه الوسيلة غير العادية. أحضر مطرقة أمام أعين موظفيه حطم العلامة التجارية من على الثلاجات والغسالات وفوجئ الجميع بهذا وظنوه أحمقاً ولكنه أراد تحسين المنتج لزيادة شهرة العلامة التجارية.

وقعت حادثة المطرقة تلك عام 1984 وكانت هذه الشركة تسمى وقتها

مصنع ثلاجات تشينجتاو الاشتراكي العام وكان هذا الرئيس وقتها هو الشاب ذي الخمسة والثلاثين عاماً (تشانج رومين) اليوم تعمل تلك الشركة تحت اسم (هاير) ومازالت تنتج اليوم العديد من الثلاجات وباقي السلع الاستهلاكية.

وقاد رومين ثورة رجال الأعمال العصاميين وأخذ دروساً عدة من باقي البلدان الأخرى فقد تعلم فن الابتكار من الأمريكيين والرقابة الصارمة على جودة منتجات من الألمان والتضامن مع القوى العاملة من اليابانيين. وأصبحت هاير واحدة من أكبر الشركات الصينية العالمية عبر مبيعات أكثر من 9 مليارات يورو سنوياً وثلاثين ألف موظف وعامل وإنتاج في 13 دولة وتوزيع في 165 دولة وأصبح رئيس الشركة تشانج رومين من رواد التصنيع في الصين وتدرج من عامل صغير إلى أكبر مدير مثل الشيوعيين. ويحظى تشانج أيضاً بمكانة كبيرة لدى الحزب وقد وجه نداء للحكومة قائلاً: «لن تصبح الصين قوة عالمية في قطاع التصنيع إلا بعد أن يكون لها علاماتها التجارية الخاصة بها لبناء قوة تصنيع وطنية».

وأصبحت هاير بالفعل اليوم أحد أهم رموز الصناعة الوطنية في الصين كما صارت ماركة معروفة في كل مكان فسوف تجد اليوم منذ دخولك إلى مطار بكين عبارة:

Hair and higher أي: هاير أعلى وأعلى

كما أصبحت في التصنيف الخامس عالمياً في مجالها ولكن رومين يتطلع دائماً نحو المزيد ويقول لمجلة (هاندسيلات): «هدفنا أن نصل أولاً إلى التصنيف الثالث ثم الأول عالمياً».

وهذا يحدث بزيادة التوسع في الأسواق العالمية وهم يتقدمون خطوة بخطوة وقد أخذوا في البداية جنوب شرق آسيا كبوابة عبور لهم ثم الولايات المتحدة والآن في أوروبا.

وتتنوع منتجات هاير الصغيرة والكبيرة حتى تصل إلى 250 منتج ماين مستلزمات الفنادق وثلاجات الخمرور ولذلك بدأت دخول السوق الأمريكي عام 1994 والإنتاج فيه بشكل منظم واليوم هاير في المركز التاسع لأهم وأفضل 10 سلاسل محلات تجارية في أمريكا كما أن لدى هاير مركز تصميم في لوس أنجلوس ومصنعاً في جنوب كارولينا ويقع مقرها الرئيس في الولايات المتحدة بوسط مانهاتن.

وتتج هاير العديد من السلع الاستهلاكية والمعمرة مثل الثلاجات وغسالات الأطباق وأجهزة التلفزيون وأنظمة الصوت.

(تشانج هونج) و(كونكا) و(باندا)؛ مازالت أسماء وعلامات تجارية غير معروفة ولكنها تنتج بوفرة وتنتشر في دول العالم الثالث مثل الهند وإندونيسيا حيث تسيطر المنتجات الصينية على تلك الأماكن وسوف يكون مصيرها الازدهار مثل غيرها من الماركات الصينية.

كيفية الصعود في أسواق الهاتف المحمول

منذ بضعة أعوام لو كنت ذهبت إلى الصين ودخلت أي متجر لبيع الهواتف المحمولة لوجدت العديد من الماركات الأجنبية مثل: موتورولا، ونوكيا، وإريكسون، وسيمز، وقد كانوا يحلمون في ذلك الوقت بإنتاج ماركات هواتف صينية.

ولكن عندما تزور الصين اليوم وتدخل أحد تلك المحلات سوف تجد العشرات من الماركات الصينية التي انتشرت بشكل كبير في مدة زمنية قصيرة للغاية ومن هذه الماركات: بيرد، وTCL وكونكا، وأموي، وهابر، وجميعها ماركات صينية.

وقد سعدت هذه الماركات ورشحت بقوة للسوق العالمي في وقت قياسي وأصبحت هذه الماركات الوطنية مسيطرة هناك الآن، كما أصبح واضحاً استبعاد الماركات التي كانت تقود السوق هناك من قبل لتبدأ أسواق المحمول الصينية في مرحلة جديدة.

وتعلم من هذا المثال درسين: الأول تقييم الشركات الأجنبية الخاطئ للأسواق الصينية نتيجة شعورهم بالثقة الزائدة، والثاني هو كيفية الصعود السريع للشركات الصينية وسيطرتها على منافسيها الأجانب ومحاولة طردهم من السوق خطوة بخطوة.

وقد كان صعود تلك الشركات في هذا المجال بشكل صاروخي لا يكاد يصدق وفي سابقة لم تحدث من قبل مع الشركات الكورية أو اليابانية وعلى سبيل المثال شركة ننجبو بيرد تأسست عام 1990 برأس مال ضخم حوالي 20 مليون دولار وقد صم (شوليهوا) أول جهاز استدعاء بها في نهاية التسعينيات الذي تطور بعد ذلك وأصبح هاتفاً محمولاً خاصاً بها.

اليوم نتج بو بيرد أصبحت الأولى في الصين في هذا المجال حيث يزيد عدد مستخدمي الهواتف المحمولة هناك على 300 مليون شخص.

وعلى بعد حوالي 30 دقيقة من ننجبو -مدينة الستة ملايين نسمة والتي تقع جنوب شنغهاي بـ 250 كيلو متر- يوجد مقر شركة ننجبو بيرد، عند

المدخل الرئيس سوف تجد خريطة كبرى للصين عليها نقاط سوداء، وهذه النقاط تمثل الأماكن التي تغطيها الشركة داخل الصين وهي تزيد على 400 مكان، كما تعد الشركة أيضاً أكبر شركة وطنية في إنتاج الهواتف المحمولة. ومن بين 10 آلاف موظف يعمل سبعة آلاف منهم في مجال التسويق والمبيعات والباقيون في مجال البحث وتطوير الإنتاج ومخطط المعلومات للشركة يحتوي على العديد من الرسومات البيانية والمنحنيات الحادة المتصاعدة التي تظهر النمو السريع والمتزايد للمبيعات والأرباح.

وفي الصفحة الأخيرة من هذا العرض نجد هدف الشركة (سوف تصبح بيرد علامة تجارية رفيعة المستوى بين الشركات المتعددة الجنسيات) ومن هذا المنطلق يقول شوليهوا مدير الشركة: «لدي حلم وهو أن نصبح عمالقة مثل موتورولا و IBM ومايكروسوفت»، وعندما يسمع أحد مثل هذا الكلام من شخص ما فإنه سرعان ما يظن أنه متغطرس أو مصاب بداء جنون العظمة (بارانويا) ولكن عندما يصدر من أشخاص ممتلكوا من السيطرة على الأسواق الصينية في هذا الوقت القياسي ووصلوا إلى العالمية فإنه يمكن الوثوق بهم.

وللأسباب التي ذكرناها فإن السوق الصيني له قدرة تنافسية عالية ولذلك أيضاً فإننا نجد أن معظم الشركات متعددة الجنسيات لها تواجد ظاهر وملحوظ داخل هذا السوق ولذلك لم تكن ننحسب بيرد تواجه فقط نوكيا وماتورولا ولكن أيضاً حوالي 35 ماركة محلية ولكن لديهم العديد من الطموحات العالية.

وتمثل إستراتيجية ننحسب بيرد في السيطرة أولاً على السوق المحلية

ثم الهجوم على الأسواق العالمية كما حدث في العديد من الصناعات الأخرى التي دخلت المنتجات الصينية ميدان المنافسة عليها، وهذه الإستراتيجية تشكل خطراً مزدوجاً على الشركات العالمية الكبرى فإنها في البداية تخسر حصتها من الأسواق الصينية ثم بعد ذلك تجد منافسة شرسة في الأسواق العالمية.

والعديد من الشركات المتعددة الجنسيات مازالت غير مدركة خطورة هذا التطور للصناعة الصينية، وفي الوقت الذي لا يزال البعض يحلم بمعجزة اقتصادية فإن المنافسون الصينيون يقظون للغاية ولا يتركون أسواقهم للأحانب بدون قتال باستخدام صناعاتهم الوطنية ولكن مازال هناك صناعة واحدة ربما لم يمتلكوا بعد مفاتيحها، هل ينجح الصينيون في صناعة السيارات أم لا؟

متى تجيء السيارات الصينية

يعاني من يركب سيارة أجرة شنغهاي من أزمة ازدحام المرور هناك ولكن سوف تكون لديه فرصة جيدة في متابعة أنواع السيارات التي يمر عن يمينه وشماله من خلال زجاج التاكسي وسوف يرى بوضوح العديد من سيارات الفولكس فاجن لدرجة أنه يشعر كأن ماركة الـ VW تصنع في الصين وأيضاً موديلات البولو والبوراس والجولف وباقي مجموعة الفولكس فاجن بأكملها نجدها على الطرق الصينية.

لقد مضت تلك الأيام عندما كنت تستطيع بيع أو شراء الموديلات الصينية القديمة والطويلة وأصبحت السيارات الصينية اليوم تواكب

أفضل الموديلات العالمية وعبر أكثر من 30 مجلة سيارات عالمية سوف تجد صوراً عديدة للسيارات الصينية التي تظهر فيها موديلات جديدة كل أسبوع تقريباً وتغزو السوق العالمية بكميات كبرى في شوارع ديترويت وفرانكفورت وجنيف وباريس وطوكيو.

وليست الفولكس فاجن هي فقط النوع الوحيد الذي نراه في شوارع الصين ولكن أيضاً هناك جنرال موتورز، و BMW وهوندا، وتويوتا، وبيجو، وهي ليست مجرد ماركات عالمية فقط ولكنها أيضاً أنتجت في مصانع صينية قد أنشئت في إطار مشاريع مشتركة مع الشريك الصيني؛ حيث توفر الصين اليد العاملة الرخيصة وتحصل على خبرة كبيرة ومشاركة ماركات عالمية ناححة للغاية.

وكانت الفولكس فاجن هي أولى شركات السيارات تواجدت في الأسواق الصينية فقد تمت الشراكة بين الصينيين والشركة الأم عام 1984 ومنذ ذلك الحين بدأت تتجه أنظار صناع السيارات في العالم نحو الشريك الصيني فلا يريد أحد تفويت المشاركة في هذه الأسواق المربحة.

وقد أصبحت الصين قبلة صناع السيارات من شتى أنحاء العالم لأن معدلات النمو هناك تراوح بين 20% و 30% وتزداد حتى تصل إلى 60%، وفي الشمال في مدينة تشانجتشون نجد الفولكس فاجن والأودي، وجنوباً في مدينة قوانجتشو نجد الهوندا، وشرقاً نحو شنغهاي توجد جنرال موتورز، وفي الغرب عند تشونجتشينج توجد فورد، في أي مكان هناك توجد العديد من المشاريع الكبرى المشتركة بين المصنعين الأجانب والصينيين.

ولكن فيما عدا القليل لا توجد شركات سيارات صينية خالصة فلماذا؟ وللإيضاح ينبغي الاستعانة بـ(شينج هونغ) وهو في بداية العقد الرابع من عمره ويتكلم الإنجليزية بطلاقة شديدة فقد عاش فترة طويلة في نيويورك و(هونغ) هو مدير شركة (بريليانس القابضة للسيارات) وهي الشريك الصيني لشركة BMW ومنذ أغسطس 2002 وهم ينتجون في تشينجهاوا سيارات ليموزين لرجال الأعمال بتكلفة أقل من 35٪ من سيارات أودي. يقول هونغ: «ينبغي علينا استيعاب الدرس من البرازيل» حيث كانت بلدان أمريكا الجنوبية من كبار منتجي السيارات الوطنية ولم يكن لديهم شركات خاصة بهم وسوف يكون هذا مصير صناعة السيارات في الصين إذا لم تتجاوز ذلك الخطأ وهذا هو الغرض من إنتاج تلك الشركات في تشينجهاوا.

ولكن مدير ومصانع السيارات في الغرب يقولون بأن الصين مازالت مفتقرة إلى المعرفة الفنية في مجال تصنيع السيارات، ويجب هونغ بهدوء شديد: «نحن نضع خبراتنا هنا خطوة بخطوة ومالا نقدر عليه نحضره من الخارج» وفي النهاية ستمكن الصين من اللحاق بركب صناعة السيارات ويكون لها شركاتها الخاصة بها.

ويقول هونغ في النهاية: «انظروا نحو (جيلي)»، وجيلي هي شركة سيارات خاصة رئيسها (لي شوفو) وهو يقول: «لا ينبغي أن تقتصر صناعة السيارات الصينية فقط على المشاريع المشتركة مع شركات أجنبية عملاقة» لذلك قد قام بإنتاج سيارته الخاصة ولكنه أخذ بعض المساعدات في عمليات التصميم من إيطاليا وكوريا وقد سميت موديلاته هاو كينج،

مايرل، أوليسو، أوروبان ناني وهي سيارات جيدة ذات دفع رباعي ومحرك وهيككل بدون أي رتوش وبسعر رخيص جداً فقط 5000 دولار ولذلك فهي مثالية جداً للمبتدئين في تعلم قيادة السيارات.

وفي عام 2004 باعت جيلي 200 ألف سيارة ويتوقع أن تصل مبيعاتها عام 2010 إلى 1,2 مليون سيارة ولم يبيع (لي شوفو) سياراته داخل الصين فقط ففي سبتمبر 2005 ظهرت سيارات جيلي لأول مرة في معرض السيارات الدولي نفرانكفوررت (IAA) وأعلن (لي شوفو) خلال أسبوع العمل هناك قائلاً: «خطتنا هي الوصول إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية أيضاً».

جمع التبرعات في الغرب

كانت هناك صجة هائلة عندما حدثت تلك القفزة الكبرى في سوق الأسهم، في وقت مبكر من صباح 18 ديسمبر 2003 كانت الناس تصطف في طوابير أمام بنك (فيليبين) بهونغ كونج وكان كل فرد يريد شراء بعض الأسهم وقد كان الحشد كبيراً لدرجة أنهم استعانوا بالشرطة لتنظيم السوق المصرفية.

وارتفع سعر الأسهم في اليوم الأول من تداولها بشكل كبير وجمعت خزائن بورصتي هونغ كونج ونيويورك أكثر من ثلاثة مليارات دولار بسبب شركة (تشانينا لايف) وكان هذا هو الاكثاب العام الأول في الصين، واكتشف الصينيون أهمية البورصة في عمليات تداول المال والبيع والشراء الحر.

ومع ذلك مازالت العديد من البلاد التجارية الجيدة بعيدة عن أسواق

الأوراق المالية (البورصات) ربما بسبب بعض الشركات ذات السمعة السيئة في هذا المجال، ولكنهم بدؤوا يدخلون هذا المجال وفقاً للمعايير الغربية وبمساعدة المستثمرين الأجانب من الأفراد والمؤسسات وبمجهود إداري ضخم في أسواق المال الصينية.

الشركات الصينية التي تود كسب المال من المستثمرين الأجانب تقوم بالذهاب إلى بورصة هونج كونج أو نيويورك حيث يكون لديهم هناك ثلاث مزايا:

السمعة والشهرة الكبيرة في هذا المضمار.

متطلبات الإدراج في باقي البورصات الغربية مرتفعة جداً.

لديهم فائض كبير من السيولة في خزائنتهم.

العديد من الشركات الصينية تحتاج إلى مصادر تمويل مثل تلك الموجودة في الغرب وهو ما يتناسب مع نهجهم المتزايد في النمو والتوسع مع أولئك المستثمرين الغربيين؛ لأنهم في الغرب ينظرون إلى الصين باعتبارها تلك المعجزة الاقتصادية التي أحدثت طفرة هائلة في الأسواق العالمية، وكذلك أيضاً فإن الشركات الصينية تريد الاستفادة من النمو المتزايد لاقتصاد بلدهم مما يجعل منها استثماراً مثيراً للاهتمام لدى الغرب.

لذلك فإن كبرى البورصات العالمية تحاول الآن التقرب من البورصات الصينية، ويوجد الآن 70 شركة صينية في البورصتين الأمريكيتين نيويورك وناسداك، ولكن نظراً لزيادة الاكتتاب العام العالمي فإن العديد من الشركات الصينية لا تتمكن من المشاركة في نفس البورصات لذلك فإنهم يتوجهون نحو بورصات لندن وسنغافورة وطوكيو.

يقول رئيس القسم الآسيوي في بورصة لندن LSE⁽¹⁾: «إن الصين هي السوق الأهم لدينا»، وقد افتتح هذا القسم في خريف 2004 وأصبح له مكتب في الصين.

لكن مازال الصينيون يفضلون بورصة هونغ كونج حيث اللعب داخل أوطانهم، في عام 2005 كان سوق الأسهم في بورصة المستعمرة البريطانية السابقة هو الأكثر شعبية في العالم، وقد نجح اكتساب أسهم بنك الصين للتعمير مجاًحاً كبيراً حيث تم ضخ حوالي تسعة مليارات دولار في الخزائن المملوكة للدولة في أكتوبر 2005.

وكما في أغلب دول المؤسسات قامت بكين بطرح من 20٪ إلى 25٪ من أسهم رأسمال الشركة المملوكة للدولة للاكتتاب العام بشكل واضح وشفاف وتم ضخ حوالي 20 مليار دولار جديدة للتوسع في العديد من المشروعات في الداخل والخارج.

على أعتاب السوق العالمية

في منتصف عام 2004 قامت شركة (شنغهاي إلكترونيك كوربريشن)؛ وهي إحدى أكبر شركات الإلكترونيات في الصين، بإرسال اثنين من موظفيها إلى مدينة هامبورج في مهمة سرية لتفقد أحوال شركات الإلكترونيات الأوروبية والنظر في إمكانية التعامل معها أو المشاركة والشراء. وعلى هذا المنوال فإن معظم الشركات الصينية سواء التابعة للقطاع

(1) LSE London Stock Exchange

الخاص أو الحكومية تقوم بإرسال العديد من الجواسيس إلى جميع أنحاء العالم، وقد اعترفوا أن هذا يسهل لهم العديد من الأمور في الأسواق الخارجية ليكتسبوا المزيد من المعرفة والخبرة وتزداد فرصة اقتحامهم لتلك الأسواق العالمية.

ووفقاً لما ورد في تقرير الأونكتاد⁽¹⁾ UNCTAD فإن استثمارات الشركات الصينية في الأسواق الخارجية قد بلغت 27 مليار دولار في حوالي 40 بلداً، وتزايد عاماً بعد عام.

يقول (كارل بي سوفانت) مدير مؤتمر الأونكتاد: «تقف الشركات الصينية الآن بالفعل على أعتاب الأسواق العالمية الكبرى، فقد أصبح كبار المستثمرين الأجانب من الآسيويين».

ويتوقع (فيليب فورندران) المحلل الإستراتيجي في بنك كريدي سويس السويسري أن الهجوم الصيني ليس سوى مسألة وقت، ويمكن تصور ما توقعه (فورندران) بالفعل عندما ننظر نحو العديد من الشركات الأوروبية التي كانت متفوقة في مجال تصنيع الرقائق الإلكترونية ثم أصبحت اليوم مهددة من مثيلاتها الصينية.

ولا يقتصر الأمر على الشركات الكبرى فقط فإن المنافسة الصينية تتشعب في كافة الاتجاهات؛ بداية من مستحضرات التجميل وحتى شركات الطيران وخدمات الخطوط الجوية، والسعي دائماً نحو المزيد، فعلى

(1) UNCTAD (1) اعداد حملة United Nations Conference on Trade and Development في 1980م
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

سبيل المثال؛ شركة (سايك) للمحركات وصناعة السيارات استطاعت الاستحواذ على شركة (سانج يونج) المصنفة رقم 4 في كوريا. ولكن مازال الصييون في مرحلة التعلم، ومازالت عمليات الدمج والاستحواذ جديدة عليهم ويبدو ذلك واضحاً في ما حدث لشركة TCL للإلكترونيات.

في خريف 2002 حصلت TCL على توكيل إنتاج شركة (شنايدر) الألمانية للإلكترونيات؛ وفي خلال عام واحد كانوا يقومون بتصنيع أغلب إنتاج الشركة، وأعقب ذلك توقيع TCL مع عملاقتين فرنسيتين؛ طومسون للتليفزيونات في خريف 2003 والكاتيل للتليفونات المحمولة في ربيع 2004.

وقد كانت الشركتان الفرنسيتان غير قادرتين على تحقيق أرباح عالية فقامتا بالتوجه نحو الشرق الأقصى وهاتان الشركتان كفيلتان بإعطاء الصينيين الخبرة الكافية في مجالهما حيث أن الكاتيل فقط لديها أكثر من 600 باحث.

وأصبح هذا هو الوضع المستقبلي الذي ينتظر كل شركة غربية تقع في تعثر مالي وتبحث عن مشترٍ؛ ويكون المنافسون الصينيون هم الأقرب للشراء.

لم يعد لدى الصينيين العديد من المخاوف كما كان في السابق ولكن أصبحت أفكارهم أكثر انطلافاً وتحرراً.

(وهاها) -الطفل الصالح- اسم شركة في (هانجتشو) تقوم بإنتاج المشروبات المعبأة في زجاجات مثل: المياه معدنية، والحليب، والشاي،

والمشروبات الغازية. وتقوم أيضاً بتعبئة (كولا المستقبل) في زجاجات حمراء وبيضاء مثل التي تنتجها الشركة الأصلية (كوكاكولا).
في يونيو 1998 ملأت (كولا المستقبل) جميع الأسواق الصينية كمنتج قومي بديل للكوكاكولا والبيبيسي، وسوقت الشركة لمنتجها باستخدام عبارة: «الصينيون يفضلون شرب الكولا الصينية»، اليوم تكلف زجاجة كولا المستقبل فقط 20 سنتاً.
أغرى ذلك النجاح النسبي الذي حققته شركة (وهاها) مديرها بتصدير منتجه إلى الولايات المتحدة، فقام بشحن 170 ألف زجاجة (كولا المستقبل) إلى نيويورك ولوس أنجلوس، وسوف يكون من المثير معرفة هل سيكون المستقبل في صالح (كولا المستقبل) أم لا.

الفصل السابع

هواء ملوث ومياه قليلة

المزيد من النمو الاقتصادي والعديد من المشاكل البيئية

«1.3 مليار نسمة؛ وهدفهم جميعاً مضاعفة إنتاجهم القومي أربع مرات بحلول عام 2020، ولكن سيؤدي ذلك إلى إضرار هائل بالبيئة الصينية والعالية أيضاً».

كلاوس توبفر

رئيس برنامج حماية البيئة التابع للأمم المتحدة

تظل الشمس مشرقة في تلك الأيام الأولى من فصل الربيع في بكين؛ ولكن في غضون دقائق ينقلب الجو إلى خليط من اللويزين البني والرمادي، حيث تهب رياح قوية محملة بالملايين والمليارات من حبات الرمال الضئيلة التي تتخلل الملابس والمسكن، ولكن يحاول المواطنون في بكين مقاومة هذا الجو.

وفي اليوم التالي لتلك العواصف الرملية نُجد الصحف تحمل هذا الخبر في عناوينها الرئيسية: «هبوب عاصفة رملية كبرى على العاصمة»، وتكرر تلك الواقعة أكثر من 17 مرة في العام الواحد، وتواجه خلالها الطائرات مشكلة كبرى في الإقلاع والهبوط؛ لدرجة أنه ربما يتعين على ركاب 1200 رحلة جوية الانتظار في مطارات أخرى مختلفة.

عاماً بعد عام تزايدت تلك العواصف الرملية في شمال الصين، وتجاوز الحدود أيضاً لتصل إلى ما بين كوريا واليابان والبعض منها يستطيع عبور المحيط الهادئ لتهب على الساحل الغربي الأمريكي.

لقد أصبح العالم بالفعل قرية صغيرة، فعند حدوث مشكلة بأحد أركانها تصدع بقية الأركان، لذلك عندما أطلقت الصين 200 مليون سيارة في الأعوام الماضية في الشوارع فإن ذلك سوف يؤثر علينا وسوف يصل

ضرره إلى باقي سكان العالم.

تواجه الصين العديد من المشاكل البيئية مثل باقي دول العالم كسوء الأحوال الجوية، والأمطار الحمضية، والأنهار الميتة (غير العذبة)، وإزالة الغابات، والتصحر المتزايد.

وهذه هي نفس المشكلات التي تواجه كل دولة تسير في طريق التقدم الصناعي، ولكن الفرق الرئيس هو حجم وتعداد السكان في الصين والذي عن طريقه تتطور الصناعة بسرعة رهيبية وأيضاً تضاعف الأخطار البيئية.

(ديرك بيتكي) أحد خبراء البيئة الصينية يقول: «ينبغي على المجتمع الصيني اليوم التوحد من أجل مواجهة تلك التحديات الخطيرة؛ التي نتجت عبر التطور الصناعي الكبير لهم».

وتقع تلك المهمة الضخمة على كاهل الحكومة الصينية؛ التي ازداد وعيها بالأضرار البيئية الناجمة عن زيادة معدلات التصنيع بشكل غير عادي، لذا فقد أقرت الحكومة هناك العديد من القوانين وأنفقت العديد من الأموال أيضاً لحماية البيئة.

لكن على الرغم من كل ذلك فما زال هذا قليل، ويقول متحدث باسم البنك الدولي: «يتعين على الحكومة الصينية فعل ما هو أكثر من ذلك، فنحن نتوقع منها إنفاق المزيد من الأموال وتوجيهها بشكل سليم للمحافظة على البيئة».

إنه بالفعل سباق مع الزمن، ولا نعرف هل سيكون الفوز فيه من نصيب الصين -ومعها بقية العالم- أم لا؟

أزمة المياه

تتناقص مصادر المياه العذبة بشكل متزايد، ويتوقع الخبراء زيادة الصراعات العالمية عليها حتى تصل إلى حد الحرب، ويمكن توقع دخول الصين بقوة في تلك الصراعات، حيث قد بدأت الحرب هناك بالفعل، المزارعون ضد أرباب العمل، والمدن ضد المدن، والمقاطعات ضد بعضها، ومن ذلك النزاع الشهير الذي حدث بين المدينتين الكبيرتين الجارتين بكين وتيانجين على نهر يوهي.

وقد شب بين عامي 1990 و2002 أكثر من 120,000 نزاع حول مصادر الماء، لذلك فقد تم توظيف حوالي 60,000 موظف في وزارة خاصة سميت وزارة المياه لتكون كل مهمتهم تحجيم النزاعات حول مصادر المياه. ولم تكن معظم تلك الصراعات سلمية كما أن بعضها قديم للغاية مثل تلك التي تدور حول نهر تشانغ الذي يفصل بين محافظتي هبي وهينان، كما أن هناك قرى بأكملها وعلى مدى عقود طويلة يتهم كل منهما الآخر باستنزاف مصادر المياه بشكل غير قانوني كما يلاحظ استخدام أنواع عديدة من الأسلحة في كثير من الأحيان.

وتظهر من خلال تلك النزاعات أن الصين لديها بالفعل مشكلة ضخمة مع المياه، بل هما مشكلتان: الأولى أن مصادر الماء تصبح أكثر ندرة، والثانية أن الكميات القليلة الموجودة من الماء العذب تزداد تلوثاً يوماً بعد يوم.

المشكلة الأولى: نقص مصادر الماء؛ يقول (ليستر براون) - خبير البيئة الدولي لدى الأمم المتحدة - : «إن مشكلة نقص الماء تعد واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه الحكومة الصينية»، حوالي 400 مدينة من الـ600 مدينة

الكبرى في الصين تعاني من نقص الماء بشكل سيئ وخاصةً في بكين، حيث تقل المياه في الخزانات الكبرى هناك في (ميون) و(جوانتينج). والكارثة الأكبر تتمثل في تجفيف البحيرات العذبة، لأن المياه السطحية تقل أكثر وأكثر؛ وتغور المياه الجوفية أعمق وأعمق؛ وكلما قلت المياه الجوفية ازدادت صعوبة الحصول عليها، وفي شنجهاي على سبيل المثال انخفض منسوب المياه الجوفية عه في الأربعين عاماً الماضية بحوالي 1,7 متر.

والمشكلة الثانية: هي التلوث؛ هناك خمسة من بين أكبر سبعة أنهار في الصين والتي تمثل 70٪ من المياه العذبة هناك غير صالحة للاستخدام الآدمي، وحوالي 90٪ من مياه الترغ والأنهار الصغيرة ملوثة، وهناك العديد من الأشخاص الذين يعانون من أمراض عديدة في الكبد وسرطان في المعدة بسبب تلوث المياه، كما يعتبر تلوث الماء أيضاً هو السبب الرئيس في وفاة العديد من الصينيين سنوياً.

وهناك أسباب عديدة لمشاكل المياه تلك ومن أهمها بالطبع الكثافة السكانية العالية، والاقتصاد المزدهر المتصاعد، وكذلك استخدام العديد من المصانع للماء، ثم إعادته إلى مصادره مرة أخرى محملاً بالعديد من النفايات السائلة والتي يكون بعضها ساماً.

لكن الاستهلاك الأكبر للمياه يكون عن طريق المزارعين الذين يعتمدون على الماء العذب بشكل أساسي في زراعتهم نظراً لقلّة الأمطار، ويلاحظ (ليستر براون) تناقص أعداد الأراضي التي تعتمد على الري بشكل كبير، بالإضافة إلى أن العديد من المزارعين أصبح يستخدم الأسمدة الكيماوية والتي تعود إلى المياه الجوفية بصورة أخرى.

كما أن جميع خطوط وأنابيب الماء متصدعة وتؤدي إلى فقدان الكثير منها، حيث يصرح (تشو جيينج) رئيس صندوق حماية البيئة في الصين بخصوص هذا الموضوع لمجلة (ريفيو بكين) قائلاً: «إن هناك مضيعة هائلة للماء».

لقد أدركت الحكومة حجم المشكلة التي تواجهها وتوقع وزارة المياه هاك أنه بحلول عام 2030 حدوث أزمة مياه خطيرة، ولكن ما العمل؟ يتم الآن تطبيق سياسة تنظيم استخدام الماء، وبالطبع سوف يتم رفع أسعارها حيث كان سعر الماء رخيصاً جداً ولم يطرأ عليه أي تغيير منذ عام 1949 وقد حدث إهدار هائل فيه كنتيجة لذلك، ويقول (جياوتشي تشونج) -مدير عام الهيئة التي أنشئت حديثاً في بلدية بكين والتي تختص بشئون الموارد المائية-: «إن الناس ستقدر قيمة الماء ويقتصدون في استخدامه فقط عندما يشعرون بغلو تكلفته».

وقد اتخذت أيضاً العديد من الإجراءات الأخرى في الآونة الأخيرة لتنظيم استخدام الماء وزيادة سعره لدرجة بلغت الضعف بين عامي 2003 - 2006 ووضعت العديد من الرسوم الإضافية بحسب الاستهلاك والحاجة للمياه، وقررت الحكومة المركزية نظم تسعير بحسب الاستخدام في باقي المدن والبلديات الأخرى.

وبالإضافة لذلك فقد اتبع القادة في بكين خطة عملاقة لتوزيع الماء بالتساوي، وبحسب موارد الماء، وبشكل عام على كافة الشعب فإن هناك الكثير من الماء في الجنوب والقليل منها في الشمال، ولذلك فسيتم إنشاء حطين أنابيب عملاقين بطول 1000 كيلومتر من الجنوب إلى

الشمال، وستصل تكلفة هذه المشاريع الضخمة لحوالي 50 مليار دولار، وسيتم تهجير حوالي 400,000 نسمة لإفساح الطرق أمام خطوط الأنابيب العملاقة تلك.

في الطريق الغاطئ

لن ينسى أحد تلك الصور التي ظل التلفزيون الصيني يعرضها وتنقلها وسائل الإعلام العالمية طوال صيف 1998، عندما خاض الجنود الشجعان معركة شرسة للسيطرة على فيضان نهر اليانغتسي، وقد كان هذا أحد أسوأ الفيضانات في تاريخ الصين، حيث تم تهجير وإخلاء حوالي 18 مليون نسمة، بينما مات وفقد أكثر من 4,000 مواطن.

لقد تأثرت الدولة بشدة بسبب هذه الكارثة المروعة، ولكن السؤال الذي كان يطرح نفسه وقتها هو: كيف حدث هذا؟ وكيف يمكننا منع تكرار حدوثها في المستقبل؟

وعندما حقق الخبراء أدركوا الأسباب بسرعة؛ ففي الروافد العليا لنهر اليانغتسي كانت توجد العديد من الغابات والأشجار الضخمة والتي تغطي مساحة من 30٪ إلى 40٪ من تلك المنطقة منذ 50 عاماً، كما كانت تقوم بحجز مياه النهر الزائدة لتمنع حدوث تلك الفيضانات، اليوم وبسبب التقطيع المستمر لتلك الأشجار والغابات؛ فإن المساحة التي تغطيها لا تزيد عن 10٪ وهي غير كافية لحجز مياه النهر.

وقد تم إيقاف العديد من الأشخاص في الحكومة الصينية بعد تلك الكارثة، وعلى الرغم من تلك الأوامر الصريحة بعدم تقطيع المزيد من أشجار

الغابات؛ فإن ذلك لا ينفد، وأصبحت مساحة الغابات الصينية في تراجع مستمر، حيث تغطي الغابات فقط مساحة 17٪ من الأراضي الصينية، وهذا أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 27٪، وكل هذا بسبب تلبية المزيد من الطلبات المستمرة على تجارة الأخشاب في العديد من البلدان.

وبالفعل فقد أصبح الصينيون اليوم من أكثر الشعوب استهلاكاً للأخشاب - بعد الأمريكيين - انظر كم سيحتاج أكثر من مليار شخص يوماً من أعواد الخشب التي تستخدم في تناول الطعام ثم ترمى بعد ذلك، وأيضاً كلما ارتفع مستوى معيشة المواطنين فإنهم يتوسعون في بناء المنازل وفرش الأثاث وكل هذا يحتاج للمزيد من الأخشاب.

وعندما نأخذ جولة في معارض (إيكيا) للأثاث في بكين وشنجهاي، نرى مدى إقبال الصينيين على شراء الأثاث الجديد وهم يعدونه من أهم أولوياتهم هناك.

ولأن الطلب يتزايد على الخشب في الصين، ونظراً لقلته توفره؛ فإن الصينيين يعززون احتياجاتهم منه بشرائه من الأسواق الخارجية مثل ميانمار (بورما)، وروسيا، وإندونيسيا.

ولأن تقطيع الغابات باستمرار يكون على حساب البيئة؛ فإن الكثير منه يتم بصورة غير قانونية، ووفقاً لأبحاث الصحفيين بجريدة نيوزويك، (بروك لارمر)، و(أليكساندر اسينو)؛ فإن حوالي 40٪ من واردات الأخشاب الصينية تتم بشكل غير قانوني.

ولذلك فإن الصين قد أصبحت سوقاً رائجة للأخشاب القادمة من اندونيسيا بطريقة غير رسمية، ويقول الصينيون إنهم غير مسؤولين عن

التحقق من مصادر تلك الأخشاب التي تأتي من الخارج هل هي قانونية أم لا؟ ولكن الأهم: هل هم يشاركون بالتعدي على البيئة بقطع المزيد من الأشجار أم لا؟ فعلى سبيل المثال في نهاية التسعينيات عند صدور القوانين البرازيلية بتفريم مقطعي الغابات في منطقة الأمازون بغرامات باهظة أو مغادرة البلاد فقد رحلت تلك الشركات الصينية من هناك حينها. وأيضاً في الصين إذا لم تتخذ إجراءات حاسمة تجاه من يقطع الأشجار فإن هذا سيؤدي للمزيد من التدهور البيئي هناك خاصة بعد ظهور الأمطار الحمضية وتلوث الهواء في أجزاء عديدة من البلاد.

هواء ملوث

في نوفمبر من كل عام تتغير الأجواء في شمال الصيني بين عشية وضحاها تغيراً كبيراً، يمتلئ الجو بالضباب الدخاني والسحب السوداء التي تحجب ضوء الشمس، ويمتلئ الهواء بروائح كريهة مثل أبخرة المصانع. وتتكون هذه السحب السوداء نتيجة إحراق الفحم (الذهب الأسود)، حيث يتم استخدامه في المنازل والمصانع بسببة تصل إلى 75٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة في الصين، كما أن المحطات التي تعمل بطاقة الفحم في الصين تحرق سنوياً حوالي 1,3 مليار طن فحم، كما أن التكنولوجيا المستخدمة في تلك المحطات قديمة للغاية وبالتالي فإنها تنتج طاقة غير نظيفة، ولذلك يتسبب ذلك الدخان في الكثير من التلوث والذي يزداد في فصل الشتاء.

كما أن الهواء الذي يستنشقه الصينيون يمتلئ بالرصاص والعديد

من الجسيمات الصغيرة الضارة والسخام والرماد المتطاير وثاني أكسيد الكبريت، ويزداد الأمر سوءاً بسبب أن الفحم المستخرج من الأراضي الصينية يحتوي على الكثير من مركبات الكبريت السامة، لا عجب إذن عندما نرى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت في هواء الصين هي النسبة الأعلى في العالم.

ورغم أن الصين تأتي دائماً في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في كل شيء، حتى نسبة التلوث؛ إلا أن الخبراء يتوقعون أنه بحلول عام 2020 ستكون الصين هي البلد الأكثر تلوثاً من باقي بلدان العالم.

يقول الباحث في شؤون البيئة (بيتر هيك): «إن عواقب هذا التلوث البيئي ستكون في غاية الخطورة على البشر والبيئة سواء في الصين أو الدول المحاورة لها».

وبعملية حساية بسيطة لقياس نسبة التلوث في الهواء الصيني نجد أنها مرتفعة للغاية لدرجة أن كمية السموم التي يستنشقهها الطفل هناك يومياً تعادل تدخين حوالي علبتين من السجائر، خمسة من أعلى عشرة مدن تلوثاً في العالم توجد في الصين: (قوانجتشو)، و(شنجهاي)، و(شيانج)، و(تيان)، و(بكين) المركز الأول في أعلى نسبة تلوث في العالم.

وكثيراً ما كان يتذمر رئيس الوزراء السابق (تشو رونج جي) من التلوث، وقال ذات مرة موجهاً حديثه إلى البيروقراطيين في بكين في ديسمبر 1999: «إن التلوث في بلدكم هذه ينقص من عمري خمس سنوات على الأقل»، وقد بلغ الـ75 ولا يزال حياً، بالرغم من موت العديد من مواطنيه بسبب تلوث الهواء، ووفقاً للبنك الدولي في الصين فإن حوالي 300,000 شخص

يموتون سنوياً من آثار تلوث الهواء في المدن الصينية. ويتسبب سوء الهواء في تلك المدن الكبرى بهطول أمطار حمضية تحوي على العديد من السموم المذابة، وتغطي تلك الأمطار الحمضية حوالي ثلث البلاد، ولكنها لا تتوقف عن حدود الصين فقط بل تنتقل بفعل الرياح الغربية نحو الشرق إلى كوريا واليابان، وتؤدي تلك الأمطار إلى موت الغابات وتلوث مياه البحيرات.

لكن تلك الدول المجاورة لا تمثل نهاية المطاف بالنسبة لانتقال التلوث عبر الهواء، فقد أجرى الباحثون العاملون في الاتحاد الدولي لأبحاث الغلاف الجوي أبحاثاً على انتقال التلوث عبر الهواء في عام 2004 ووجدوا أسراً في غاية الغرابة؛ وهو أن تلوث الهواء في الصين ينتقل حتى يصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليس على الساحل الغربي فقط ولكن حتى الساحل الشرقي أيضاً.

الآن أصبح واضحاً أن مشكلة تلوث الهواء في الصين ليست مجرد مشكلة محلية ولكنها مشكلة عالمية، ولكن البلدان المتضررة لم تتمكن من فرض أية عقوبات على الصين أو أن تجبرها على دفع ثمن تلويثها للبيئة، وبالتالي فإن كل تلك النداءات تظل فقط مجرد نصائح، وأهمها أنه ينبغي على الصين تقليل اعتمادها على الفحم.

يقول البروفيسور الأمريكي (جيفري ساكس): «في خلال السنوات القادمة سوف تتضاعف نسبة الكربون في الغلاف الجوي، وسوف يتسع نطاق التلوث مما سيؤدي إلى زعزعة استقرار المناخ والنظم الإيكولوجية في العالم».

ولكن ما البدائل النظيفة للفحم؟

هل تصلح الطاقة النووية كطاقة بديلة؟

بالرغم من أن الصين تعتمد على العديد من محطات الطاقة النووية وتبني المزيد منها إلا أن هذا لا يمثل سوى 4٪ فقط من الطاقة المستخدمة هناك، ولكي تحمل الطاقة النووية محل الفحم كبديل عنه فإنه يلزم بناء المئات من محطات الطاقة النووية في مختلف أنحاء البلاد، وبصرف النظر عن التكاليف الخيالية لهذا فإن هذا الأمر سيمثل خطراً كبيراً على البلاد.

هل تصلح الطاقة الطبيعية المتجددة كطاقة بديلة؟

للأسف رغم أن الطاقة الطبيعية المتجددة (كسلك المتولدة من الشمس والأنهار والرياح) طاقة نظيفة إلا أنها لن تستطيع سد ذلك الفراغ أو أن تحل محل الفحم في الصناعات الصينية.

ويقول (هيك): «نبغي علينا الاعتراف بعدم وجود بديل حقيقي في الأفق».

ويأتي في المركز الثاني لأسباب تلوث الهواء في الصين بعد الفحم: السيارات.

فوضى على الطريق

بتفرع الطريق الرئيس بين (يانجوميين ديا) و(بكين) إلى ثماني حارات، ولكن بداية من الساعة الرابعة والصف عصباً فإنه يمتلئ بالسيارات الخاصة والأجرة والحافلات الناقلة ويتوقف لعدة ساعات، ويصبح سائقو سيارات الأجرة في غضب: «كل يوم تقع نفس المشكلة، ببطء السير يجعل

من هذه الوظيفة عبأً ثقيلًا»، ثم يعرض على الركاب الذين يقلهم أخذ باقي المسافة سيراً على الأقدام لأن الوقوف ربما يطول لعدة ساعات.

تختنق بكين من كثرة الضوضاء والزحام والرائحة الكريهة، وتضاف يومياً حوالي 1000 مركبة جديدة على الطرق الصينية، وقد كان متوسط السرعة على الطرق الرئيسة في 1994 حوالي 45 كيلومتر/ساعة، وقد أصبح في أكتوبر 2003 حوالي 12 كيلومتر/ساعة، ومن يملك سيارة ويقودها في الصين فإنه يقطع بها مسافة تقدر بـ 47,400 كيلومتر في العام، وهذا الرقم يمثل ثلاثة أضعاف المسافة التي يقطعها قائد السيارة في أمريكا، ويرجع ذلك إلى العديد من الكيلومترات التي يهدرها الصينيون بدون فائدة.

يقول البروفيسور (تشانج جوفو) من جامعة (ياتونج) في بكين: «أرى في الكثير من الأحيان العديد من الأشخاص الذين يذهبون بسياراتهم الفارهة إلى أحد المطاعم لتناول وجبة عشاء هناك بينما هم يقيمون بالقرب منه». كما أنه من الصعب جداً الحصول على مكان فارغ للانتظار، فإن حوالي 300,000 سائق يعانون يومياً في بكين من عدم وجود أماكن انتظار لسياراتهم، حيث يقول (وانج ليانج) رجل الأعمال الصيني: «إني قد أضطر أحياناً إلى ركن سيارتي على بعد أميال من المكان الذي أود الذهاب إليه ثم أستقل سيارة أجرة للوصول إلى المكان الذي أريده وذلك لعدم وجود أماكن انتظار خالية».

وليس الوضع أفضل من ذلك في باقي المدن الصينية الأخرى، ففي (قوانجتشو) حركة المرور غير منتظمة، وفي (شنجهاي) - وبالرغم من انتباههم المبكر لتلك المشكلة المرورية منذ منتصف التسعينيات واتخاذ

الإجراءات اللازمة مثل إنشاء الكباري العلوية التي تجعل الطرق الرئيسية مزدوجة- ولكن مع ذلك أيضاً فإنهم يعانون من تزايد حجم حركة المرور. ولا ينظر صناع السيارات إلا للمستقل القريب فقط، فهم يريدون زيادة صناعاتهم وارتفاع مبيعاتهم بصرف النظر عن حجم المشاكل البيئية التي تنتج عنه. ويقول مدير شركة BMW (هيلموت بانكي): «بحسب دراسات أجريناها فإن من بين كل 1000 صيني فقط 6,6 يملكون سيارات، ووفقاً للمتوسطات العالمية والتي تمثل 133 سيارة/1000 نسمة فإن الصين ستحتاج لإنتاج ما يقرب من 163 مليون سيارة، ونأمل أن تنتج BMW الجزء الأكبر منها».

ولكن ترى ما هي العواقب الإيكولوجية التي ستنتج عن هذا؟ يقول (تشاي قوانج مينج): «ستكون فكرة مرعبة إذا أصبح لكل مواطن سيارة». ويتوقع المدير السابق لشركة البترول الوطنية الصينية CNPC: «إن حدوث هذا سيشكل خطراً للبيئة العالمية وسيؤدي إلى هلاك العالم».

وتتوقع السلطات الصينية انطلاق 140 مليون سيارة على طرقات البلاد بحلول عام 2020، وهذا سيشكل تهديداً إيكولوجياً لكوكب الأرض وغلافه الجوي.

ولكن هل يمكن وقف هذا؟

بالطبع لا، لأن الغرب نفسه يعطي نموذجاً سيئاً على ذلك حيث أن معظم الأمر هناك لديهم سياراتان، وهذا مما ساهم في حدوث مشكلة ثقب الأوزون، لذلك لا يمكن وضع قيود امتلاك من الغرب على الصينيين.

وتقف العديد من المدن في حالة عجز أمام هذا الوضع مثل شنجهاي التي حاولت تطبيق نظام إلكتروني شامل بداية من يونيو 2004 ولكن لأن

كل شخص يدفع ما يعادل 1700 يورو ويمكنه الحصول على سيارة؛ لذا فلم تحد تلك النظم الإلكترونية هناك؛ وبالتالي لم تحل المشكلة. والاحتمال الوحيد لمنع انهيار النظام الإيكولوجي العالمي هو إيجاد تقنية حديثة يمكننا من خلالها استبدال وقود البنزين الضار بالبيئة بوع آخر من الوقود أكثر ملاءمة للبيئة مثل الهيدروجين.

وقد أثار هذا الموضوع اهتمام العلماء، وفي ربيع 2004 في شنغهاي تمت إقامة ورشة عمل لهذا الموضوع، وقدم علماء الغرب في أثنائها العديد من الورقات البحثية حيث قالوا فيها: «نظراً للتأثير العالمي الذي سوف يحدث بزيادة عدد السيارات الصينية فإننا نضع رؤية مستقبلية لتخطي نوعية المحركات القديمة للسيارات التقليدية والدخول نحو تكنولوجيا المستقبل عن طريق استبدال الطاقة بخلايا هيدروجينية نظيفة».

لكن ما مدى واقعية هذا الأمر؟

ويقولون أيضاً: «وبالرغم من كونها فكرة مثيرة للإعجاب إلا أن تطبيقها ليس سهلاً؛ لأن هذه التكنولوجيا الحديثة ستكون مكلفة للغاية». لكن ليس لدى الصين خيار آخر سوى الاعتماد على هذه التكنولوجيا الجديدة. وسوف يكون الصينيون في سباق حقيقي مع الزمن في هذا التحدي مثل كافة التحديات البيئية الأخرى التي تواجه بلادهم.

التصحر قادم

في جميع أنحاء المدن الصينية الكبرى توجد على الطرقات الرئيسة العديد من اللوحات الإعلانية الضخمة التي تعلن عن ملاعب للعب

الجولف. ويأتي إلى هناك لاعبو الجولف العمالقة مثل الأسترالي (جريج نورمان)، حيث توجد العديد من ملاعب الجولف الجميلة وخاصة في المدن الجنوبية مثل (ستشن).

الجولف في الصين...!!! نعم في الصين، إن هذا يثير الدهشة إذ أن تلك الرياضة خاصة بالمجتمعات الغنية والمترفة؛ بينما لا تزال الصين دولة صاعدة. وقد أنشئت في أثناء الـ 20 عاماً الماضية حوالي 200 ملعب جولف، حيث يوجد في إقليم (حواندونج) وحده حوالي 60 ملعباً، وحول شنجهاي 20 ملعباً، وفي بكين حوالي 20 ملعباً أيضاً.

كما أنه من المخطط إقامة حوالي 600 ملعب آخر!، وهذا شيء غير معروف؛ حيث أن معظم ملاعب الجولف في الصين تم إنشاؤها بصورة غير قانونية، فقط 5٪ منها تمت الموافقة على إنشائها من قبل السلطات.

ويوجه البيروقراطيون اللوم في إقامة تلك الملاعب التي يطلقون عليها (الأفيون الأخضر) حيث تلتهم مساحات شاسعة من الأراضي، وينظرون نحو هذا الموضوع من وجهة نظر صراع طبقي ضد رياضة النخبة الغربية، ويشيرون إلى مسؤولية هؤلاء الأغنياء في تدمير العديد من الهكارات من الأراضي الثمينة.

والأرض الخصبة في الصين نادرة، ولن تصدق هذا إلا بعد النظر إلى خريطة الصين، فبالرغم من كون الصين هي رابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (بعد روسيا وكندا)، ولكن معظم أراضيها مناطق جبلية أو صحراوية ولذلك لا فائدة ترجى من تلك المناطق في البناء أو الزراعة. ويقول عالم البيئة (بيتر هيك): «لم يعد يبقى للصينيين سوى جزء صغير

من بلدهم تزدهم فيه كل أنشطتهم الاقتصادية والصناعية والزراعية وهذا لا يمثل سوى ربع مساحة الصين».

وحتى تلك المجالات الحيوية فإنها آخذة في الانكماش، لأن الصحراء في حالة تمدد واتساع مستمر، حيث أن ربع مساحة البلاد مناطق صحراوية، وهي في ازدياد مستمر كل عام، ولاسيما في منطقة الشمال الغربي، حيث كانت مساحة الأراضي الصحراوية هناك في السبعينيات 1560 كيلومتر مربع ثم أصبحت في التسعينيات 3436 كيلومتر مربع.

وتقترب الصحراء من بكين، وفي مايو 2000 قد أثار هذا الموضوع حفيظة رئيس الوزراء الصيني آنذاك (تسو رونج جي) حيث أجرى استطلاع رأي للعلماء حول نقل العاصمة من بكين ولكنهم طمأنوه بأنه من المستبعد أن تحتل الصحراء بكين.

وتدعى هذه الظاهرة (التصحّر)، حيث تنتقل الرمال لتحول المناطق المفتوحة مثل ملاعب الجولف إلى مناطق صحراوية وهذا على حساب الحقول والمزارع والأراضي الخصبة ولذلك فقد بدأت الحكومة في عام 2003 حملة ضد تلك المناطق غير القانونية ومكنت من استعادة حوالي أكثر من 5000 منطقة.

وقد أثمرت تلك الحملة الحكومية عن نجاح واضح حيث بدؤوا في برنامج إعادة تشجير البلاد، ورافق تلك الحملة العديد من الشعارات الدعائية مثل: (التشجير من أجل غد أفضل). وقد وضعوا خطة لزراعة حوالي 42 مليار شجرة جديدة في العشرين عاماً القادمة، ويعد هذا البرنامج أكبر عملية تشجير في البلاد.

ولا تعد العواصف الرملية ظاهرة جديدة على الصين؛ فهي تعود لأكثر من 1000 عام مضى، ولكنها أخذت تتزايد في الآونة الأخيرة، وقد زادت مرات حدوثها على سكان بكين منذ عام 2000 بمعدل 13,4 عاصفة سنوياً.

مقلب قمامة العالم

(قويو)، بلدة تعداد سكانها حوالي 100,000 نسمة، وتقع في جنوب مقاطعة قوانغدونغ، وعبر كل الازدهار الاقتصادي للبلاد فإن (قويو) لا تحصل سوى على الجانب المظلم فقط.

إنها مقلب قمامة الدولة، وهي أيضاً بمثابة مجمع لنفايات من جميع أنحاء العالم تقريباً، فمنذ التسعينيات وتلك البلدة الصغيرة تستخدم للتخلص من النفايات الإلكترونية.

تتراكم في شوارع وساحات (قويو) أجهزة الكمبيوتر القديمة واللاب توب والشاشات أطمان كثيرة من تلك النفايات الإلكترونية، وفي مقابل حوالي 2 يورو في اليوم تتسلخ أيدي العمال المهاجرين من المقاطعات الغربية ويتعرض جهازهم التنفسي لخطر شديد عن نقل تلك النفايات، لأنهم يقومون بعمل حظير عند إحراق ودفن تلك النفايات التي تحتوي على العديد من المواد السامة مثل الرصاص والكاديوم والفسفور ويتح عن إحراقها ودفنها تسمم الهواء والترمة والمياه.

ولكن من ناحية أخرى فإن بعض المواد في تلك النفايات يتم إعادة تصنيعها ليستخرج منها النحاس والبلاتين وحتى الذهب.

وبالرغم من أن تجارة الخردة مشهورة في جميع أنحاء العالم؛ ولكن

الدول الصناعية الكبرى تتعد عن تلك الأعمال الأقل أهمية، ولأن العمل في إعادة تصنيع الخردة يؤثر على الجذب السياحي للبلاد لذا فقد فضلوا الإلقاء بنفاياتهم إلى دول أخرى والتفرغ لأعمال أهم.

وقد نشطت صناعة الخردة في الصين في السنوات الأخيرة، وكان أحد مراكزها الرئيسة في (قويو) وآخر في مدينة (تايتشو) التابعة لمقاطعة (تشجيانج)، ويجري تفرغ النفايات الإلكترونية للكوريين واليابانيين في (تايتشو)، بينما تذهب نفايات أمريكا وهونج كونج وباقي الدول المجاورة إلى (قويو).

وفي واقع الأمر فإنه من غير المسموح تصدير تلك النفايات السامة طبقاً لاتفاقية (بازل)، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية هي واحدة من الدول المتقدمة القليلة التي لم توقع بعد على تلك الاتفاقية، ويتمكن الأمريكيون من تصدير نفاياتهم السامة طالما يمكنهم الدفع في المقابل، وعلى الرغم من الحظر المفروض لنقل تلك النفايات إلا أن أكثر النفايات الإلكترونية في العالم ينتهي بها الأمر في الأراضي الصينية.

ويومياً تنتقل مئات الشاحنات التي تحمل تلك النفايات من مخلفات المصانع الضخمة نحو (تايتشو)، كما أن جو مدينة (قويو) يمتلئ بالروائح الكريهة بسبب الأحماض والكابلات المتفحمة.

ونظراً لموافقة الصين على تلك الأعمال، وتراخي قوانين حماية البيئة الدولية، فإن الصين تصبح بشكل متزايد نقطة جذب لجميع أنواع تلك الصفقات المشبوهة، وتقول الكاتبة الأمريكية (إليزابيث إيكونومي) في كتابها (تدفق النهر الأسود): «إن الصين هي الوجهة الاستثمارية الأشهر

لأكثر الصناعات الملوثة في عصرنا».

وبمساعدة من البيروقراطيين تستخدم الشركات والمصانع في كوريا وتايوان وهونغ كونغ الصين للتخلص من نفاياتهم، وتقول (إليزابيث) أيضاً: «إن ضعف قوانين الحفاظ على البيئة وعدم تنفيذها سبب رئيس لعدم تحويل المصانع والشركات منتجاتها إلى منتجات صديقة للبيئة». وقد قامت شركتي باير وباسف الألمانيتين للكيمياويات بإنشاء استثمارات ضخمة في الصين، وأقاموا هناك العديد من المشاريع المخالفة لقوانين البيئة، ولكن مديري الشركتين ينفون هذا قائلين: «إننا نطبق هنا نفي المعايير البيئية التي تطبق في ألمانيا»، ولكن من يمكنه التحقق من ذلك؟ وكالة حماية البيئة مثلاً...؟

كيفية تفعيل السياسة البيئية؟

يتم اختصار السلطة الحكومية المسؤولة عن شؤون البيئة في الصين بـ SEPA⁽¹⁾ وهذا الاسم سار منذ عام 1998، ولأن حماية البيئة أمر في غاية الأهمية فقد أضيفت تلك الوزارة المختصة بهذا الشأن وهي تعمل بكفاءة حتى الآن.

ويعمل في SEPA 270 موظفاً، ولكن البعض يتساءل عن مدى فعالية تلك المجموعة الصغيرة من الناس لهذه المهمة الضخمة، وأرجو ألا يسيء البعض فهمي؛ فإن الصين قد حققت الكثير من الإنجازات في مجال

(1) State Environmental Protection Administration - أي وزارة الدولة لشؤون البيئة

حماية البيئة وخاصةً إذا ما قورنت بالوضع السابق تحت حكم (ماو)؛ عندما كان الشيوعيون شيوعيين، حيث كان البعض يعتقد بقوة الإنسان اللامتناهية، ونجد هذا في بعض كلمات (ماو): «ينبغي أن يتصر الإنسان على الطبيعة»، ولكن هذا كان خطأ فادح؛ فقد تضرر البشر والصينيون على وجه الخصوص نتيجة تعاملهم السيئ مع الطبيعة.

وقد بدأ تاريخ السياسة البيئية بالفعل في الصين منذ عام 1972، حينما عقد المؤتمر البيئي الأول للأمم المتحدة في أستوكهلم، وقد كان الصينيون يرون وقتها أن التلوث البيئي العالمي قد تسببت فيه دول العالم الرأسمالي الصناعي.

لقد قاموا بإرسال وفد مكون من ثلاثة أعضاء إلى العاصمة السويدية، كان أحد أعضاء ذلك الوفد هو: (كو جي بنج)، وقد كان تلميذاً لرئيس الوزراء وقتها؛ (تشوي إنلاي) في منتصف السبعينيات، وقد تحدث في المؤتمر عن المشاكل البيئية التي تواجه بلاده خاصةً بعد انفتاحها على العالم بصورة أكسبته احترام الحضور الأجانب.

التقى (كو) مؤخراً في بكين بـ(موريس سترونج) الكندي الذي رافقه في مؤتمر أستوكهلم للبيئة منذ سنوات، وناقشا التقدم الذي تم إنجازه بعد 30 عاماً، وفي الوقت الذي كان يتقد فيه (كو) الصين كان يرى (سترونج) الغربي أن الصين قد حققت تقدماً كبيراً.

ترى أيهما كان على حق أكثر؟ ربما كلاهما، فعند النظر للوهلة الأولى نجد أن الصين قد توسعت للغاية في السياسات البيئية منذ أستوكهلم 1972، ولكن أيضاً فإن هذا لا ينفي وجود العديد من المشاكل البيئية، وهنا يأتي

انتقاد (كو) بسبب عدم التوازن بين التوسعات الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

وتشتد هناك الحاجة للعديد من القوانين البيئية الصارمة، وبالرغم من وجود العديد من القوانين المتقدمة بالفعل في حماية البيئة إلا أنها قد أصيبت على اللوائح مؤخراً، وبدون دراسة جيدة، (باول زودينج) الخبير البيئي الألماني في الوكالة الألمانية للتعاون التقني في بكين؛ يقول: «هذا هو ثمن سرعة الصعود الصيني، حيث أدى إلى عدم اتساق قوانين حماية البيئة وتناقضها مما يسهل خرقها».

وبالإضافة لذلك فإن هناك مشكلة أخرى؛ حيث يقول الخبير البيئي (بيتر هيك): «إن قوانين البيئة الشاملة المماثلة لتلك النوعية يتم تنفيذها في الغرب بشكل كامل وبحزم شديد»، بينما نجد أن الحد الأقصى للعقوبة في الصين على جريمة الإضرار بالبيئة غرامة مالية لا تزيد عن 10,000 يورو.

وتدرك القيادة السياسية وجود العديد من المشاكل ولكنها تحاول دائماً أخذ خطوات في هذا الموضوع، وفي كلمته أمام مجلس النواب في 2004 وعد (ون جيا باو) بالتنمية البيئية الشاملة وأنه سوف يتم اعتماد موازنات لمشاريع حماية البيئة تناسب مع النمو الاقتصادي.

وبدون شك فإن الحكومة لا تتحدث فقط بل تعمل أيضاً، فقد قامت بضخ وتوفير الكثير من الأموال لحماية البيئة، ويقدر إجمالي ما تنفقه على هذا سنوياً بحوالي 1,3٪ من إجمالي الدخل القومي للبلاد، ولكن مازال هذا غير كافٍ، حيث يرى علماء البيئة الصينيين أنفسهم أن هذا المبلغ يجب أن يصل إلى نسبة 2,2٪ من إجمالي الدخل القومي.

جنة أم ججيم أم فوضى- ثلاثة سيناريوهات

أصدقاء الأرض، والسلام الأحضر، والصندوق العالمي للطبيعة والعديد من المنظمات البيئية العالمية الموقرة قد أصبح لديها بالفعل مكاتب عمل في بكين، هذا إلى جانب عدد لا يحصى من الجماعات البيئية المحلية التي أسست منذ منتصف التسعينيات، ويقدر عدد تلك المنظمات البيئية غير الحكومية في الصين بأكثر من 1000 منظمة.

وجميع تلك المنظمات تلعب دوراً هاماً ومتزايداً في السياسة البيئية الصينية، ودائماً ما يثيرون إلى أوجه القصور هناك؛ ويعبرون عن ذلك بقوة عبر كل وسائل الإعلام، حتى أنه لم يعد أحد فوق مستوى الانتقاد من تلك المنظمات (الحضراء)، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الصحفيين المهتمين بشؤون البيئة حيث يثيرون تلك المواضيع في حملات صحفية موسعة.

وبالنسبة للكاتب (اليزايث إيكونومي)؛ فإن تلك الحركات تمثل بادرة مشجعة للغاية حيث أنه يمكن التواصل من خلالها إلى نقطة تحول في سياسة الصين البيئية. وأضافت أيضاً في كتابها (امتداد النهر الأسود) أنها تتوقع حدوث واحد من بين ثلاثة سيناريوهات مستقبلية خلال العقود القادمة للبيئة والاقتصاد في الصين:

(الصين الخضراء)، هكذا دعت إيكونومي إحدى نظرياتها الثلاث والتي تراها أجملهم من خلال المشاهد التالية:
ظهور وانتشار ذلك النمط النموذجي للحفاظ على البيئة في العديد من المدة الأخرى.

إطلاق قطارات ذات سرعة عالية تربط شجهايي بباقي المدن من حولها. التعاون بين شركات السيارات الصينية والعالمية في إنتاج سيارات موفرة للطاقة.

ترك الزراعة اليدوية واستخدام المزارعين المنتجات العضوية الآمنة. توليد طاقة كبيرة من السدود المائية لاستخدامها كمصدر طاقة بديل ونظيف للغاز والفحم.

زيادة الاهتمام بالمناطق الغربية في الصين والتي تعاني من تدهور بيئي شديد.

التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية.

اتخاذ القضايا البيئية دوراً أكبر في برامج الانتخابات المحلية.

الإصلاح البيئي المتزامن مع الإصلاح السياسي وقيام تعددية حزبية. بينما تطلق إيكونومي اسم (الانهيار البيئي) على السيناريو الأكثر تشاؤماً، وتبدأ أطروحتها تلك بانهيار الاقتصاد الصيني وعدم زيادة نسبة معدلات النمو عن 7٪، حيث تكون النتيجة المتوقعة لذلك هي: ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الاضطرابات الاجتماعية، وأحداث عنف وتخريب، حيث قد يتسبب التجاهل المستمر لقوانين البيئة في حدوث كل ذلك.

وبين هذين النقيضين يقع السيناريو الثالث، وهو: الاستمرار على نفس الوضع الحالي، واستمرار الأعمال التجارية بنفس الشكل المعتاد، والجهود المتواصلة من الحكومة لمحاولة حماية البيئة والحفاظ عليها؛ ولكن هذا سيزيد من تورطها والاتجاه بالبلاد نحو وضع أكثر فوضوية وبالتالي

حدوث اضطرابات اجتماعية هائلة.

وللأسف فإن هذا السيناريو الأخير يبدو أكثرهم واقعية، حيث يقول (بيتر هيك): «يمكننا من خلال رصد التاريخ البيئي الصيني المعاصر استنتاج الأوضاع المستقبلية له، حيث يبدو أنهم لن يتمكنوا هناك من تحقيق التنمية البيئية المطلوبة»، لكن (هيك) فصل سياسة الصين البيئية عن النمو الاقتصادي هناك.

لذا فإنه ينبغي على الحكومة التوجه أكثر نحو حماية البيئة واستخدام طاقة نظيفة لتحقيق تنميتهم الصناعية الكبرى، وإلا سوف تكون الصين بذلك قد وضعت أقدامها في: «نفس الطريق الذي سلكه البلدان المتقدمة» نحو كارثة بيئية كبرى.

الفصل الثامن

العملاق الجائم

هجوم الصين على أسواق المواد الخام الأولية

«أصبحت الصين تستورد مؤخراً كميات ضخمة من الحبوب الغذائية بشكل يمكنه التأثير على أسعار السوق العالمية وإصابتها بارتفاع هائل غير مسبوق»

ليستر براون

المدير السابق لمعهد وولدوتش

كان قائدو السيارات غاضبين بشدة من الارتفاع المفاجئ لأسعار البنزين عام 2005، عندما قفز سعر برميل النفط لأكثر من 70 دولاراً حيث أنه لم يصل إلى هذا الرقم منذ سنوات عدة مضت بعد أزمة النفط العالمية سنة 1973، وعللت شركات النفط بسبب تصاعد الصراع المستمر في منطقة الشرق الأوسط، والأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وكانت الصين بالطبع واحدة من تلك الدول المتعطشة للنفط.

وبعد الازدهار الذي شهدته الصين في المجال الاقتصادي؛ لم تعد كافية ذاتياً في مجال الطاقة، وبالتالي فإنها تسعى للحصول على المزيد من النفط عن طريق شرائه من الأسواق العالمية، وأدى الطلب المتزايد من الصين إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، ولأن الاقتصاد الصيني ينمو سنوياً بمعدل من 7 إلى 9٪ لذا فهم يحتاجون دائماً إلى المزيد من النفط.

وهكذا فإن الصين تلعب دوراً كبيراً في ارتفاع أسعار النفط العالمية، يقول (يو جياو) - الباحث في شركة سينوبك للنفط: «هناك العديد من العوامل الأخرى التي تسبب في ارتفاع أسعار النفط، منها تغير أسعار العملات، وخطر الهجمات الإرهابية، والحروب». ولكن في الحقيقة فإن كل ما ذكره لا يتوقف عليه ارتفاع أسعار النفط إلا بنسبة 50٪ فقط بينما تكون الـ 50٪ الأخرى بسبب تعطش الصين المتزايد للنفط الذي تعتمد

عليه في العديد من صناعاتها وهذا بحسب إحصائيات قام بها خبراء في وكالة الطاقة الدولية.

ولم يجلب علينا عام 2005 ارتفاع أسعار النفط فقط ولكن أيضاً العديد من المواد الخام الأخرى ارتفع سعرها بعد الهجوم الصيني عليها وبالتالي فقد ارتفعت أسعارها العالمية، وهذا ما حدث مع صناعة الصلب حيث أنه يعد عماد الصناعة والعنصر الثاني الأكثر أهمية للبلدان الصناعية والمتقدمة. وكما هو الحال مع الصلب والنفط فقد أدى ارتفاع أسعارهم إلى ارتفاع أسعار باقي المواد الخام والسلع الاستهلاكية بين عامي 2003 و2005 بشكل هائل، مثل: النحاس والقصدير والفحم وأيضاً الذهب والبلاتين وحتى الحبوب الغذائية مثل الذرة وفول الصويا، فقد أصبح الصينيون يشترون من كل شيء، وبكميات هائلة، حتى إنهم قد لجؤوا مؤخراً إلى استيراد مئات الأطنان من الخردة لكي يستغلوها كمواد خام أولية حيث تشتد الحاجة إليها في عمليات التصنيع.

(شفت بالمكسفة)؛ هذا ما يطلقه المحللون الاقتصاديون على الصينيين الذين يجمعون المواد الخام من كل الأسواق العالمية بالرغم من ثراء بلادهم بمختلف أنواع المواد الخام الأولية، وعلى سبيل المثال؛ كان إنتاج الصين من محاصيل الحبوب منذ سنوات قليلة كاف لإطعام 1,3 مليار نسمة، ولكن منذ عام 1996 أصبحت الصين تستورد المزيد من الحبوب الغذائية.

وكذلك النفط عند اتخاذهم كمثال نجد أنه يحق بالعديد من آباره هناك جفاف كبير بينما لا يتم اكتشاف المزيد من مابعه، كما أنه سلعة لا يتم نقلها إلا تحت ظروف خاصة جداً، لذلك فقد تعين على الصينيين النظر

خارج حدود أراضيهم، وممكنوا من عقد صفقات تراء للنفط من أفريقيا وأمريكا الجنوبية ولكن تلك المصادر الجديدة ما زالت غير قادرة على سد حاجتهم لذلك فهم الآن يتطلعون نحو منطقتي وسط آسيا والشرق الأوسط، وهما منطقتان مليتان بالصراعات الإقليمية والتدخلات الأمريكية - كونها أيضاً من أكثر البلدان تعطشاً للنفط - وقد تلجأ أمريكا أحياناً إلى استخدام القوة العسكرية، ولذلك فإنه من الممكن أن تخوض الصين حروباً في سبيل التكالب العالمي على النفط، والأمر نفسه ينطبق على باقي السلع الأخرى من خلال حاجة الصين المتزايدة إلى المواد الخام والصراع العالمي على الموارد.

من يطعم الصين؟

قد أثار تلك القضية المهمة في عام 1994 (ليستر براون) رئيس معهد وولدوتش لحماية البيئة، والحواب على هذا السؤال هو أن الصين لا يمكنها الاكتفاء ذاتياً من المحاصيل الغذائية، ولذلك فإن الصين تعتمد كثيراً على واردات الحبوب من الخارج، ويعقب براون على كلامه قائلاً: «قد أدى الهجوم الصيني على أسواق الحبوب الغذائية العالمية إلى زيادة أسعارها بشكل لم يسبق له مثيل».

وفي الحال قام المسؤولون في بكين بالرد على ذلك السيناريو المروع لبراون، حيث عقدت وزارة الزراعة الصينية في اليوم التالي الموافق 25 أغسطس 1994 مؤمراً صحفياً؛ وقام نائب الوزير (ون باورو) بالرد على أفكار براون بأن الصين ليست لديها أي ثغرات في إنتاج محاصيل الحبوب

الغذائية، وأصبحت هذه هي السياسة الصينية حتى اليوم. ومن الطبيعي ألا تعترف الحكومة الصينية بوجود مشاكل في نظام التغذية لأنها مسألة في غاية الحساسية بالنسبة للصين من عدة قرون - حيث أنه من الملاحظ تكرار حدوث العديد من المجاعات لديهم - ويضيف براون قائلاً: «تعتمد الصين في تلبية جزء كبير من احتياجاتها الغذائية على الخارج، ولكن يصعب (في الصين) تقبل ذلك الأمر داخلياً من الناحية النفسية والوضع السياسي الدولي».

وقد أثبت براون بالفعل وجود نقص في الغذاء لدى الصين؛ بسبب تغير العادات الغذائية مع زيادة الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي. المزيد من اللحوم والدواجن والمنتجات الحيوانية، وكل هذا يتطلب المزيد من الحبوب الغذائية، وبناءً على العديد من التجارب المتخصصة وجدوا أنه يلزم توفير كيلو جرامين من الحبوب للحصول على كيلو جرام واحد من لحم الدواجن، وأربعة كيلو جرامات من الحبوب لكل كيلو جرام من لحم الخنزير، بينما يتطلب إنتاج كيلو جرام من اللحم البقري سبعة كيلو جرامات من الحبوب. وبينما يستهلكون في الصين حوالي 200 مليون طن من الحبوب سنوياً وكلف للماشية والدواجن؛ فإنهم يحتاجون إلى 300 مليون طن للبشر.

والسؤال الأهم هو: إذا كان احتياج الصين للحبوب الغذائية في حالة ازدياد؛ فلماذا لا تزيد كميات إنتاجها هناك؟ وهنا يطرح براون تساؤلاته حول الأراضي الصالحة للزراعة هناك وأعداد المزارعين الذين يهجرون الزراعة، ويتوقع أنه بحلول عام 2030 ستزداد واردات الصين من الحبوب بشكل كبير للغاية حيث ستصل إلى ضعف الصادرات العالمية للحبوب الآن.

اليوم وبعد أكثر من عشر سنوات على أبحاث براون نرى أن أجزاء كثيرة من توقعاته قد تحققت بالفعل، فمساحة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في الصين تقل عاماً بعد عام حتى وصلت إلى 500,000 هكتار، وزيادة نسبة ملوحة التربة وجفافها، وتحويل العديد من الأراضي الصالحة للزراعة إلى مناطق صناعية، وهجرة الفلاحين نحو المدن الصناعية.

ويحذر (هوانج جيكون) -مدير مركز البحوث الزراعية والسياسية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية- من عدم الإسراع في إعادة زراعة محاصيل الحبوب الغذائية وأن هذا سيمثل خطراً كبيراً في المستقبل.

وقد استخدمت الصين أراضي جيرانها في أوقات حدوث أزمات غذائية ومجاعات؛ حيث قاموا بزراعة 7000 هكتار في كازاخستان، و5000 هكتار في لاوس، وكان العمل يجري في كلتا المنطقتين بأيدي مزارعين صينيين.

وقد انخفض إنتاج الحبوب - كما توقع براون أيضاً - سنة بعد أخرى، فوفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الصناعة الصينية فقد كانت الصين تنتج حوالي 512 مليون طن من الحبوب عام 1998 وهذا بالطبع يعد محصولاً وقيماً، ولكن هذا الرقم انخفض ليصبح 435 مليون طن بحلول عام 2003، ولذلك فقد اتهمت الحكومة الصينية بالفعل إلى استيراد الحبوب من الخارج كما حاء في تقرير (ليستر براون) حيث تحولوا للشراء من أستراليا وأمريكا وكندا.

وبسبب زيادة الطلب الصيني على الحبوب فإن أسعارها العالمية تزيد في المقابل بمعدل 20٪ سنوياً، وبالرغم من استيراد الصين لـ 3٪ فقط من متطلباتها الزراعية؛ إلا أن هذه النسبة تنمو سنوياً وترتفع معها أسعار كل المواد الغذائية لدينا.

فصل مظلم

في أحد مصانع النسيج في نينجيو (مدينة الخمسة ملايين نسمة) والتابعة لمحافظة تشيانج المجاورة لشنحهاي، يسأل صاحب المصنع الألماني (أولريش ميدر) المحاكم الصيني الجنرال (جيمس): «متى سوف يصل إلينا مولد الكهرباء الجديد؟»، فيجيب جيمس: «في غضون ثلاثة أسابيع»، يتذمر (ميدر) آملاً أن يكون هذا هو الموعد النهائي لوصوله، حيث أن لديه أكثر من 800 شخص يعملون في مصنعه الذي ينتج السراويل والتنانير والمعاطف ثم يصدرها لشركات أزياء أوروبية.

في المساء كان يجلس (ميدر) في أحد المطاعم البسيطة التي تقع بجوار المصنع مباشرة، وكان الجو حاراً، والمروحة تدور، والتليفزيون يعرض مقاطع من أوبرا السواب الصينية، وفحاة...!! يصمت التليفزيون وتتوقف المروحة وتنطفئ الأنوار.

كان ميدر يتناول طعامه الروتيني الأسماك والخضار بتلك العصي الصينية، ثم صاح قائلاً عندما انقطعت الكهرباء: «نحن نحيا لكي نعاني دائماً من سوء الحظ».

بعد حوالي ثلاث دقائق عاد التيار مرة أخرى، غالباً يتطلب الأمر وقتاً أكثر من ذلك حتى يعود مجدداً، لأن في فصل الصيف يتم تشغيل الملايين من أجهزة تكييف الهواء ربما لعدة أيام متواصلة في بعض الأحيان.

والأسوأ من مفاجأة انقطاع الكهرباء، أن المرء ينبغي عليه أن يظل ساكناً في الظلام لا يكاد يتلمس طريقه، بينما لا يعلم إلى متى ينتهي هذا الظلام الإجمالي؛ هل ثلاث دقائق أو ثلاث ساعات أو ربما ثلاثة أيام..!

وتوجد أسباب عديدة أخرى لانقطاع التيار المتزايد هناك، أحد أهمها هو النمو السريع للتصنيع الصيني، حيث يزيد طلب واحتياج السوق على العرض المقدم، وبالتالي يؤدي ذلك إلى استهلاك كبير للطاقة، وبالإضافة لذلك فإن المستهلكين أصبحوا يعتمدون بشكل أكبر على تلك المنتجات التي تعمل بالطاقة؛ فعالية الأسر الصينية أصبح لديهم تليفزيون وثلاجة، هذا بالإضافة إلى الطلب المتزايد على مكيفات الهواء، ومنذ عدة سنوات واستهلاك الصين للطاقة ينمو سنوياً بنسبة 15٪.

وسوف يستمر ذلك كما يتوقع البروفسير الألماني الخبير بالشؤون الصينية في جامعة برلين (ساند شنايدر) قائلاً: «إذا نظر أحد نحو النمو الذي ظهر به الاقتصاد الصيني خلال الـ15 عاماً الماضية ثم نظرنا الآن فإننا لا نجد لديهم من الطاقة ما يكفي لإمام هذا النمو».

وحتى الآن لم تنزل هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب، وبحسب العديد من الخبراء مثل مستشار الطاقة في بكين (جيم بروك) فإن الطلب على الطاقة في الصين يزيد عن الموجود بحوالي 11٪ وهذا يفسر سبب الانقطاع المتزايد للكهرباء في 21 مقاطعة من بين الـ35 هناك.

كما أن هناك أيضاً بعض المصانع التي تم إغلاقها بشكل مؤقت بسبب نقص الطاقة، وكذلك تعطل إشارات المرور وإظلام غرف المعيشة، وقد أرسل بعض طلاب الصف الثانوي من مقاطعة تشجيانغ شكوى إلى السلطات المختصة من أنهم لا يستطيعون عمل واجباتهم المنزلية بسبب كثرة انقطاع التيار الكهربائي، وقام بالرد عليهم (شو دينج مينج) رئيس مكتب التنمية الوطنية للطاقة بقوله: «وأنا أيضاً قلق جداً بسبب هذا».

وتحاول السلطات العمل على إنشاء أنظمة قصيرة الأجر عن طريق بناء العديد من محطات توليد الكهرباء ذات المدى المتوسط. كما تم إطلاق حملة للدعوة إلى توفير الطاقة، وبدأتها شنجهاي، وتشمل تلك الحملة استخدام أجهزة التكييف في المكاتب والمنازل فقط إذا ارتفعت درجة الحرارة عن 26 درجة مئوية، كما تعمل أجهزة التكييف في المطاعم لمدة 16 ساعة فقط وتغلق باقي اليوم، وكذلك طلب من بعض المصانع في شنجهاي وحولها التحول للعمل في نوبات ليلية أو الإغلاق لمدة يومين أسبوعياً.

في بكين في صيف 2004 تم منح عمال 6389 مصنع ومؤسسة إجازة طارئة بسبب ارتفاع درجة الحرارة لمدة أربعة أسابيع - من 15 يوليو حتى 15 أغسطس - لأنها كان أعلى درجة حرارة تشهدها البلاد.

وفي الصيف الماضي رأينا منظرًا أكثر غرابة؛ فقد حلقت طائرات في سماء شنجهاي وبدأت في إلقاء مواد تكوّن غيومًا صناعية، وكانت تلك المواد عبارة عن الملح ويوديد الفضة والثلج الجاف حيث يكون هذا المركب عند إطلاقه على ارتفاع معين من سطح الأرض سحباً تؤدي إلى هطول أمطار صناعية تساعد في تبريد حالة الغليان التي تشهدها البلاد، وقد بلغت تكلفة تلك الأمطار الصناعية حوالي 500,000 يورو.

وتعد كل تلك الإجراءات السابقة مثل قطرة في دلو، كما اتخذت أيضاً المزيد من إجراءات توفير الطاقة حتى يتم التخفيف من حدة المشكلة قليلاً، كذلك هناك حاجة شديدة إلى زيادة الجهود الرامية إلى التوجه نحو مصادر طاقة بديلة (مثل: طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والمد والجزر) وإنشاء

محطات جديدة لتوليد الكهرباء.

وتتسارع اليوم عمليات بناء محطات توليد كهرباء جديدة في الصين، حيث يتم هناك الآن إنشاء 70٪ من محطات توليد الكهرباء الجديدة في العالم ضمن برنامج التوسع الهائل الذي أعلن عنه (تو دينج مينج) حيث قال: «إن محطات توليد الطاقة الجديدة التي بنيت في الصين عام 2004 تعادل حوالي نصف الطاقة المولدة في بريطانيا العظمى».

كما أن هناك أيضاً محطات الطاقة النووية حيث تحاول الصين اللحاق بركب استخدام تطبيقات الطاقة النووية بشكل آمن، حيث أعلنت (تشانج هو اتشو) رئيس هيئة الطاقة الذرية في الصين أنه بحلول عام 2020 سيكون قد تم إنشاء مالا يقل عن 27 محطة طاقة نووية.

ولكن حتى ذلك الحين فإن الصين مازالت لا تعتمد على الطاقة النووية إلا بنسبة 4٪ من احتياجاتها، وهذا قليل إذا ما قورن بالمعدل العالمي البالغ 17٪ ولذلك فإن الصين سوف تظل تعتمد على الفحم والنفط بشكل متزايد.

التعشش للنفط

(داتشينج)؛ مدينة صينية ذات تاريخ نضالي كبير، تقع في أقصى الشمال بالقرب من الحدود الروسية، ويعمل أهلها في استخراج النفط في ظل تلك الظروف الجوية القاسية حيث تكون ذات برد قارس في الشتاء وحر شديد في الصيف.

يعمل هناك حوالي 90,000 شخص في استخراج النفط الذي يكفي ثلث

احتياجات البلاد هناك. حيث كان يتم استخراج حوالي 50 مليون طن من النفط عام 1997 ولكن انخفض هذا الرقم ليصل إلى 40 مليون طن عام 2003 كما أنه من المتوقع أن يصبح 30 في عام 2010 ثم يصل إلى 20 مليون طن بحلول عام 2020.

على أن بحث الصين عن منابع جديدة للنفط داخل بلادهم قد أخذ يزداد، خاصةً في تلك المناطق الوعرة حيث توجد آبار النفط في ظل ظروف قاسية مثل تلك المناطق الغربية العميقة، بينما قد اكتشفت بضعة حقول فقط في (داتشينج) ثم لم يظهر المزيد.

وتنتشر العديد من الأرقام المتباينة عن احتياطي النفط في الصين، ففي الوقت الذي أعلنت فيه شركة النفط البريطانية BP (بريتش بتروليوم) أن الصين لديها 3,2 مليار طن من احتياطي النفط، فعلى النقيض أعلنت وزارة الموارد الصينية أنهم لديهم 6,5 مليار طن، وهذا يعد قليلاً وفقاً للمعايير العالمية حيث تمتلك الصين فقط من 2 إلى 3٪ من الاحتياطي العالمي للنفط؛ بل ربما يصل إلى 1٪ بحسب بعض الإحصائيات.

لذلك فإن الصينيين ليست لديهم خيارات أخرى غير استيراد المزيد والمزيد من النفط، ومنذ عام 1993 وأصبحت الصين مستورداً للنفط أكثر مما تصدره، وقد بلغ استهلاك الصين عام 2004 نحو 320 مليون طن من النفط الخام، استخرج من أراضيهم حوالي 170 مليون طن بينما استوردوا 150 مليون طن من الخارج.

كما يتوقع أيضاً ارتفاع واردات الصين من النفط في السنوات القادمة بشكل يشير القلق، حيث سيصل استهلاك الصين للنفط بحلول عام

2020 إلى 450 مليون طن سوف يستوردون منهم من 60 إلى 80٪ أي: من 170 إلى 360 مليون طن وهذا رقم ضخّم لا يمكن تصوّره، ووفقاً للاستهلاك العالمي اليوم فإن الصين تستهلك حوالي 10٪ من استهلاك النفط العالمي.

يقول الخبير النفطي المعروف (دانييل يرحين) -رئيس رابطة كامبريدج لأبحاث الطاقة- في حديث لصحيفة وول ستريت: «ستكون الصين هي اللاعب الأكثر ديناميكية في سوق النفط العالمية أثناء السنوات القليلة المقبلة». لا؛ بل سوف تصبح الصين أيضاً هي العامل المؤثر الرئيس في سوق النفط خلال السنوات القادمة وخاصةً عندما يزداد عدد السيارات هناك من 20 مليون الآن إلى 140 مليون سيارة بحلول عام 2020، ومن خلال ارتفاع الطلب في واردات الصين من النفط فإن أسعاره العالمية تميل إلى مزيد من الصعود، حيث ستكون الصين عنصراً مؤثراً وحاسماً في تحديد سعر النفط في المستقبل.

وقد توّجهت الآن أنظار منتجي النفط نحو الصين بشكل ماطر، ومن خلال النمو المتصاعد بقوة للاقتصاد الصيني فإنه يدفع بأسعار النفط صعوداً، والعكس بالعكس أيضاً فإذا ضعف الاقتصاد الصيني فإن هذا سيؤثر على أسعار النفط هبوطاً، ولذلك فقد أصبحت أسعار النفط العالمية مرتبطة بالاقتصاد الصيني. وكذلك فإن وجود الصين القوي في أسواق النفط العالمية لا يؤثر على سعر النفط فحسب ولكن أيضاً على هيكل الطلب، من يشتري ومن أين؟ وستعاود العلاقات القديمة الظهور فجأة من جديد. وتقول وكالة الطاقة الدولية في أحد التقارير الصادرة عنها: «إن الصين

تغير خريطة الطلب العالمي على النفط بسرعة كبيرة للغاية».

توابع جيواستراتيجية

منذ سنوات قليلة بدأت تلك القوة الجديدة في الشرق الأقصى توجه اهتمام كبير نحو منطقة الشرق الأوسط، كما أنه من الملاحظ أيضاً انحيازهم للفلسطينيين كما حدث من قبل أيام المعارك القديمة وكما يتم دعم حركات التحرر في جميع أنحاء العالم.

وأيضاً في المستقبل فإن الصين ستكون بحاجة -سواء أرادت ذلك أم لا- إلى المزيد من المشاركة في منطقة الشرق الأوسط، ويتطلب ذلك وجود دور سياسي نشط في المنطقة، وقد استجابت الحكومة الصينية بالفعل وقامت بتعيين مبعوث رسمي لها في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن لماذا هذا الالتزام المفاجئ؟

والجواب هو: (النفط)، تقريباً كل دول الشرق الأوسط تعوم فوق أكبر احتياطي نفط في العالم.

ومنذ سنوات قليلة مضت كانت الصين تحنّب منطقة الشرق الأوسط كمصدر للنفط، حيث كانت الصين تحنّب مناطق الصراعات وتشتري أغلب وارداتها النفطية من تلك البلدان التي ييدي الغرب اهتماماً قليلاً أو معدوماً نحوها، مثل: أفريقيا (أنجولا والسودان)، وأمريكا الجنوبية (فنزويلا)، وحتى الآن مازالت أفريقيا السوداء (أنجولا) هي المورد الأول لاحتياجات الصين النفطية.

ولكن مع طلب الصين المتزايد على النفط أصبحت تبحث عن مصادر أخرى أكثر ثراءً، ثم ظهرت فجأة على الساحة منطقتان بهما الكثير من

النفط ولكن في المقاسل ممتلئان بالعديد من الصراعات، وهما منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وفي كلتا المنطقتين تواجه الصين قوة أخرى متعطشة للنفط.. الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتقدم الأمريكيون على الصينيين بفارق كبير في كونهم أكبر مستهلك للنفط في العالم، ولكن أوتسك الاحتياطي المحلي على النفاذ حيث أنه من المتوقع نشوب منابع النفط المحلية هناك بحلول عام 2010 إذا ظل الأمريكيون في تبذيرهم المتزايد للطاقة.

وبحلول ذلك الوقت ستكون هناك مواجهة حتمية بين العملاقين المتعطشين للنفط، كما أنه من المرجح أيضاً نشوب العديد من الخلافات بينهما قبل هذا الوقت.

ويتوقع (جيمس كافرلي) -من وزارة التجارة الأمريكية- أنه سوف تنضرب المصالح قريباً بين الصين والولايات المتحدة ولاسيما في منطقة الخليج، ومع ذلك فإن الأمريكيين يمارسون نشاطاً واسعاً في الشرق الأوسط. كما تتزايد الجهود الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى منذ انهيار الاتحاد السوفييتي لتضع أقدامها على الأرض هناك من خلال حملتين عسكريتين ضد أفغانستان والعراق، وقد نجح الأمريكيون بدكا. شديد في بسط نفوذهم في بعض جمهوريات آسيا الوسطى تحت ستار سحوه بأنفسهم وهو الحرب على الإرهاب. وبدأ الصينيون يسرون على خطى الأمريكيين في انحيازهم لقضايا المنطقة، خاصة وأن بكين ترقب عن كثب حقول الغاز وأنهار النفط المتدفقة في آسيا الوسطى، وقد بدأت الصين الآن في تنفيذ نشاطات

دبلوماسية عديدة واتخاذ مواقف قوية، وعلى سبيل المثال فقد بدأ تعاون دولي وثيق في قطاع الطاقة مع كازاخستان وأوزبكستان.

بينما يلقى موقف الصين ضعيفاً في الشرق الأوسط؛ على الرغم من التواجد الدبلوماسي لها هناك، وقد قام وزير الخارجية الصيني بجولة في سبتمبر 2004 شملت اليمن وسلطنة عمان ومصر والسعودية.

كما أفرد اهتماماً خاصاً بالدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾ (بما فيهم السعودية أحد أهم الأعضاء)، وعقد العديد من المناقشات والاتفاقات بشأن التجارة الحرة مقابل تسهيل الحصول على حقول النفط والغاز.

وأصبحت هناك علاقة وثيقة ومتزايدة خصوصاً مع المملكة العربية السعودية؛ حيث أنها تعد الشريك الأهم في منطقة الخليج، كما أنها أصبحت في حالة شكوى زائدة من الأمريكيين وبالتالي فقد أصبح البنتاجون⁽²⁾ في حالة قلق شديدة من تنامي النفوذ الصيني في بلد النفط السعودية، لذلك فقد أعد دراسة بعنوان:

«التقارب الصيني سعودي في مجال الطاقة وانعكاسات ذلك على الأمن القومي الأمريكي»

لا يحب الأمريكيون أن يرسل السعوديون أبناءهم إلى الصين كما أنهم

(1) المجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليميه عربيه مكونه من ست دول اعضاء يظل على الخلق العربي هي السعوديه والامارات والكويت وقطر وسلطنه عمان ومملكه البحرين، تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في ابوظبي بالامارات العربيه المتحده، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من اصحاب فكره ايشائه، يولى رئاسه الأمانة العامه للمجلس حالياً عبدالرحمن بن حمد العتيبه. ويحدد المجلس من أرباص مقره الى (الشرق)
(2) البنتاجون هو اسم مقر وزارة الدفاع الأمريكيه ويقع في مدينه ارلينغتون في ولايه فيرجسنا، وباعضائه رمز اللحنش الأمريكي فان مصطلح الساعور يستعمل عادة للإشارة لوزاره الدفاع نفسها عوضاً عن اسمي دانه (البرحه)

غير راضين لتوريد الصين الأسلحة للسعودية، حيث أنهم قاموا بالفعل بإمدادهم بصواريخ متوسطة المدى من نوع CSS-2 التي لها القدرة على حمل الرؤوس النووية، كذلك يرسلون أفراداً من الجيش الصيني لعمل صيانة على تلك الصواريخ وتدريب الجنود على استخدامها.

يقول (توماس وودرو) الخبير بالشؤون الصينية في وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية: «من المؤكد أن الصينيين حريصون للغاية على توسيع نفوذهم في الخليج العربي، وإستراتيجيتهم هي استخدام المملكة العربية السعودية كمفتاح لتلك المنطقة».

ويظهر الانحياز الصيني للسعودية بشكل كبير، ففي مارس 2004 ولأول مرة منذ عام 1973 يتم منح حقوق التنقيب عن الغاز في السعودية لشركة أجنبية غير الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات أو مجموعة (لوك أويل) الروسية، كانت لصالح شركة (سينوبك) الصينية.

كما أن هذه الشركة المملوكة للدولة تعمل أيضاً في إيران، ولذلك فهي مصدر إزعاج كبير للأمريكيين، وهم يحاولون بشتى الطرق الحيلولة دون مشاركة الصين في أراضي (دولة مارقة) مثل إيران، حتى إنهم قاموا بتهديد الصين إذا استمرت في ذلك، ولكن مدير سينوبك رد قائلاً: «نحن لا نهتم بتلك التحذيرات الأمريكية».

ويخشى خبراء الأمن الغربيين من دخول الصين بشكل متزايد في تحالفات مع بعض دول النفط العربية التي تساند الإرهاب، ويقول أستاذ العلوم السياسية (إير هارد ساندشنايدر) عبر الموقع الإلكتروني لمجلة دير شبيجل الألمانية: «قد تضطر الصين للتصالح مع بعض الأنظمة التي ليست

بالضرورة على قائمة أصدقاء الولايات المتحدة». على سبيل المثال إيران حيث قد أصبح بينهما الآن نشاطاً دبلوماسياً متعلقاً بالنفط، وأيضاً مع سوريا حيث قد بدؤوا في صيف 2004 أول مشروع مشترك للنفط.

ولكن هل هي إستراتيجية متعمدة من الصينيين للدخول في علاقات تجارية مع هذه الدول الخارجة على القانون؟ من الصعب إثبات ذلك. ولكن في حقيقة الأمر فإن الصينيين قد أصبحت لديهم بالفعل فرصة في منطقة الشرق الأوسط، لأن الشعوب العربية أصبحت تكره الأمريكيين ورسالة الخلاص التي يحملونها ووعودهم بالديمقراطية التي سرعان ما تتحول إلى قوة محتلة، والتواجد الصيني هناك بشكل عملي من شأنه جعلها البديل المناسب.

ترى أية إستراتيجية سوف تفوز: الدبلوماسية الأمريكية أم سياسة الصين الخفية، على كل حال فإن الصراع بين الولايات المتحدة والصين على النفط في الشرق الأوسط قد بدأ بالفعل لتوه.

الفصل التاسع

لاعب جديد

كيف أثر الصعود الصيني في السياسة العالمية؟

«إلى أي مدى يضع العالم الصين خارج حساباته وموازناته على الرغم مما هي فيه من ضخامة حجمها، يجب أن يبحث العالم عن قوى توازن جديدة تسيطر عليه في غضون 30 أو 40 سنة قادمة، ولا يمكن الادعاء بأن الصين مجرد لاعب مهم فقط على الساحة العالمية، ولكنها أهم لاعب في تاريخ البشرية».

لي كوان يو

الرئيس السابق لسنغافورة

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي القوة العالمية الوحيدة حتى الآن، ولكن هذا لن يستمر طويلاً فسرعا ما ستلحق الصين بالركب حيث إنها حالياً البلد الأكثر منافسة للأمريكيين، والسؤال الوحيد هو متى ستحدث هذه المواجهة الحتمية؟ الصييون يرون أنهم مازالوا أصغر من تلك المواجهة ومازال اقتصادهم أضعف وقوتهم العسكرية أقل بكثير من الأمريكيين، لا.. لن تكون الصين قوة عالمية إذا لم ترد أن تكون، كما أن الصين ليست قوة مهيمنة على العالم، وهذا هو ما نتعلمه عبر التاريخ الصيني الطويل، وهذا هو الموقف الرسمي للحكومة الصينية. ولكن ماذا عن الأمريكيين؟ إنهم لا يتقنون في السلام ويعرفون أن ثمة منافساً قوياً لهم في الشرق الأقصى ورغم ما ينصح به بعد بما فيه الكفاية لملاقاتهم إلا أنهم يتطلعون نحوه بشكل وثيق.

توجد حالياً في واشنطن العشرات من اللجان الرسمية التي تدرس وتحلل ذلك الصعود الصيني وتنتشر العديد من التقارير الضخمة بشكل منتظم وتعد جلسات عمل كثيرة لمناقشة موضوع (القوة الصينية الناشئة).

لكن مراقبي الصين في أمريكا منقسمون حول فكرة تحول الصين لقوة مناهضة للولايات المتحدة ويضعون العديد من الإستراتيجيات المستقبلية نحوها.

وفي خلافهم هذا يعكسون سياسة الحكومة الرسمية للبلاذ، منذ اختلاف (بيل كلينتون) مع الإدارة الأمريكية في سياسة التعامل مع الصين بين (الاحتواء) و(الشراكة)، وهل الصين بلد صديق أم عدو للأمريكيين؟ والعلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين سوف تكون هي الأهم على ساحة السياسة العالمية خلال العقود المقبلة، ولكن السؤال الحاسم هو: هل سيكون هناك تعايش سلمي أم صراع عسكري؟ المتشائمون يشيرون إلى التاريخ الماضي حيث جرى الحال دائماً أنه عند كل ظهور نهضة اقتصادية كبرى لإحدى الأمم فإنه يتبعها رغبة في إظهار قوة وتفوق عسكري، يقول (صمويل هنتنجتون) أستاذ العلوم السياسية الأمريكي: «إن ظهور قوة جديدة يعمل على زعزعة الاستقرار دائماً»، وقد كان ظهور ألمانيا واليابان في الصف الأول من القرن الماضي أحد تلك النماذج السيئة لذلك.

ومن الواضح أن الصينيين يعرفون تلك المقارنات التاريخية، يقول (لي جونرو) المفكر والقيادي في الحزب الشيوعي الصيني لصحيفة بكين ريفيسو: «في التاريخ الحديث تكون النهضة الناجحة لأي أمة عبر طريقتين: إما من خلال التوسع العسكري، أو المواجهة غير المباشرة من خلال حرب باردة»، ولكن يؤكد (لي) أن الصين لا تسير في أي من الطريقتين، فهي ليست قوة مدمرة ولكنها تسير على طريق التقدم والإصلاح.

والصين -بصرف النظر عن الصراع السابق مع تايوان- لا تتدخل عسكرياً في أي صراع ولكن مجرد تدخل دبلوماسي، فالصين الجديدة

القوية - التي تظهر بوضوح شديد - أصبحت تُرى كثيراً على ساحة السياسة الخارجية أكثر من ذي قبل فقد مضت أيام متابعتها الصامتة للسياسة العالمية وأصبحت تُعبر بقوة عن مصالحها وزيادة نفوذها في آسيا، ولكنها مازالت أيضاً ممشي خلف التوجه الأمريكي.

السياسة الخارجية الجديدة

تقع جزيرة (هاينان) الاستوائية بعيداً في جنوب الصين قبالة سواحل فيتنام، ومنذ عام 2001 يلتقي هناك سنوياً العديد من السياسيين ورجال الأعمال الآسيويين في بلدة صغيرة بها تدعى (بواو) لمناقشة الوضع الراهن ومستقبل قارتهم، وفي نهاية أبريل عام 2004 كانت تدور هناك نقاشات مكثفة عن قوة الصين المستقبلية⁰

وكانت أكثر كلمة مدوية في منتدى (بواو) هي: (النهضة السلمية) والتي قصد بها الصعود السلمي للعلاقات الصيني، وقد استغل ذلك المتحدثون الصينيون بدءاً من رئيس الوزراء (ون جيا باو) فقد قاموا بالإفادة من تلك الصيغة.

الشعور السياسي من بكين يزداد خوفاً حيث إنه يُنظر نحو الاقتصاد الصيني المتنامي على أنه يمثل تهديداً، لذلك فإن الصين دائماً ما تنفي أي نية للتوسع وتعلن كثيراً أنها أمة مسالمة تسعى لتولي المسؤولية في المجتمع الدولي.

(إيفان ميديروس) و(تايلور فرايفيل) الخبيران الأمريكيان في العلوم السياسية بقولان في دراستهما التي نشرت تحت عنوان (دبلوماسية الصين

الجديدة): «إن الصين تعمل الآن في إطار النظام الدولي» حيث قد تغيرت سياسة الصين الخارجية في العمل فأصبح يوجد الآن نشاط كبير وسباق متلاحق، ويؤكد ميديروس وفرافيل أن هذا سوف يعني التغيرات الأكثر دراماتيكية في العلاقات الدولية.

إعادة تنشيط سياسة الصين الخارجية جاءت نتيجة إعادة فهم للسياسة الخارجية حيث إن الصين تعمل منذ بضع سنوات على مفهوم التعددية القطبية في فترة الحرب الباردة⁽¹⁾ حيث كانت هناك قوتان تهيمنان على السياسة العالمية وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لذلك فقد كان التوجه الفكري في السياسة الخارجية للصين نحو عالم متعدد الأقطاب ذي مراكز سلطة متنوعة. وهذه المراكز جميعها ذات قوة متساوية وتعمل سوياً على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وتعد الصين واحدة من مراكز القوة تلك وإلى جوارها بالطبع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان، ويتعلق أيضاً مفهوم التعددية القطبية ببعض البلدان الأخرى، مثل روسيا وفرنسا وبشكل جزئي ألمانيا، وقد كتب (جوستاف كيمبف) في كتابه (السياسة الخارجية للصين): «إن أياً من الحكومات لم تعمل باستمرار على تحقيق هذا المفهوم غير الحكومة الصينية».

ونتيجة لذلك فإن الصين تحاول بناء روابط وعلاقات مع جميع مراكز

(1) الحرب الباردة هي مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع واليأس والاضطراب التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم في الفترة من منتصف الأربعينيات حتى أوائل الستينات. خلال هذه الفترة، ظهرت لديه بين لغتين العظمى من خلال التحالفات العسكرية والدعابة وتطوير الأسلحة والفضة الصناعي وتطوير الكمبيوتر وما أنشأه العصامي بعد اشترك العراق في اتفاق كبير على الدفاع العسكري والبرسانات الجوية وحروب غير مباشرة (المرجع)

القوة في العالم وقد سمتها بكين د(الشراكات الإستراتيجية).
وقد تمت بالفعل هذه الشراكات مع روسيا وفرنسا عام 1997 والولايات
المتحدة عام 1998 فيما فشلت في التوقيع مع اليابان بسبب العداوات
القديمة (انظر الفصل الحادي عشر).
وتظهر الحكومة الصينية بقوة في هذا العالم المتعدد الأقطاب، ولكن هل
واقع الأمر يختلف عن ذلك؟

العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة

وصف السفير الأمريكي لدى الصين (كلارك رانديت) العلاقة بين
البلدين بأنها: «أهم علاقة ثنائية في العالم» لأن كلاهما -القوة العلمية
الوحيدة الآن الولايات المتحدة والقوة العالمية القادمة الصين- سيتعاملان
سويًا في المستقبل مع بعضهما البعض وسوف يؤثر ذلك بشكل أساسي
على السياسة العالمية وبالتالي على السلام العالمي، ولكن علاقة الصييين مع
الولايات المتحدة متناقضة حيث تختلط المعارضة مع الإعجاب بالولايات
المتحدة، فهم من جهة ينتقدون القوة الأمريكية العظمى ودور الولايات
المتحدة في السياسة العالمية ومن جهة أخرى معجبون بكل الإنجازات
العديدة التي يتمتع بها الكثير من الأمريكيين من السياسة التكنولوجية
حتى الوضع العالمي ومن مايكروسوفت حتى مكدونالدز.

كذلك الولايات المتحدة قد اتخذت طريقاً متعرجاً في سياستها تجاه
الصين وقد تحدث بيل كليتون عند انتقاله إلى البيت الأبيض عن سياسة
(الاحتواء)، أي: احتواء الصين، لكن سرعان ما تحقق لكليتون أن تلك

كانت إستراتيجية خاطئة ثم أطلق وصفاً جديداً على العلاقة مع الصين هو: (المشاركة الشاملة)، ثم استقبل (جيانج تسه مين) الرئيس الأمريكي كليتون عام 1998 لتوطيد روابط (الشراكة الإستراتيجية).

ثم جاء بعد كليتون إلى السلطة الجمهوري جورج دبليو بوش الذي اتخذ في بداية حكمه -مثل الكثير من رؤساء الولايات المتحدة- موقفاً متشدداً من الصين، وكانت الصين بالنسبة له ولفريقه من المحافظين الجدد ولكوندوليزا رايس منافساً مرة أخرى.

ثم جاء بعد ذلك 11 سبتمبر وغير هذا التاريخ الوضع السياسي العالمي بين عشية وضحاها، فقد احتاج بوش إلى حلفاء في حملته ضد الإرهاب ويمكن للصين أن تمثل جبهة قوية مناهضة للإرهاب حيث إن بعض البلاد تعاني من مشاكل مع الإرهابيين، ففي أقصى الغرب الصيني يسعى الإيجور-أقلية إسلامية- إلى الاستقلال وذلك من خلال هجمات مختلفة من وقت لآخر بالقنابل، ويشترك الصينيون الأمريكيين في مكافحة الإرهاب حيث يمكنهم سويلاً حصار الإيجور كما يحدث أيضاً مع المتمردين التبتيين دون توقع أي ضجة من الأمريكيين حيث إنهم في كفاح مشترك ضد الإرهاب.⁽¹⁾

(1) الإيجور هي إحدى الأعليات الإسلامية وموطنها الأصلي هو إقليم تركستان الشرقية العتي بالبرون والدي يقع شمال غرب الهند والبندي حصل على الاستقلال الذاتي صورياً عام 1955م ويبلغ عدد سكان الإيجور نحو 25 مليون نسمة. والإيجور بكسوتو لغة محله تركمانه ويكتبونها بالخط الوف العربي وتهد ملامح العرفانين. وكانوا يشكوب 90% من سكان المنطقة. لكن هجرة الأهلنة العسه الشوسعه (هان) في صبت هذه الأهلنة السلطه وبالترعه من النهجسه العصمه أني بعرضها حكومه بكين عتس سلسلي الإيجور إلا انه كان لهجمات الخادي عشر من سبتمبر مأنز كبر على معاملة سلسلي الإيجور وازدادت هذه الهجمه حده بعد اربعاع بعنه (الخرب على الارهاب) حيث اسفلت العصه هذا الحدث دربعه لبعرض السلسلي الناشطون في التحاليل انهبه اسلميه هانك للاعمال والاعمدب والاعدها احيانا (الترجمه)

ولذلك فقد أصبحت أمريكا والصين فجأة أصدقاء -أو بشكل أفضل- فهم حالياً (شركاء في الدبلوماسية) بحسب تعبير بوش عند زيارة (ون جيا باو) إلى الولايات المتحدة في ديسمبر 2003.

وفي أثناء أربع سنوات تحول الوضع من المنافسة إلى المشاركة، مثل كليتون فقد وقع بوش أيضاً في نفس سياسته تجاه الصين، لذا فإن كل رئيس أمريكي -سواء كان ديمقراطياً أو جمهورياً- يكون من الصعب عليه فعل شيء قبل أن يتفق مع هذا البلد الشاسع في أقصى الشرق.

وقد كان الصراع واضحاً في انتخابات الرئاسة الأمريكية في خريف 2004 فقد ألقى المرشح الديمقراطي جون كيري خطاب شجب قوي ضد الصين عندما وصف سياسة بوش تجاه الصين بالساذجة: «إنني سوف أتصدى بكل قوة ضد الممارسات التجارية غير العادلة في بكين»، بينما ظل بوش الجمهوري هادئاً ومتجنباً لأي خطاب مناهض للصين.

وتنقسم سياسة النخبة الفكرية الأمريكية بشأن العلاقة مع الصين حيث تجري العديد من النقاشات حول كيفية التعامل هل باستخدام سياسة (الاحتواء) والتكامل أم الصراع والمواجهة؟

هل أنت عدو أم..

يوجد العديد من المتشددین الأمريكيين الذين يطلق عليهم المبشرون الصينيون وهم موجودون في كافة المستويات في الإدارة ومراكز البحوث ووسائل الإعلام والجامعات، والصين تشكل تهديداً بالنسبة لهم، وقد قال الدبلوماسي المخضرم هنري كيسنجر: «مما يؤسف له أنه كان للصين

دور كبير في انهيار الاتحاد السوفيتي».

ويقول أحد المعلقين في صحيفة الشعب الصينية اليومية (بيوبلز ديلي): «لم تختف فكرة الحرب الباردة من عقول صناع القرار في أمريكا، إنهم دائماً يحتاجون إلى أعداء وقد اختاروا الصين بأنفسهم لتكون كذلك».

فكر (ريتشارد بيرنشتاين) و(روس إتش هنرو) في هذه الفئة (العدو/الصديق) وتنبؤوا بذلك عام 1997 في كتابهم (الحرب القادمة مع الصين)؛ حيث ستكون الولايات المتحدة والصين هم الخصوم في هذه المعركة وقد كانت أطروحتهم الأولية أن يشتد التنافس بين البلدين ثم ينشأ عنه صراع عالمي هائل في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين؛ لذا فهم يرون أن الصين سوف تعمل على رفع مستوى قوتها العسكرية أكثر وأكثر وسوف يؤدي ذلك حتماً إلى مواجهة عسكرية، وقد بُني استنتاجهم على أنه سوف يشتعل الصراع في قطاعين اثنين تايوان وبحر الصين الجنوبي لذا فإنه يجب على الولايات المتحدة منع أي وجود عسكري قوي في آسيا حتى لا تصبح الصين قوة مهيمنة على المنطقة.

واليوم تنشر دراسة مماثلة لـ(جون ميرشايمر) الأستاذ في جامعة شيكاغو و(جون تكاسيك) خبير الصينيات بمركز الدراسات الآسيوية؛ وتقرض دراستهما أن تحول القوة الاقتصادية الصينية إلى قوة سياسية وعسكرية حيث يعتبر ميرشايمر الصين كـ(أقوى وأخطر قوة مهيمنة سوف ينبغي على الولايات المتحدة مواجهتها أكثر من أي وقت مضى)، فإذا واصلت الصين النمو الاقتصادي القوي فإنها (سوف تحرص على الاستفادة من ثروتها لبناء آلة عسكرية قوية) وهذا قد استخدمته كوريا واليابان من قبل

وفي نهاية المطاف فإنها تسعى للسيطرة على منطقة آسيا برمتها. وتداول هذه الأفكار كثيراً في الدوائر السياسية الخاصة بالمحافظين الجدد. وقد قال بوش لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس - قبل 11 سبتمبر-: «إن الصين تشكل تهديداً أساسياً للاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ».

ولذلك فإن الصين تعتبر منافساً إستراتيجياً وفي السابق كان عليه أن يقول: (عدواً).

.. صديق؟

(باندا هوجر) تطلق على أصدقاء الصين في الولايات المتحدة بمعنى: (الباندا المخادعة)، وهذا يشمل جميع المديرين الأمريكيين الذين يعدون الصين سوقاً مهماً ويحاولون تعضيد الروابط والعلاقات بين البلدين عن طريق الأعمال التجارية المشتركة، وهذا يشمل أيضاً بعض العلماء والسياسيين.

وكان (كولسن باول) وزير خارجية بوش السابق يرى أنه ليس بالضرورة أن يكون الصينيون أصدقاء، ولكن هم كذلك على الأقل بالنسبة للمتفائلين في المعسكر الأمريكي، وقد أعرب عن اعتقاده -بعكس وزيرة الخارجية الجديدة كوندوليزا رايس- أنه ليس من الضروري أن تؤدي نهضة الصين إلى مواجهة حتمية، ويشير (باول) أيضاً إلى أن العلاقة مع الصين أصبحت جيدة أكثر منذ زيارة نيكسون الأولى، واستغرق الأمر أكثر من 30 عاماً منذ الاحتفال بالسنة الصينية الجديدة عام 1972 فإنه يبقى الآن أن نرى كيف

ستطور الأمور في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة. وفكرة ممثلو مشاركة الصين الأساسية أن الصين لا تشكل أي قوة عدوانية حتى الآن، ومع ذلك فإنه من الممكن أن ينشأ العدوان إذا شعرت الصين أن الغرب قد أعلن العدوان عليها، ولمنع هذا كما يقولون فإنه ينبغي إلزام الصين بشراكة ثنائية ومتعددة الأطراف.

وبهذه الروح أصبحت هناك العديد من الاتصالات بين الإدارة الأمريكية والصينية، والعديد من اجتماعات اللجان المشتركة، كما أن هناك زيارات وزارية منتظمة، ومناقشات أفكار كثيرة تتم بين رجال الأعمال وكبار المسؤولين والعسكريين في كلا البلدين، ولذلك فإن الأدميرال (توماس فارجو) قائد الأسطول الأمريكي بالمحيط الهادئ يتحقق بانتظام من القادة العسكريين والسياسيين في بكين.

ووفقاً للمتفائلين بوجود تلك العلاقة فإن الصين قد ساهمت كثيراً في التخفيف عن الأمريكيين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وعلى الأمريكيين والصينيين الكفاح المشترك - وإن كان بدرجات متفاوتة - على الجانب نفسه ضد عدو مشترك وهو: الإرهاب، وتقدر أمريكا سلوك الصين الجيد في هذا الشأن.

وأنصار التكامل يرون أنه ينبغي دمج الصين في منظمات متعددة الأطراف لذا فإنه يجب حصول الصين على عضوية منظمة التجارة العالمية ومن الضروري للغاية أيضاً دمج الصين في الاقتصاد الرسمي العالمي حتى يكون التمسك بقواعده أمراً ملزماً لها.

(باننج جاريت) مدير البرنامج الآسيوي في مجلس الأطلسي بالولايات

المتحدة يقول: «إن المصانع الأمريكية تخدم بصورة أفضل عندما تصير الصين عضواً متكاملًا في المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية ويتم تشجيعها للحفاظ على الممارسات المقبولة دولياً». ولكن لماذا الصين ليست عضواً في الـ G8 (مجموعة الثمانية)؟⁽¹⁾

الصين تلعب قريباً مع الكبار

يلتقي في كل عام القادة لأهم سبع دول صناعية في العالم ويطبق على هذا المشهد G7 منذ المرة الأولى لانعقاده في مدينة (رامبويه) الفرنسية عام 1975 وقد تحول مساره من الاشتراكية إلى الرأسمالية عام 1998 وأصبحت روسيا تشارك بصفتها مراقباً جانبياً لذلك فإنه يطلق عليه أيضاً G8. ولكن هذا النادي النخبوي لا يعكس في الحقيقة القوة الفعلية للاقتصاد العالمي، لأنك تجد أنه يعقد جلسات مع إيطاليا وكندا وكولتين صناعيتين بينما تم نسيان وضع الصين على خريطة الاقتصاد العالمي، هذا بالإضافة إلى أن الكثيرين يعتقدون أن الصين قد أصبحت أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي خاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أصبح العديد من المراقبين يطرحون هذا السؤال بإلحاح شديد:

(1) مجموعة الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم أمثالها هم أمريكا، اليابان، ألمانيا، وروسيا، وإيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (حل 7 من 8 مراكز الأكثر اعتماداً على السلاح وغريباً كل الأسلحة النووية عالمياً) أنشطة المجموعة تخدم مفاوضات على مدار السنة ومراكز بحث سياسة محرراتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها رؤساء الدول الأعضاء. أيضاً، يتم تمثيل الاتحاد الأوروبي في هذه القمة كل سنة، الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية تنسarb على رئاسة المجموعة تصنع الدولة الخاتمة على الرئاسة الأربعة السنوية للمجموعة وتنتصف القمة لتلك السنة (المترجم)

حتى متى سيظل نادي هولاء الذين قد نصبوا أنفسهم عظماء يتجاهل ضم الصين والهند إليه؟ يقول البروفيسير (كارل كايزر) -الخبير في السياسة الخارجية الألمانية-: «أصبح من غير الممكن الآن أن تحل أية قضية في السياسة العالمية بدون مساعدة الصين».

تمتنع الدول المؤسسة السبع عن ضم عضو جديد لهذا النادي الحصري وخاصة الصين لأنهم يختارون بناء على معايير اقتصادية وديمقراطية، وفي الواقع أن الصين لديها بطاقة سيئة للعبور إلى هذا النادي، فهل هناك سوق اقتصادي جيد في الصين؟ نعم، وهل هناك ديمقراطية في الصين؟ قطعاً لا. ولكن بمجرد أن تغفو عينيك لحظات قليلة فإن تغيرات كبرى تحدث على أرض الواقع. لقد حدث تفاوت كبير في أوزان الاقتصاد العالمي، وقد أصبحت الصين لاعباً خطيراً ومحركاً للاقتصاد العالمي ربما أكثر مما كانت ألمانيا أو اليابان منذ سنوات قليلة مضت.

وقد أصبح لدى بكين تأثير خطير على الأسواق المالية العالمية فقبل بضع سنوات قام البنك المركزي الصيني بخفض أسعار الفائدة لذلك فإن أي شخص من المهتمين بالأمر خارج الصين ينظر الآن فإنه سيرى الأمور مختلفة تماماً فثمة تغيرات كبيرة قد حدثت في السياسة النقدية الخارجية للصين.

فعلى سبيل المثال في ربيع 2004 قد اتخذت حكومة بكين الاحتياطات والتدابير اللازمة التي تحميها من أحداث انهيار كبرى الأسواق المالية العالمية لدرجة أن البعض اعتقد بحدوث كارثة في الاقتصاد الصيني، ولكن استطاع الصينيون منع ذلك، وعلاوة على ذلك أيضاً فإن لديهم أعلى معدل احتياطي نقد أجنبي في العالم 400 مليار دولار وهذا بالطبع له

تأثير كبير على أسواق العملات الدولية.

(فريد بيرجستين) مدير معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن يطالب الصين بتحمل المسؤولية لكي تصبح قوة جديدة ورائدة للاقتصاد العالمي قائلاً: «إن الصين قاطرة جديدة تنمو لتلعب دوراً محورياً في المستقبل». ويبدو أن عدداً قليلاً من الرجال في نطاق الـ(G8) أصبح يدرك الآن أن الصين قد صارت بالفعل قوة اقتصادية ينبغي ضمها بدلاً من عزلها. وفي مؤتمر القمة الذي جرى في منتصف يونيو 2004 على البحر الأمريكي طرحت أيسلندا هذا الموضوع للنقاش وقد وافق رؤساء حكومة كل من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا على قبول الصين ضمن نطاق مجموعة الـ(G8).

وفي الاجتماع الذي عقد بـ(جيلين إيجلسز) الأسكتلندية في يوليو 2005 كان يجلس رئيس الوزراء الصيني (هو جين تاو) جنباً إلى جنب بحوار نظرائه من الهند والبرازيل وأحياناً على طاولة المفاوضات.

هل ستلعب الصين بالورقة الأوروبية

عندما تحدثت إلى بعض الدبلوماسيين الأوروبيين في بكين فإنه يمكنك سماع تقييم بالإجماع أنه لا توجد أي مشاكل في العلاقة بينهم وبين الصين، وحتى إن كانت غير ذلك، وأيضاً عند الحديث مع أشخاص ممثلين عن وزارات الخارجية فإنك سوف تسمع الشيء نفسه حيث لا تكاد توحد أية مشاكل خطيرة بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي عدا واحدة فقط وهي: قضية حظر الأسلحة الذي فرض في عام 1989 بعد مذبحه

ساحة تيانانيمين، ولكن هذه ليست مشكلة خاصة بالصين وحدها فمعها في ذلك بريطانيا وبعض الدول الصغيرة الأخرى مثل: الدنمارك، والسويد، وهولندا، بينما قد طبقت ألمانيا وفرنسا قرار الحظر ولكن هذه المشكلة سوف تحل بمرور الوقت بين بروكسل وبكين.

والعلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي أفضل بكثير من تلك التي بينها وبين الولايات المتحدة، حيث إن الأوروبيين في قضايا حقوق الإنسان والمتمردين التبتيين ليسوا متشددين مثل الأمريكيين، فلا يتحدث السياسة الأوروبية مع قيادة بكين في هذه القضايا المخرجة في اجتماعات مفتوحة وإنما تتم مناقشاتها في غرف دبلوماسية هادئة، فهم لا يستخدمون مع الصين سياسة التفرغ كما يفعل الأمريكيون.

وقد دعم الأوروبيون تخفيض قيمة اليوان بسبب عدم حبهم للأمريكيين الذين يتهمون الصادرات الصينية بإغراق الأسواق ودعوا إلى سعر صرف ثابت بين اليوان والدولار.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا توجد منافسة بين القوى العظمى في حالة أوروبا والصين وذلك لأن بكين تنظر إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه نمراً من ورق (نمراً بلا أنياب) بحسب تعبير تلك الدعاية القديمة (البروباجندا) التي كانت مستخدمة فترة حكم الزعيم ماو، ويقول (توماس هيرير) الأستاذ بجامعة دويسبورج - إيسن: «إن الصين تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها أكثر أهمية من الاتحاد الأوروبي».

والاتحاد الأوروبي يأتي بعد الصين في قوته الاقتصادية ولكنه ضعيف سياسياً، حيث إن سياسته تقتصر فقط داخل الحدود الأوروبية.

وعلى العكس فإنهم في الاتحاد الأوروبي -وخطافاً للولايات المتحدة- يرون أن طموحات الصين لتصبح قوة عالمية عظمى وليس فقط مجرد المشاركة الإستراتيجية لا يشكل خطراً أو تهديداً، ويقول مفوض الاتحاد الأوروبي السابق (كريس باتن): «أوروبا تنظر إلى الصين (...) كصديق إستراتيجي».

وبالرغم من أن العلاقة بين الصين والاتحاد الأوروبي قوية جداً إلا أنها قليلة على مستوى الاقتصاد، ومن الناحية الاقتصادية فإن الصين تأخذ علاقتها مع الاتحاد الأوروبي على محمل الجد لأن الاتحاد الأوروبي الموسع يضم الآن 25 دولة وتعتبر الصين الآن أكبر شريك تجاري فيه، كما أن هناك العديد من الصفقات المربحة التي تتم بين الصينيين وشركات أوروبية عملاقة مثل: ICE الألمانية و TGV الفرنسية.

وبالتالي فإن لدى بكين فرصة جيدة في التعايش مع أوروبا المنقسمة على نفسها بالرغم من وجود العديد من المدافعين عن فكرة التكامل الأوروبي، لذلك فإن (ون جيا باو) يقول: «ترداد قوة الاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً حتى يصبح قطباً مهماً في العالم»، ولكنه سيكون أيضاً واحداً من بين أربعة أو خمسة أقطاب أخرى.

وقد كان رد الفعل الصيني محاولة توثيق العلاقات السياسية مع الاتحاد الأوروبي، لذا فإنه قبل الحرب على العراق بوقت قصير علق بعض الدبلوماسيين الألمان والفرنسيين آمالهم على تكوين جبهة (مناهضة لأمريكا) يمتد محورها من باريس وبرلين وموسكو حتى بكين.

ولا يريد الصينيون اتخاذ اتجاه محدد في السياسة العالمية لأنهم يرون أنه

من الأفضل لهم ترك الباب مفتوحاً في عالم متعدد الأقطاب لتكون أمامهم العديد من الخيارات حيث سوف تبدأ تحالفات عديدة بين الدول الناشئة في معاودة الظهور من جديد.

تحالفات جديدة بين الجنوب و الجنوب

في مايو 2004 توجه رئيس البرازيل لولا⁽¹⁾ بزيارة إلى بكين وشنغهاي وكان خلفه: ثمانية وزراء، وستة حكام ولايات، و450 مديراً، وأقيمت العديد من حفلات الاستقبال ووجبات العمل، وقد تم توقيع ما لا يقل عن 15 اتفاقية -معظمها اتفاقيات تعاون اقتصادي- في أثناء زيارته، أيضاً تم الإعلان عن إنشاء لجنة تشاور مشتركة على أعلى مستوى بدأت في عقد اجتماعات منتظمة منذ وقت إنشائها.

إن التقارب بين اثنين من الكيانات الاقتصادية الناشئة مثل البرازيل والصين يمثل نقطة تحول هامة في السياسة العالمية، ويشكل هذا الثنائي الجديد في نصف الكرة الجنوبي نوعاً جديداً من التحالفات متعددة الأطراف ولكنها مازالت غير ثابتة لأنها تبحث عن العديد من الشراكات، لكن هذا الاتجاه يبدو واضحاً حيث تميل تلك القوى العظمى التي تنمو في الجنوب إلى المزيد من التعاون المتبادل، (روبرز ريكو بيرو) الأمين العام لمؤتمر الأونكتاد يتحدث عن: (جغرافيا جديدة في التجارة العالمية).

ويوجد هناك العديد من المجموعات من دول العالم الثالث تعاني من

(1) لولا لوبيس ابانس لولا داسيلفا (البرحة)

صراعات بين الشمال والجنوب، ونذكر حركة عدم الانحياز⁽¹⁾ التي تأسست في بانديونج الإندونيسية عام 1955 أو (مجموعة الـ 77)⁽²⁾ التي تتكون من دول نامية حاولت عبثاً تنظيم عدد من مؤتمرات القمة بين الشمال والجنوب أو مؤتمرات تجارة دولية، وكثيراً ما تكون هذه التجمعات المتعددة الأطراف منحازة أيديولوجياً ولكنها تكون غير متجانسة تماماً حيث تقف عاجزة أمام البلدان المتقدمة.

لكن تلك التحالفات الجديدة الناشئة والتي ظهرت في الجنوب من نوع مختلف تماماً حيث تستند إلى التوعية بهذه القوة الناشئة، وقد شهدت هذه البلدان الصناعية مؤمراً لأول مرة لمحاادثات تتعلق بوضع التجارة العالمية في سبتمبر 2003 في منتجع (كانكون) المكسيكي والذي انتهى باتفاقات جديدة بشأن المزيد من الانفتاح التجاري، ولكن هذا لم يحدث أبداً وقد أعادت هذه الدول الصناعية هذه المرة توثيق تحالفاتها بشكل جديد وقد أطلق على هذا التحالف الجديد بين الجنوب والجنوب G20⁽³⁾ - القوى الصاعدة بقيادة البرازيل والهند والصين - وتمت متابعة أعمال مؤتمر (كانكون) بمؤتمر آخر في ديسمبر 2005 انعقد في هونج كونج.

(1) حركة عدم الانحياز واحده من نتائج الحرب العظمى والثورة الصينية أكثر، للحرب الباردة، وكان هدف الحركة هو الإسهام على سياسات الحرب الباردة تأسست من 29 دولة، وهي الدول التي حضرت مؤتمر بانديونج 1955 على يد الرئيس الفري جمال عبدالناصر ورئيس الوزراء الهندي نهرو والرئيس اليوغوسلافي تيتو (المراجع)

(2) مجموعة الـ 77 هي تحالف مجموعة من الدول النامية ويهدف إلى ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها كمنظمة، بالإضافة إلى خلق قدره تقاوسية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة كانت بوا نأسس للمجموعة في الأصل تتكون من 77 عضواً مؤسساً ولكن المجموعة توسعت لضم حالياً 130 دولة تأسست المجموعة في 15 يونيو، 1964 (المراجع)

(3) مجموعة العشرين هو منتدى تأسس سنة 1999 بسب الأزمات المالية في التسعينات يمثل هذا المنتدى ثلثي الناتج في العالم وحوالي 90% من الناتج العالمي الخام (المراجع)

ومن اللافت للاهتمام قوة التواصل الجيد بين الصين وأمريكا الجنوبية حيث قام الرئيس (جيانج تسه مين) في أبريل 2001 بالعديد من الرحلات التي تهدف إلى المتابعة وتعزيز تلك العلاقات زار فيها: شيلي، والبرازيل، الأرجنتين، وفنزويلا، وقد أعقبت زيارة الرئيس البرازيلي إلى الصين ببضعة أسابيع زيارة الرئيس الأرجنتيني (نيستور كرشنر) أيضاً في صحبة وفد كبير.

ولا يقتصر الأمر فقط على زيارات متبادلة بين السياسيين ولكن أيضاً فإن الشركات هناك تقارب فقامت شركات المواد الخام في الصين وشيلي بتشكيل إستراتيجية شراكة وتعاون بينهم، كما افتتحت شركة الطاقة البرازيلية (بتروباس) مكتباً لها في بكين حيث إن (بتروباس) ترغب في التنقيب عن اكتشافات جديدة للنفط والغاز بجوار شركات النفط الصينية قبالة ساحل الصين والبرازيل حيث بدأت (بتروباس) إجراء اكتشافات جديدة بالتعاون مع شركات نفط صينية للتنقيب عن النفط وحقول الغاز قبالة ساحل الصين والبرازيل.

ويدو واضحاً الاهتمام الصيني بتلك الدول حيث إن لديهم الكثير من المواد الخام التي تكون الصين في أمس الحاجة إليهم حيث تتنافس العديد من الشركات والدول للحصول على تلك المواد الخام التي تتمتع بها الأرجنتين والبرازيل وشيلي وفي الوقت نفسه تريدها القوة العظمى أمريكا - التي لا تزال مهمة هناك ولكن قلت شعبيتها في أمريكا اللاتينية - وتعتمد عليها في العديد من صناعاتها.

(ولولا) مثل (كرشنر) يسعون جميعاً من أجل تلك التحالفات الجديدة

التي تتجاوز الإطار الثنائي وتمتد لتشمل بلداناً كبرى كالهند وروسيا و جنوب أفريقيا حتى الصين، عندما تم التحالف الثلاثي G3 بين البرازيل والهند وجنوب أفريقيا قال لولا: «نحلم أن يصير تحالفاً خماسياً G5 بانضمام روسيا والصين في المستقبل القريب».

والتحالفات الجديدة تعتبر اقتصادية في المقام الأول ولكن أيضاً فإن جزءاً منها سياسي ولكن في الناحية العسكرية فإن الصين تظل بمفردها وهي تريد أن تبقى كذلك أيضاً.

تراكمات عسكرية

كانت حرب الخليج الأولى في عام 1991 صدمة شديدة للعسكرية الصينية وقد شاهدوا كيف تقود القوات الأمريكية الحروب الحديثة عبر أجهزة التلفزيون وعلى الهواء مباشرة ولأول مرة لم تعد حرب يحسمها الرجال ولكن الماكينات.

وقد أظهرت تلك الحرب التكنولوجيا الأولى مدى تأخر الجيش الصيني الحرار في تسليحه وترساته وإستراتيجية إدارته للمعارك حيث إنهم مازالوا يعتقدون بفكرة الحرب الشعبية ولكن في تلك الحروب التكنولوجيا تعد كثرة عدد الجنود مجرد وقود لمدافع العدو الذي يستخدم تكنولوجيا متفوقة.

وقد نتج عن ذلك أن أعادت بكن النظر في إستراتيجيتها العسكرية مرة أخرى فقد رأوا أن إمكانيتهم العسكرية قد أصبحت محدودة للغاية في ظل ظروف الحروب التكنولوجية الحالية وهذا يتطلب تحديثات شاملة

في ترسانة الأسلحة العتيقة لديهم وإصلاح عميق لجيش التحرير الشعبي الصيني (VBA).

ولم تعد ضخامة حجم الجيش في ظل الظروف الجديدة أمراً ضرورياً ولذلك فقد تم خفض عدد الجنود على مدى السنوات الماضية من ثلاثة ملايين إلى حوالي 2,5 مليون واتضح زيادة الحاجة إلى القوات الجوية والبحرية وفي الوقت نفسه تم تخفيض الخدمة العسكرية من ثلاث سنوات إلى ستين.

وتواجه الصين صعوبات عديدة في تحديث ترسانتها فعلى الرغم من تحسين صناعة الإنتاج الحربي الصيني في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ إلا أنها مازالت متخلفة كثيراً عن الغرب في النواحي التقنية لذا فإنه يلزمه شراء الأسلحة الضرورية ذات التقنية العالية من الغرب ولكن من أين؟ فالأمريكان لا يرغبون بذلك والأوروبيون لا يسمحون به حيث إن الحظر على الأسلحة الذي ذكرناه سابقاً يشمل الصين وبعض العواصم الأوروبية الأخرى التي مازالت تنتظر قرار بروكسل.

أنهم يحتاجون ويريدون شراء الأسلحة والمعدات من الشركات المصنعة في أوروبا مثل BAE وتاليس و SAAB و EADS وجميعها تأمل في إنهاء فترة الحظر تلك لتمكن من إبرام العديد من الصفقات المربحة.

أسواق أخرى لتلبية احتياجاتهم الدفاعية وقد أبدى بلدان موافقتهم على تقديم احتياجات الصين الدفاعية وهما روسيا وإسرائيل فإن حوالي 80٪ من واردات الأسلحة إلى الصين تأتي مباشرة من مصانع تسليح روسية قد ارتبطت الصين بمجموعة كاملة من الأسلحة الروسية مثل طائرات مقاتلة

حديثة من نوع 27-SU و 30-SU وطائرات استطلاع عسكري وأنظمة رادار وغواصات من فئة KILO ومدمرات من فئة (سوفريميني) كذلك صواريخ سام، بينما زودتها إسرائيل بشكل رئيسي بتكنولوجيا الحرب الإلكترونية والاتصالات.

ولكن ما زالت القوات البحرية في الجيش الصيني تعاني من حالة ضعف كبير وهذا له أسباب تاريخية فقد كانت الصين على مدار القرون الماضية قوة برية فقط وليست قوة بحرية، اليوم الصين بحاجة إلى العديد من القطع البحرية مثل حاملات الطائرات التي بدونها لم تصبح قوة عسكرية ضخمة فإذا أرادت الصين أن تصبح قوة عالمية فإنه يلزمها تدعيم قواتها البحرية ويجب عليها اقتناء بعض حاملات الطائرات حتى تتمكن من اقتحام محيطات العالم بكل سهولة.

ولكن بما أنه لن يعطي أي أحد للصين حاملات طائرات فإنه سيستوجب على الصينيين بناءها بأنفسهم، ولكن بناء سفينة عملاقة من هذا النوع أمر معقد للغاية حيث إنها تحتوي على تفاصيل فنية عالية من أحدث التكنولوجيات العسكرية.

وفي التسعينيات قامت الصين بشراء بعض حاملات الطائرات التالفة والتي خرحت من الخدمة من أستراليا وأوكرانيا وروسيا، وقد قام الصينيون بفك تلك الحاملات في مدن (ملبورن) و(منسك) و(كييف) لمعرفة كيفية بناء حاملات طائرات وقد فعلوا هذا عام 1999 وقد تمت تلك العمليات الخاصة بسرية شديدة تحت اسم (مشروع 9935) وتم بناء حاملة طائرات صينية في أحد أحواض بناء السفن العملاقة في شنغهاي تحت هذا الكود

السري وتستوعب تلك الحاملة من 30 إلى 40 مقاتلة. وكل هذا -سواء الشراء أو البناء- يكلف أموالاً طائلة ووفقاً لذلك فقد تقرر ت زيادة ميزانية الدفاع الصينية في السنوات الأخيرة بمعدل 13٪ وتبلغ الميزانية الرسمية المعلنة حوالي 20 مليار دولار وهذا الرقم أقل بكثير من الحقيقة كما يقول الخبراء، حيث يقول الخبيران الأمريكيان (هاردلينر بيرنشتاين) و(مونرو): «تضيف الصين العديد من البود الأخرى الخفية في ميزانيتها للنفقات العسكرية حتى تتمكن من شراء احتياجاتها اللازمة، والرقم الحقيقي لميزانيتها العسكرية لا يقل عن عشرة أضعاف الرقم المعلن»، بينما يري الخبير الألماني للشؤون الصينية (فرانك أومباخ) أن التقدير الفعلي لميزانية الدفاع الصينية من 2 إلى 5 أضعاف الميزانية المعلنة. وبحسب الإحصائيات الصينية فإن تكاليف الإنفاق العسكري للجندي الأمريكي حوالي 300 ألف دولار وما يقرب من 200 ألف للياباني بينما في الصين لا تتجاوز الـ10 آلاف ويقولون إنهم لا يتسلحون ولكن فقط يستعدون.

وبالرغم من كل جهود التسليح المتزايدة فإن الصين لا تعتبر حتى الآن منافساً جدياً للولايات المتحدة في الناحية العسكرية ولكن تزداد مخاوف المراقبين من أن تصبح الصين عملاقاً عسكرياً متوحشاً (بعيم)، وفي تقدير العديد من الخبراء أن الصين قد تخلفت لسنوات وعقود عن القوة العسكرية لأمريكا والعديد من البلدان الغربية الأخرى وحتى منافستها الآسيوية اليابان.

(ديفيد شامباو) أحد الخبراء الغربيين المهتمين بالعسكرية الصينية علق

في نهاية كتابه الجديد (تحديث العسكرية الصينية) قائلاً: «بدون حصول جيش التحرير الشعبي الصيني على الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة من الغرب فإنه سوف يجد صعوبة كبيرة في سد الثغرات مع الغرب واليابان». وهناك تصور آخر يضعه أحد الخبراء في أنه لدى الجيش الصيني: (أذرع قصيرة، وأرجل طويلة) وهذا يعني أن الجمهورية الشعبية ليست في وضع يمكنها من التدخل السريع في أي نزاعات خارج حدودها ولكن هل بعد كل هذا يمكن لجيران الصين النوم مطمئنين؟

الفصل العاشر

جار عدواني

الطريق نحو فرض السيطرة على آسيا

«إن ميزان القوى في آسيا يتحول، واحتمال كبير أن تعود الصين إلى دورها السابق كسلطة مركزية».

ديفيد شامباو

أستاذ بجامعة جورج واشنطن

لدى الصين حدود مشتركة مع 14 دولة فيها الكبير والصغير والقوي والضعيف، لا يوجد بلد في العالم لديها مثل هذا العدد من الجيران مثل العملاق الصيني، وذلك من خلال حدود برية تصل لحوالي 22,000 كيلومتر وبحرية تصل أيضاً لحوالي 18,000 كيلومتر، وفي الماضي كانت هناك اشتباكات عديدة بين الصين وجيرانها البعض منها انتهى بمناوشات عسكرية مثل عام 1962 في الصراع الكشميري ضد الهند، أو في نهاية الستينيات على نهر (أوسوري) الحدودي ضد روسيا، أو عام 1979 بالتدخل في حرب فيتنام.

ولكن الآن تحسنت الأوضاع على طول خط الحدود الصينية، في العقد الماضي قامت الصين بالتنسيق مع جميع جيرانها لإنهاء كل تلك الخلافات وتم توقيع عشرات المعاهدات والاتفاقيات حتى مع الهند أكبر منافس في جنوب آسيا وتم عقد صلح حيث سيطر هدوء تام على كل المنطقة.

ولكنه مجرد هدوء نسبي وسيتبعه توتر في تلك البلدان الآسيوية -سواء كانت حيراناً للصين أم لا- بسبب الدور المتزايد للصين في المنطقة وإحكام سيطرتها عليها، ولكن هل ستصبح الصين هي القوة المسيطرة على آسيا كما كانت على مدى قرون عديدة ماضية؟ وهل ستتركها الولايات المتحدة لتصبح القوة الحامية والمركز المسيطر في شمال وجنوب

آسيا؟ وكيف ستكون العلاقة بين القوتين الآسيويتين العظمتين والعدوين اللدودين الصين واليابان - مواجهة أم تعاون؟
وهناك اقتناع تام لدى الباحث الأمريكي (صمويل هنتنجتون) -المتخصص في العلوم السياسية- بعودة الصين إلى سابق عهدها في سيطرتها القديمة على المنطقة حيث يقول في كتابه الشهير (صراع الحضارات): «إن تاريخ الصين وثقافتها وتاريخها وحجمها وديناميكيته الاقتصادية وبديهيته كل ذلك ينبغي أن يؤهلها لتصبح القوة الرئيسية المسيطرة في شرق آسيا برمتها».

وتستخدم بكين أسلوب التهذنة كأحدى أهم الوسائل الناجحة، فنحن لا نرى أي أغراض توسعية لديهم ولكن ما يسعون إليه دائماً هو: «الانتقال من نجاح إلى نجاح»، في جميع الحالات، ولكن ينبغي على الجميع الاستفادة من نهضة الصين الاقتصادية، ولهذا السبب فإن الصين تعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول جنوب شرق آسيا ASEAN (الكونفدرالية الآسيوية)، والهدف هو تكوين تجمع لدول شرق آسيا¹¹ EAC والتي تمتد من كوريا حتى إندونيسيا مثل الاتحاد الأوروبي، وكان مؤتمر القمة الأول في كوالالمبور في ديسمبر 2005 وكل هذا يتم بدون مشاركة الولايات المتحدة.

وتجمع دول شرق آسيا EAC هي فكرة قديمة لرئيس الوزراء الماليزي السابق (مهاتير محمد)، وتأمل الصين -بوصفها نموذج اكتمال النضوج

الاقتصادي الآسيوي والقوة الدافعة للاندماج في المنطقة- أن يزداد نفوذها ويزداد إبعاد الأمريكيين عنها.

حيث إن أصابع الأمريكان تعبت تقريباً في كل مكان بآسيا، من خلال الشعار العالمي الذي رفعوه: (الحرب على الإرهاب)، فقد عززوا نفوذهم في آسيا وتواجدوا في العديد من البلدان هناك بحجة البحث عن إرهابيين، مثل: باكستان والفلبين، وهذا بالطبع يُرسخ حالة من الاستياء في نفوس الصينيين الذين قد أصبح لديهم شكل من أشكال جنون العظمة.

وسوف تواجههم الصين من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع باقي جيرانها الآسيويين، حيث تسعى الصين بنجاح لقيادة باقي دول المنطقة والسيطرة عليها.

وبرغم كل محاولات الاحتواء السلمي تلك فإنه لا ينبغي نسيان وجود ثلاث بؤر للتوتر في المنطقة الآسيوية متعلقة بالصين وهي: النزاع طويل الأمد حول تايوان التي لا تُظهر الصين أي استعداد لتقديم تنازلات بشأنها، والنزاع على جزر (سبراتلي) في بحر الصين الجنوبي، والعلاقة مع اليابان التي لا تجدد أي حل لها.

وما زالت الصين تحارب من أحل السيطرة على آسيا بالرغم من احتمالية التصعيد العسكري في كل الصراعات السابقة، والمسار الأكثر ترجيحاً يبدو أنه سوف يكون اللجوء لاستخدام الأسلحة مع تايوان.

احتواء جنوب شرق آسيا

من هو الصديق الأقرب لتايلاند؟ اقترحت الحكومة في بانكوك هذا

السؤال على مواطنيها فقط 9٪ منهم قال الأمريكيين و 76٪ كان رأيهم الصينيين وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الدراسات والإحصائيات تجعل بكين مطمئنة أن جهودها في جنوب شرق آسيا تظهر أثرها المنشود.

سابقاً في الستينيات والسبعينيات ظهر الصينيون كمصدرين لأيديولوجيات تلك المنطقة فقد نشروا أفكارهم الشيوعية بين الشعوب الفقيرة في جنوب شرق آسيا، وعندما كانت هناك حركات تحرر متمردة ومسلحة كانت بكين تقدم المساعدات بالمال السلاح والأفكار لتلك الثورات.

وظهرت الأنظمة المناهضة للصين كثيراً في تلك الأوقات وعانى كثير من الصينيين المغتربين في ماليزيا وإندونيسيا حيث كانوا غالباً يعتبرونهم بالخطأ طابوراً خامساً للشيوعية الصينية وتعرضوا لهجوم عنيف، وشهد عام 1979 غزو فيتنام الذي لم يساعد على زيادة شعبية الصين في جنوب شرق آسيا.

ولكن بعد إصلاحات (دينج) أصبح للصين صولات وجولات في جنوب شرق آسيا، لكن الأمر استغرق وقتاً طويلاً لكي تأخذ الصين وضعها الجديد في المنطقة، وفي الحقيقة فقد بدأت الصين في لعب دورها الجديد في آسيا منذ منتصف التسعينيات لكي تصبح مهيمنة هناك، وقال رئيس وزراء الصين (ون جيا باو) «إن الصين مثل الفيل صديق مرح وقوي لذلك فإنه لا يمكن لأحد أن يأخذ دورها في جنوب شرق آسيا».

(ديفيد شامباو) خبير الصينيات بجامعة جورج واشنطن يصف التعيرات التي طرأت على الصين قائلًا: «أصبح ينظر نحو الصين وبشكل متزايد على اعتبارها جارة جيدة وشريكاً بناء، يلفت انتباه الجماهير في جنوب

شرق آسيا»، وأصبحت الصين اليوم -وفقاً لشامباو- لا تصدر الأسلحة والثورات ولكن بدلاً منها تصدر النية الحسنة والأجهزة المنزلية.

وكانت تلك السياسة الآسيوية الجديدة للصين واضحة تماماً في قمة الآسيان ASEAN في أكتوبر عام 2003 بجزيرة بالي الإندونيسية، حيث وقعت الصين هناك مع دول الآسيان العشرة اتفاقاً حول الشراكة الإستراتيجية، وكان جزء من تلك الاتفاقية يختص بالتجارة الحرة بين الشركاء لكي يتم خفض الحواجز الجمركية بينهم حتى يتم إسقاطها بحلول عام 2011 وقد حظيت تلك الجهود في آسيا فجأة بدنامية حركية سريعة لم تكن واردة قبل بضع سنوات وقد قامت الصين بكل تلك التحركات هناك ولذلك فإنها أصبحت مرتبطة الآن بالعديد من النقاشات والتجمعات التي تربط بين دول جنوب شرق آسيا:

الآسيان + 3 (الصين وكوريا واليابان).

الآسيان + 1 (فقط الصين).

المنتدى الإقليمي للآسيان ARF ويتألف من 22 دولة تناقش قضايا المنطقة.

لكن النية الحسنة فقط لا تكفي وحدها لتكون مقنعة لكل دول جنوب شرق آسيا. يشير (جوستاف كيمبف) إلى تناقض علاقة الصين مع جنوب شرق آسيا قائلاً: «إن الحكومات في جنوب شرق آسيا لا تزال تختلف في علاقتها مع الصين بين التعاطف الوثيق والإعجاب حتى الكراهية والعداء».

تتهج الصين إستراتيجية مزدوجة للمنطقة فمن ناحية -وهي الناحية

المعلنة- تسعى جاهدة لتوثيق التعاون الاقتصادي بينما من ناحية أخرى- غير معلنة- فإن الصين تريد تحييد شبه القارة بأكملها وخاصة جنوب شرق آسيا حتى تضمن دعفاً خلفياً للتأثير الياباني والأمريكي على المنطقة، ويمكن للتعاون الاقتصادي أن ينجح إلى حد ما ولكن أيضاً فإن الأمريكيين لن يتركوا جنوب شرق آسيا للصينيين من دون قتال وبالتالي فإنهم سوف ينخرطون في مضيق (ملقا) طريق الإمداد الحيوي للصينيين.

قطاع طرق وقضايا مزعجة

عندما تسافر لأول مرة بواسطة سفينة ركاب صغيرة من سنغافورة عبر البحر فإنك ستشعر بأن الدنيا مظلمة أمام عينيك، سفن نقل وحاويات في كل بضعة مئات من الأمتار على سطح البحر حوالي 50,000 سفينة تمر سنوياً عبر مضيق (ملقا) الذي يقع في المحيط الأطلسي. جميعها تمر ولكن أيضاً تواجهها مخاطر في باقي بحار العالم وهذا بسبب خطر القرصنة الذي يهدد المنطقة منذ عدة قرون عند أضيق نقطة بين سومطرة (إندونيسيا) وسنغافورة يوجد مضيق لا يزيد اتساعه عن 2,5 كيلومتر حيث يكون من السهل هناك التقاط أي سفينة. ومضيق (ملقا) هذا يمر منه حوالي ربع السلع في العالم وتقريباً نصف كمية النفط في العالم أيضاً تمر منه، فمن هنا يجب أن تعبر كل ناقلات النفط التي في طريقها للصين واليابان، وهذا المضيق يعتبر بمثابة شريان حياة بالنسبة للاقتصاد الصيني، لذلك فإن من مصلحة الصين ضمان وجود تدفق في حركة الملاحة به دون أي خلل.

وقد قدم قائد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ الأدميرال (توماس فارحو) اقتراحاً إلى مجلس النواب الأمريكي في نهاية مارس 2004 بإطلاق مبادرة إقليمية للأمن البحري تنص على أنه ينبغي على البلدان المطلة على مضيق (ملقا) العمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وينبغي تبادل المعلومات بشأنه بين وكالات الاستخبارات في كل من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والقيام بدوريات عسكرية مشتركة وضرورة مركز قوات خاصة أمريكية بهذا الموقع وكل هذا - وفقاً للأمريكيين - من أجل الحرب على الإرهاب.

إندونيسيا وماليزيا وأيضاً الصين لم تظمن لهذا وشعرت أن هناك دوافع خفية، حيث إن الولايات المتحدة تريد تواحداً أوسع في جنوب شرق آسيا وخرجت وجهة نظر معارضة للولايات المتحدة واقتراح ففروا أنهم لا يستطيعون نشر قواتهم ويعتقد (لوجوتشوي) الخبير الأمني في تصريح له إلى صحيفة صباح الصين اليومية أن مضيق ملقا يعد بلا شك أهم ممر مائي حيث تلعب الولايات المتحدة على تفوقها الجيو-سياسي بأن تعمل على تسيط البلدان الكبرى الأخرى وعدم مواصلتها الصعود والسيطرة على تدفق الطلب العالمي على الطاقة.

ولذلك فإن الصين أصبحت تبحث عن بدائل فمن الممكن أن يكون البديل قناة (بنما) حيث يمر عبر برزح (كرا) في جنوب تايلاند ولكن هناك عدة معوقات؛ أولاً: سوف تكلف القناة حوالي 28 مليار دولار حتى يستطيع الصينيون استخدامها وذلك وفقاً لتقدير العديد من الخبراء، ثانياً: هناك علاقات عسكرية قوية تربط بين تايلاند والولايات المتحدة وهذا ما

يكرهه الصينيون، ثالثاً: يوجد في جنوب تايلاند إقليم خاضع للمتمردين. وهناك بديل آخر يعتبر أكثر واقعية وهو مد خط أنابيب عملاق من ميناء ميانمار (بورما سابقاً) إلى الصين، ويرى العلماء الصينيون أن هذه الفكرة هي الأقرب للتنفيذ وصرح بعضهم في مقال نشر بمجلة تطلعات الشرق المستقبلية (أورينت أوت لوك) أن هذا الخط العملاق سيمتد في المياه العميقة من ميناء ميانمار حتى مدينة (كومينج) عاصمة مقاطعة (يون نان) بطول يصل إلى حوالي 1000 كيلومتر وتكلفة تصل لحوالي ملياري دولار وهذا الحل هو الأكثر أمناً كما يقول البروفيسور (لي شينج يانج) أحد مؤلفي هذا المقال.

وفي يوليو 2004 سافر رئيس ميانمار الأسبق (خين نيونت) في زيارة إلى الصين استغرقت ثمانية أيام لكن قد أعلن في التصريحات الرسمية أنه لم تم في هذه الزيارة أي نقاشات بخصوص إنشاء خط الأنابيب.

الهدوء في هندوكوش

التأثير المتزايد للصين في جنوب شرق آسيا يجعل منها دولة غير عادية، وهذا أكثر ما يثير مخاوف الهند وهو أن تتوسع الصين في نطاق نفوذها فتقرب أكثر وأكثر من الهند، وبالرغم من أن هذا القلق لا أساس له غير أنه بالنظر نحو حجم النشاط الصيني الحالي في ميانمار ودول الآسيان ستجد أنها قد أصبحت في موضع قريب جداً من الهند.

وبالنسبة لميانمار -التي كان يبندها العديد من الدول الغربية لسنوات عديدة بسبب نظامها الديكتاتوري- فقد رحب بها الصينيون كشریک،

وأصبحوا يساعدونها بطرق عديدة، وذلك بتدريبات عسكرية مشتركة بين الجيش الصيني وقوات ميانمار، وقد استطاعت الصين من خلال تلك التدريبات وضع أنظمة رادار على سواحل وموانئ ميانمار تستخدمها في مشاريعها العسكرية المشتركة وهي تسهل للصينيين أيضاً الوصول إلى المحيط الهندي.

وهذا التطور الخطير مثير للاهتمام في تلك الفترة حيث تتصاعد حدة التوتر بين الهند والصين، وقد كانا أعداء لفترة طويلة مضت، فقد تقاطلا سابقاً حول التبت والمناطق الحدودية في جبال الهمالايا وقد تصاعد الخلاف حتى أدى إلى اشتباك عسكري في أكتوبر عام 1962 وقد تفوقت فيه الصين بشكل واضح.

وتشكلت العلاقة بين البلدين في فترة الحرب الباردة فقد تحالفت الهند مع روسيا ولأن السياسة تقتضي أن يكون عدو العدو صديق فقد تحالفت الصين مع باكستان، وبعد نهاية الحرب الباردة تمت إعادة ترتيب للجبهات، وكانت باكستان في ذلك الوقت لا تمثل أي أهمية بالنسبة للصين ولكن تقربت إليها للتضييق على الهند، ثم سعت الصين في وقت لاحق لإيجاد علاقة أكثر توازناً مع الهند وباكستان.

حتى جاء النصف الثاني من عقد التسعينيات وتم التوصل إلى اتفاق مع الهند حيث كانت العديد من النزاعات قد هدأت واستقرت، ثم بدأت العلاقات بين الصين والهند تعود طبيعية كما كانت وقت (نهرو) الذي كان قد أعلن قديماً ذلك الشعاع الأسطوري: (هندي شيني بهاي بهاي)؛ أي: (الهند والصين إخوة). فقاما بالاشتراك في مناورة عسكرية للمرة

الأولى، وتم تنظيم اتصالات بينهما على أعلى مستوى في محاولات مستمرة بين المفاوضين لحل الخلاف حول الحدود التي تمتد لما يقرب 3500 كيلومتر في جبال الهمالايا، وتشعر أن هناك تقارباً اقتصادياً قوياً بينهما لأن كلاً منهما يكمل الآخر حيث تقوم الهند بإعداد البرمجيات بينما تصنع الصين الأجهزة (انظر: الفصل الرابع - الصين والهند؛ فريق حلم جديد). ولكن من الواضح أيضاً - كما هو الحال في جنوب شرق آسيا - أن الصين تستخدم سياسة خارجية ذات وجهين، ففي الوقت الذي تُظهر أنها جارة جيدة فإنها تتخذ في المقابل إجراءات سيئة مثل ما يجري في ميانمار، وعلى ذلك فإن العلاقة بين التين الصيني والفيل الهندي لا تزال هشة، وسوف تعتمد في تطورها على ما سيحدث في آسيا الوسطى.

الاهتمام المفاجئ بآسيا الوسطى

طورت الصين وبدون ملاحظة أحد تقريباً تحركاتها الدبلوماسية المكثفة في منطقة لم تكن تحظى بأي اهتمام من الرأي العام العالمي: آسيا الوسطى، التي تتكون من خمس دول كانت جمهوريات تابعة للاتحاد السوفيتي السابق ثم نالت استقلالها عنه وهذه الدول هي: كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمنستان، وأوزبكستان. وهذه الدول ذات أهمية إستراتيجية كبرى، لأنها بمثابة (دول عازلة)، حيث إنها تقع بين القوى الرئيسية الكبرى في المنطقة (الهند، وروسيا، والصين)، ولديهم جميعاً ثروات ضخمة وهائلة من المواد الخام الأولية مثل النفط وغيره، فلا عجب إذن من اهتمام السلطة القديمة بهم (روسيا)، وأيضاً القوة الجديدة

الصاعدة في تلك المنطقة (الصين).

وأيضاً فإن لديهم خصماً ثالثاً قوياً وهو الولايات المتحدة، وقد أعطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر للأمريكيين فرصة جديدة في وضع أقدامهم مبكراً في تلك المنطقة من خلال حرب العراق وأفغانستان، وقد أقاموا قواعد عسكرية من أجل المضي قدماً في مطاردتهم لطالبان والقاعدة، وتردد بعض الألسنة الشريرة أن الدافع الرئيسي وراء تلك التدخلات هو التواجد بشكل رئيسي داخل منطقة آسيا الوسطى.

والآثار الجانبية المحسوبة لذلك هي عدم ترك الأمريكيين لآسيا الوسطى بشكل سريع وخالٍ من الصراعات، ويقول أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة زيورخ (فيكتور موير) في مقال له منشور تحت عنوان (العواقب الجيو-إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر): «لدى الولايات المتحدة وقت قليل جداً حتى تتمكن من فرض سيطرتها على آسيا الوسطى»، وهذا التطور لا يسر الصينيين الذين يسعون للحفاظ على ما حققوه من نجاح هناك.

وهناك نوع مماثل لتلك العلاقات الودية في جنوب شرق آسيا ينمو حالياً في آسيا الوسطى، يقول (بيتس حيل) أحد مؤلفي كتاب (رحلة الصين الجديدة نحو الغرب): «يرسل الصينيون العديد من المسؤولين إلى بلدان آسيا الوسطى للالتقاء مع رؤساء الوزراء والرؤساء والجنرالات حتى يحسنوا علاقاتهم الإستراتيجية والدبلوماسية هناك».

وكانت محاولة الصين الأولى لجمع تلك الدول بتكوين اتحاد دولي عُرف بـ(خماسي شنجهاي)، وقد تأسس هذا الاتحاد في أبريل 1996 بحضور

رؤساء الدول الخمس: الصين وكازاخستان وروسيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، وفي يونيو 2001 انضمت أوزبكستان ومنذ ذلك الحين ويسمى هذا الاتحاد بـ(منظمة شانجهاي للتعاون)، والتي يتم اختصارها في الإنجليزية بحروف (SCO).

وقد تم إنشاء الـ(SCO) في الأساس للتعاون في القضايا المشتركة مثل الإرهابيين والانفصاليين الذين تعاني منهم جميع الدول الأعضاء، ومن خلال تبادل المعلومات والتنسيق المشترك يُمكن صد الهجمات المحتملة. لكن مع مرور الوقت تطورت الـSCO وتطوّرت أيضاً للعديد من المواضيع الأخرى -العسكرية والاقتصادية- من خلال محادثات شاملة بين جميع الأطراف وإن كانت الصين وروسيا يسيطران على أغلبها، وقد بدأ هذا واضحاً للغاية في مؤتمر القمة الرابع في يونيو 2004 حيث ظهر في إعلان طشقند أن الـSCO قد انتقلت لمرحلة جديدة من التعاون الشامل في مختلف الميادين السياسية، وفي الوقت نفسه فإن المقر الرسمي الدائم للأمانة العامة لتلك المنظمة يقع في بكين، والأمين العام (تشانج دي كوانج) صيني أيضاً، وهو يقول إن التعاون الاقتصادي بين تلك الدول الست سوف يكسب أهمية متزايدة تدريجياً.

وبطبيعة الحال فإن الصين ينصب أغلب اهتمامها على النفط، وإن كانوا لا يُصرحون بذلك، فإنهم يحتاجون دائماً إلى المزيد منه، ويريدون العمل على تنويع مصادر الطاقة لديهم، تُرى ما الذي ينتظر خلف الأبواب

المغلقة؟ كازاخستان و تركمانستان و أوزبكستان من ضمن البلاد التي لديها أكبر احتياطي طاقة في العالم.

كما تعتبر كازاخستان الشريك المفضل للصين حيث إنها جارة قريبة وتحتوي أيضاً على معظم النفط الخام في تلك المنطقة، وقد تم بالفعل توقيع أول العقود بينهما، وبناء أول حط أنابيب صيني في مقاطعة (شينجيانج) الغربية، وتبدو أوزبكستان أيضاً هي الأقرب للصين بعد تلك الاعتراضات الأمريكية على سياستها في يوليو 2004 بسبب عدم وجود إصلاحات ديمقراطية وحرمتها من المساعدات المالية.

لذلك فقد أصبح النفوذ الصيني في آسيا الوسطى في ارتفاع متزايد للدرجة التي أصبح معها الدب الروسي العجوز لا يقدر على معارضتها.

صداقة جديدة مع روسيا

كانت تجمع بين الصينيين والروس علاقة صداقة وطيدة في السنوات الأولى لإعلان جمهورية الصين الشعبية، حيث كان الاتحاد السوفيتي يُعد النموذج الأكبر للدول الشيوعية الناشئة، وقد استنسخ الصينيون النظام الاقتصادي للروس في أوائل الخمسينيات في تأميم الصناعة والزراعة، وقامت موسكو بإرسال العديد من المساعدات لبناء البلدة الاشتراكية الشقيقة.

ولكن في أواخر الخمسينيات كان زعيما الحزب الشيوعي في كلا البلدين (ماو) و(خروتشوف) على طرفي نقيص، فقد ابتعدا عن المسار الصحيح للشيوعية، وكان هناك أيضاً تنافس اقتصادي فقام خروتشوف

في عام 1960 بسحب جميع الخبراء الروس من الصين، وتبع ذلك 30 عاماً من العلاقات المتجمدة بين القوتين الشيوعيتين العظيمةتين، وكان أسوأ وقت في هذه الفترة لكلا الطرفين الاشتباكات التي وقعت على نهر (أورسوي) الحدودي في نهاية الستينيات.

ثم انهارت الإمبراطورية السوفيتية في بداية التسعينيات وتلا ذلك التحول إلى نوع جديد من الديمقراطية واقتصاد السوق الموجه، وبعض التقارب الحذر مع الغرب والذي كانت الصين تراقبه عن كثب، ولكن لم تجدد موسكو لدى الغرب ما كانت تأمل به، لذلك فقد بدأت ترجع علاقات التقارب تدريجياً بين موسكو وبكين.

وكان الأساس لذلك والقوة الدافعة له هو النمو الاقتصادي، لأن كلا البلدين يتكاملان اقتصادياً بشكل نموذجي، فروسيا لديها صناعة تسليح وإنتاج حربي متقدمة للغاية وتستطيع إعطاء الصين ما تحتاجه من أسلحة كذلك لديهم وفرة من النفط والغاز عبر نهر أوبر، والصين لديها اقتصاد قوي يوفر لها المال الذي يمكنها من شراء النفط والأسلحة بكميات ضخمة من روسيا، كما يمكن للصين توريد العديد من السلع الاستهلاكية الرخيصة والتي يحتاجها الروس.

ويتجلى هذا التغيير وضوحاً خلال التجارة شرق روسيا، فهناك كميات هائلة من السلع الاستهلاكية التي ينقلها التجار الصينيون عبر الحدود عن طريق نهر أمور بشكل يومي، كما أن هناك حوالي 500,000 صيني يعيشون في سيبيريا الشرقية.

وعلى مر السنين تشكل وحدة غير أيديولوجية الغرض بين الجارتين

الكبيرتين، ربما لا تكون رابطة حب ولكن يشملها الاحترام المتبادل بين الطرفين، حيث يلبي رؤساء حكومات كلا البلدين الدعوة لحضور مؤتمرات قمة مشتركة كل عام يتم فيها عقد مجموعة من الاتفاقات والعقود، وقد وقع الطرفان على معاهدة عدم اعتداء، ومعاهدة أخرى تقنصي الالتزام بعدم استخدام السلاح النووي في أي خلاف ينشأ بين الطرفين، كما اتفقا على ترسيم علامات الحدود بينهما، وقد قال الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عام 1997: «إن حل المشاكل بيننا يمثل راحة للجميع»، ومنذ عام 1999 تشترك البلدان في العديد من المناورات العسكرية التدريبية.

وتنص المعاهدة المتبادلة عام 1997 على (شراكة تعاونية إستراتيجية)، ولكن هل يشكل هذا تحالف ضد القوة العظمى الوحيدة الولايات المتحدة الأمريكية؟ بعض الساسة الروس يتمنون ذلك، ولكن الصين لا ترجح هذا، فكل ما يههما الآن أنه قد أصبحت لديها صداقة جديدة وهدوء على الجبهة الروسية، ومن ثم فإنها لم تعد تمثل لها أي خطورة في الوقت الراهن.

ولكن هذا التحالف له عواقب بعيدة المدى، فقد كتب الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأقصى (لويل ديتير) قائلاً: «تخيسد التهديد الروسي سمح للصين بتوجيه بنيتها العسكرية نحو القوات البحرية والجوية، واستطاعت إعادة نشر وتوزيع قواتها من الشمال إلى الجنوب».

والهدوء في ناحية الحدود الشمالية الغربية سمح للصين بإعادة النظر نحو باقي المناطق المتوترة والتي تمثل -من وجهة النظر الصينية- أخطر المناطق، وهي: بحر الصين الجنوبي، وتايوان وأيضاً اليابان.

اليابان.. العدو الأزلي

منذ أكتوبر 2001 يذهب رئيس الوزراء الياباني (يونيتشيرو كوزومي) لزيارة ضريح (ياسكوني) بشكل يكاد يجعل من تلك الزيارات طقساً معتاداً، وكان آخرها في أكتوبر 2005 خلال زيارة رسمية، وقال إن هناك ما يقرب من 2,47 مليون ياباني نالوا شرف الموت في سبيل بلادهم في أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب 14 من كبار مجرمي الحرب الصينيين، وفي كل مرة تُثير تصريحاته تلك غضب الحكومة الصينية، وتتجمد العلاقات والأنشطة بين البلدين لفترة عقب كل تصريح يعلنه كوزومي.

والعلاقات بين هاتين القوتين الآسيويتين قد مرت بكل شيء، عدا الصلح والسلام، وسبب التوتر الرئيسي هو كمية المعاناة التي سببتها اليابان للصين في أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد تم قتل حوالي 13 مليون صيني على يد جنود يابانيين، وما زال الشعب الصيني ينتظر حتى الآن اعتذاراً مكتوباً عن تلك الفظائع.

في نوفمبر 1998 ذهب الرئيس الصيني (يانج تسه مين) في أول زيارة رسمية لليابان، بهدف توقيع اتفاقية شراكة بين البلدين، وقد أبدى رئيس الوزراء الياباني (كيزو أوبوشي) استعداداً لكتابة اعتذار خطي عن ارتكاب جرائم حرب ضد الصينيين، ولكن عند التوقيع رفض (أوبوشي) فعل ذلك، وكانت تلك الحادثة تعد كارثة دبلوماسية من الدرجة الأولى، وإهانة خطيرة للصينيين.

وتم تداول هذه الأحداث مراراً وتكراراً في جميع وسائل الإعلام حتى زادت حدة المشاعر المعادية لليابانيين من السكان الصينيين، وكان آخرها

الأحداث التي تمت في أبريل 2005، كما أن هناك حملات تشهير عدائية واسعة ضد كل شيء ياباني من قبل الصينيين على شبكة الإنترنت. ويمثل النفور والاستياء حالة عامة في مشاعر كلا الشعبين على كافة المستويات، ويجب علينا قراءة التاريخ القديم المشترك لهم بتأن وعمق حتى نفهم أبعاد التوتر في علاقتهما، فمنذ حوالي ألفي عام كان يسيطر الصينيون على اليابان ويطلقون عليها اسم (أرض الأقزام)، ولم تكن الصين تحتل اليابان فحسب وإنما كانت تسيطر عليها ثقافياً وسياسياً واقتصادياً بقوة.

وقد عكست هذه العلاقة فقط في منتصف القرن التاسع عشر، ثم بدأت الهيمنة اليابانية التي تسببت في اندلاع حربين: حرب الصين واليابان من 1894 إلى 1895، والثانية من 1937 إلى 1945، ثم استغرق الأمر طويلاً لتطبيع العلاقات ثانية بين البلدين، حيث بدأت أول علاقة دبلوماسية بينهما بعد الحرب عام 1972 وتجرى اتصالات على مستويات عليا فقط منذ عام 1987. لكن ظلت العلاقات الصينو-يابانية متوترة، ودائماً ما تنتقد الصين مشاريع إعادة التسليح اليابانية تحت حماية أمريكية حيث يوجد حوالي 60,000 جندي أمريكي متمر كزين في اليابان.

وقد احتجت اليابان أيضاً على تطوير الصين لقوتها العسكرية بشكل هائل وغير معلن، والذي من شأنه التسبب في حالة الذعر لدى اليابانيين، لذلك فإن اليابان تخطط لإنشاء نظام دفاع صاروخي بحلول عام 2011 والذي يهدف لحماية البلاد من الصين خصوصاً، كما أن اليابان تعتبر أن الصين تمثل تهديداً عسكرياً لها الآن وقد أعلن هذا في أول تصريح رسمي

ل(كوزومي) في خريف 2004.

والعلاقة بين البلدين مبنية على عدم الثقة المتبادل، وقد كتب (هانس جوتر هيلبرت) و(جودرون ويكر) خبيرا العلوم السياسية: «منذ انتهاء الحرب الباردة لم تجد الصين واليابان أي شكل مستقر لعلاقتهما».

وبينما تظل حالة الجمود السياسي مستمرة بين البلدين فإن علاقتهما الاقتصادية تنمو أكثر، حيث تتنافس كلاهما على فرض هيمنتها في منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا ليس منذ زمن بعيد فسي التسعينيات ظهر ما يسمى بنظرية الأوز المخلق فقد بدأت اليابان بالتحليق فوق بلدان جنوب شرق آسيا، ولكن اليوم تظهر أنف الصين بوضوح في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من أن الصين واليابان تسعيان نحو اتفاقية تجارة حرة بين دول الآسيان حيث تقول وزيرة التجارة الماليزية (رفيدة عزيز): «كانت اليابان على بعد خطوات من المنطقة ثم فوجئنا بسرعة التحرك الصيني فيها».

وتظهر القوة العالمية الصاعدة (الصين) تقدماً كبيراً على اليابان في قيادة المنطقة الآسيوية وسيكون من المثير معرفة كيف استجابت اليابان ومعها حليفاتها الولايات المتحدة لهذا التطور الذي يجري في المنطقة، ووفقاً للدبلوماسي الأمريكي المخضرم (هنري كيسنجر) فلإن اليابان قد أصبح لديها فقط ثلاثة خيارات:

مواصلة سياستها الخارجية القائمة على التحالف مع الولايات المتحدة. تشكيل مجتمع آسيوي على غرار الاتحاد الأوروبي. عقد شراكة مع الصين.

وحتى الآن لا توجد إستراتيجية يابانية واضحة، فتبدو تلك القوتان

الآسيويتان مثل الملاكمين داخل الحلبة في جولتهما الأولى يدوران حول بعض ويتبادلان اللكمات في ساحة المعركة التي هي عبارة عن عدة جزر بين اليابان وبحر الصين الجنوبي، وتأتي مجموعة جزر (سينكاكو) التي تسيطر عليها اليابان وتطالب بها الصين في المقام الأول من الأهمية، حيث إنه من الواضح وجود العديد من المواد الخام هناك -وخصوصاً الغاز- وفي نفس الوقت فإن تحديد ملكية تلك الجزر أمر غير واضح، وتلك ليست المشكلة الوحيدة للصين مع الجزر المتنازع عليها.

من يملك بحر الصين الجنوبي؟

في الثامنة صباحاً يوم 20 أبريل 2004 غادرت سفينة ميناء مدينة (هوشي منه) التي كانت تسمى سابقاً بـ(سايجون) وقد كان على متنها حوالي 100 سائح فيتنامي وأيضاً ممثلون لعصابة الشيبة الشيوعية، وقد غادروا لمدة أسبوع واحد، وقال مرشد الرحلة الفيتنامي (دونغ شوان هوي): «كان لدينا الشمبانيزا منذ البداية»، لأن الرحلة كانت متوجهة إلى جزر (سيراتلي) حيث أراد ذلك الفريق صيد الأسماك وتبادلها.

ولم تكف السفينة ممر حتى أدلت وزارة الصين الخارجية بتصريحات تدين هذه الرحلة كرد فعل مبدئي حيث رأت أن الهدف من وراء تلك الرحلة لم يكن مجرد نزهة ممتعة ولكن مظاهره سياسية لادعاء تبعية تلك الجزر للسيادة الفيتنامية.

وفي الواقع فإن جزر (سيراتلي) هي واحدة من أكثر المناطق المرغوب فيها والمثيرة للجدل أيضاً في جنوب شرق آسيا، حيث يقع حولها وفي

نطاقها ما يزيد على 100 جزيرة صغيرة مليئة بالشعاب المرجانية والرمال الثرية بالنفط والغاز والعديد من المواد الخام الأخرى، ويمكن أن تصبح (سيراتلي) خليجاً عربياً آخر كما يتوقع الخبراء الإستراتيجيون في بكين فإنها جزر قاحلة ومنسية من العالم فتكون مغرية وتنافسية.

وعلاوة على ذلك فإن جزر (سيراتلي) ذات أهمية جيو-إستراتيجية بارزة فهنا تتقاطع خطوط الشحن الرئيسية بين المحيطين الهندي والهادئ، وكذلك فإنه يطلق على تلك المنطقة المسار الشمال جنوبي، وناقلات النفط العملاقة التي تحمله إلى البلاد المتعطشة إليه مثل الصين واليابان ممر أيضاً من هنا، وتعتبر تلك المنطقة حيوية للغاية بالنسبة للصين واليابان حيث يمر عبرها حوالي 70٪ من احتياجاتهم النفطية و من المواد الخام والغاز المسال. ولذلك فإن جزر (سيراتلي) والمناطق المحيطة بها تعتبر منطقة ساخنة من شدة التنازع عليها لذلك تتطلع إليها -بجانب الصين- تايوان و فيتنام وماليزيا والفلبين وسلطنة بروناي وتدعي كل منهم أحقيتها بهذه الجزر القاحلة وقامت بعض الدول بالفعل بإنشاء قواعد عسكرية هناك منذ بداية السبعينيات -كما ذكرت دراسات الأمم المتحدة- وبدأت تتصاعد المشاحنات في مياه بحر الصين الجنوبي وفي عام 1974 وقع أول صدام بين الصين وفيتنام، وفي عام 1988 تصادمت سفن حربية صينية وفيتنامية بالقرب من الشعاب المرجانية بجزر (سيراتلي) مما أدى إلى غرق حوالي 70 فيتنامياً، وفي 1995 قامت قوات من الجيش الصيني بطرد صيادين فلبينيين من منطقة (ميشيف-ريف) التي تقع في المنطقة الاقتصادية التابعة للفلبين. وقد كانت الصين حاضرة دائماً في كل المناوشات العسكرية التي تحدث

في بحر الصين الجنوبي وهذا يؤكد أهمية هذه المياه بالنسبة للصينيين وأنهم أيضاً لا يتوقفون عند مجرد التهديدات اللفظية فقط ولكن بمضون قدماً حاشدين كل قوتهم إذا لزم الأمر، فالصين تنظر نحو بحر الصين الجنوبي باعتباره ملكية خاصة لها.

وليس واضحاً ما إذا كان للصين سند قانوني يعطيها الحق في المطالبة بتلك الجزر، وقد كتب علماء السياسة (باترك راستلسنبرج) و(هانز سيرر) في دراسة موسعة لهما ما يلي: «يزعم الصينيون بأحقيتهم في جزر سيراتلي وكذلك تعلن بكين في مواقف رسمية لها، بينما طبقاً للقانون البحري ليس لديهم أي حق في المطالبة بها».

وظلت بكين تتجاهل هذه الحقيقة لفترة طويلة وهم يرون أن لهم حقاً في تلك المنطقة وفقاً لقانون الغاب وليس القانون البحري، وفي الوقت نفسه تحولت الصين إلى تطبيق القانون الدولي كأساس للتفاوض بينما يرى المراقبون أن هذا التحول فقط مجرد مناورة تكتيكية ومحاولة صينية لاسترضاء دول الآسيان ولكن هذا لن يستمر طويلاً فسيادة الصين على جزر (سيراتلي) غير قابلة للتفاوض.

وجزر (سيراتلي) - التي ستظل مصدراً مستمراً للصراع المستقبلي في آسيا- ليست سوى وسيلة لتفجير الصراع حول تايوان.

النزاع الدائم حول تايوان

في كل عام يكون أمام آلاف الجنود الصينيين مهمة واحدة فقط هي جزيرة (دونجشان) التي تقع قبالة تايوان بحوالي 280 كيلومتر، ومنذ عام

1996 يتمرن الجيش الصيني في هذا البر الرئيسي على (إعادة) تايوان تلك الجزيرة الانفصالية للأمة الصينية، حيث إنها مازالت في نظرهم مجرد مقاطعة صينية، في مرة كانوا 18,000 جندي (كما في يوليو 2004) ومرة 100,000 كما حدث (في عام 2001) ويبدوون في ممارسة تدريبات تكتيكية برية وبحرية وجوية.

وفي كل مرة في تلك التدريبات القتالية تكون هناك إشارة واضحة إلى حكام تايوان (حليفة الولايات المتحدة) أننا مستعدون لإرجاع تايوان بالقوة إذا لزم الأمر ونحن جادون في ذلك.

بعد أن حلت سلطات بكين معظم مشاكلها في استعادة أراضيها بطرق سلمية وخالية مماماً من العنف كما حدث في المستعمرات السابقة: هونغ كونج (التي كانت مستعمرة بريطانية) وماكاو (التي كانت مستعمرة برتغالية)؛ فإنهم يتطلعون الآن نحو قطعة رئيسية واحدة كانت جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية: جزيرة تايوان التي يقطنها حوالي 22 مليون نسمة أي تعادل تقريباً مدينة (بادن فورمبيرج) ومتقدمة اقتصادياً وتقنياً بحيث إنها تمثل نموذجاً مصغراً للدولة الصينية.

ومنذ نهاية الحرب الأهلية في عام 1949 وتايوان هدف رئيسي لحكام بكين في ذلك الوقت فر كثير من قوات ماو إلى الزعيم القومي (تشانج كاي شيك) مع مليونين من أتباعه وقاموا هناك ببناء نموذج بديل لجمهورية الصين الشعبية فأنشؤوا جمهورية تايوان وظلت تايوان لفترة طويلة تحت قيادة (تشانج كاي شيك) تطبق نظام الديكتاتورية التنموية الذي كان متبعاً لفترة طويلة في كوريا الجنوبية أيضاً وتدخلت هناك الدولة في الناحية

الاقتصادية بشكل موسع وتحول الاقتصاد التايواني تجاه التكنولوجيا العالية، اليوم أصبحت تلك الجزيرة واحدة من أغنى البلدان الآسيوية (حيث إن دخل الفرد حوالي 13,000 دولار).

مع تزايد حالة الرخاء، زاد الوعي السياسي لدى السكان وتطلبت الأمر مزيداً من الحريات الديمقراطية فشهد عام 1988 أول انتخابات هناك وحصلت عملية انتقال سلمي للسلطة من خلال حزب الكومنتانج وفي عام 1996 تمكنت تايوان من التحول إلى تغيير ناضج للسلطة عبر الانتخابات واختير مرشح حزب الكومنتانج في أول انتخابات رئاسية ديمقراطية حيث فاز (تشن شوي بيان).

وكان هذا يعد اختياراً خاطئاً بالنسبة لحكومة بكين حيث إنهم ينظرون إلى (تشن شوي بيان) كشخص متحد لهم بينما هو يسعى جاهداً للحصول على استقلال كامل لجزيرة تايوان وهذا يمثل إهانة شديدة لبكين وسياستها التي يتبعونها منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية تحت عنوان: (سياسة صينية موحدة) ورسالتهم واضحة لا توجد سوى دولة صينية واحدة في القانون الدولي وهي جمهورية الصين الشعبية.

والذي يقيم علاقة دبلوماسية مع بكين لا يتمكن من إقامة علاقة مماثلة مع تايبيه في الوقت نفسه وتقريباً جميع بلدان العالم المتقدمة تؤيد موقف بكين، بحيث لم يعترف بتايوان سوى عدد قليل من البلدان في أمريكا الوسطى وجنوب المحيط الهادئ وفي الغالب تشتري تايبيه ولاء تلك الدول في شكل مساعدات تنمية سخية.

ونححت بكين في إبعاد تايوان عن جميع المنظمات الدولية تقريباً،

وفي عام 1971 كان من الممكن حصول تايوان على مقعد في الأمم المتحدة ولكن حالت الصين دون ذلك كما فشلت تايبيه في اللجوء للمجتمع الدولي في الوصول إلى حل وسط مع بكين وأصبحت تايوان شبه معزولة دبلوماسياً وهذا يدل على مدى النفاق في السياسة الخارجية الغربية: تايوان الديمقراطية أصبحت دولة منبوذة بسبب تملق الصين الاستبدادية فسياسة القوة تنتصر على المثالية السياسية.

فقط الولايات المتحدة هي التي حافظت على علاقتها مع تايوان حيث انتهجت سياسة مزدوجة فمن ناحية يعترفون بحق الصين في اتباعها لنظام (سياسة صينية موحدة) في إعادة أراضيها وهم لا يريدون أن يخسروا أعمالهم في بلد تعد من أكبر وأقوى الأسواق في العالم، كما أنها تمد يد الحماية للجزيرة من ناحية أخرى كما أن الولايات المتحدة تعهدت بضمان تقديم مساعدة عسكرية لتايوان وتوريد الأسلحة الدفاعية لها.

ويستمر في تسليم الأسلحة لتايوان وفي نفس الوقت يتهمون الصين برفع مستوى مواجهتها ضد تايوان وذكر تقرير الكونغرس الأمريكي في يونيو 2004 ما يلي: «نظراً للتغير الجذري في التوازن العسكري بين تايوان والصين -لصالح الصين بالطبع- فإن الولايات المتحدة تساعد تايوان»، ويشير الخبراء الإستراتيجيون العسكريون في أمريكا إلى العدد المتزايد من الصواريخ متوسطة المدى الصينية التي تستهدف تايوان ما بين 500 و 550 حتى الآن وتزيد حوالي 75 في كل عام.

وفي الوقت الحالي فإن هناك سباق تسلح قوي يجري بين الخصمين الصينيين وتكسي لغة الحوار بينهما بنبرة أقوى، ومن الملفت للنظر

خطابات أعضاء الحكومة في بكين التي تكسّي بلهجة مناهضة لتايوان ودعوا رئيس الجزيرة غير المحبوب لديهم (تشن سوي بيان) قبل تنصيبه رسمياً بأيام قليلة في مايو 2004 إما بالخضوع لـ(سياسة صينية موحدة) أو أنه سيؤدي بشعبه إلى التهلكة.

وأيضاً على ساحة الصراع المجاورة هناك حرب أخرى يقودها رجال الأعمال التايوانيين بقوة، حيث إنهم يتحدثون علناً عن أهمية حصول تايوان على استقلالها الكامل وإزالة جميع المعوقات لذلك، وأيضاً نجمة البوب التايوانية (إيماي) كان لديها حفلة في (هانج تشو) ولكنها قامت بإلغاء رحلتها للصين ودعت الصين للاعتراف باستقلال تايوان.

ولكن هل من الضروري أن يصل هذا الصراع إلى مواجهة عسكرية حتمية؟ يقول خبير السياسة الأمريكيين (ديفيد لامبتون) و(كث ليرثال) في مقال لصحيفة واشنطن بوست: «تصبح الحرب دائماً هي الاحتمال الأرجح»، وفي الحزب الديمقراطي التقدمي برئاسة (تشن سوي بيان) يرون أيضاً إمكانية حدوث سيناريو الحرب، 258,000 رجل تايواني يرابطون على مدار الـ 24 ساعة، وإمكانية حدوث هذه الحرب -وفقاً لإستراتيجية الطرفين- بين عامي 2005 و 2010. وأيضاً تشارك الأمريكيون في تلك اللعبة العسكرية ودعوا بجدية في تقرير صادر عن البنتاجون أنه ينبغي على تايوان إنشاء سد دفاع ثلاثي، وجاء الرد سريعاً من بكين على لسان الجنرال (ليو يوان) في صحيفة تشينا ديلي (الصين اليومية): «أن هذا سوف يثير رد فعل عكسي يهز العالم كله»؛ وبصرف النظر عن سمك السد الذي يبلغ 100 متر فإنه لا توجد أي قوة صاروخية في العالم قادرة على اختراقه.

الفصل الحادي عشر

غزو سلمية

الرياضيون والسياح الصينيون يغزون العالم

«ليست مشكلة أن يذلل الصينيون جهوداً كبيرة في مجال الرياضة بل إن هذا يُعد أمراً مشيراً للإعجاب، ولكن المشكلة أنهم بهذه الطريقة لن يتركوا غيرهم الفرصة للفوز بأي ميدالية في بكين 2008 وسيكون هذا شيئاً في غاية الصعوبة بالنسبة لنا».

جيم شير

رئيس اللجنة الأولمبية الأمريكية

أثينا في صيف 2004، حيث تجمع - كما يقولون - تباب العالم في العاصمة اليونانية للتنافس من أجل الحصول على الميداليات الأولمبية، فمن ناحية كانت هناك نظرة للماضي بالسبب للقيمة التاريخية في التنافس على الفوز في تلك الألعاب الأولمبية وسباقات الماراثون حيث إن تلك الألعاب ترحع لأكثر من ألفي عام ثم أعادتها تلك البطولة إلى مسقط رأسها الأسطوري. ومن ناحية أخرى كانت هناك نظرة مستقبلية فقد أعطت منافسات أثينا إشارة واضحة بمن سيهيمن على الألعاب الأولمبية في القرن الحادي والعشرين: الصينيون، ومع ذلك فقد هبط الرياضيون الصينيون فقط إلى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة (في حصد الميداليات الذهبية)؛ أو المركز الثالث (عند حساب جميع الميداليات).

وهكذا أصبحت دول العالم الغربي تنظر نحو الصين بدهشة وإعجاب، حيث قدمت أثينا الدليل على أن الصين ليست مجرد قوة سياسية أو اقتصادية فقط ولكن أيضاً قوة رياضية عالمية عظمى، وخرجت مجلدة (لايف ويك) في بكين بعنوان ضخم: (أولمبياد الصين - عصر القوة).

ولم يكن هناك فقط الرياضيون الصينيون الناجحون الذين تألقوا في أثينا،

ولكن كان هناك أيضاً آلاف من السياح الصينيين الذين جاؤوا من أجل تشجيع بلادهم في الأولمبياد وأيضاً للنزهة والتسوق في العاصمة اليونانية. ولم يعد السفر للخارج يمثل عبئاً ومشقة كما كان في السابق، أو مقصوراً فقط على الموظفين ذوي الدرجات العليا، فاليوم أصبح يمكن لأي شخص تقريباً السفر إلى أي مكان يريد، وهناك الكثير من الصينيين لديهم ما يكفي من المال للسفر خارج الحدود، وقد سافر للسياحة الخارجية عام 2005 حوالي 20 مليون صيني، ولذا فإنهم قد تجاوزوا اليابان لأول مرة كأكثر بلد آسيوي يسافر سكانه للخارج.

ونحن الآن في بداية غزو سلمى للسياحة الصينية حيث سيربح كل العاملين في مجال السياحة والسفر، من شركات طيران وفنادق ومطاعم وتجار جميعهم سوف يستفيدون من السياحة الصينية.

قبل بضع سنوات كان السائحون حول العالم فقط من أثرياء الولايات المتحدة واليابان والشرق الأوسط، ولكن الآن جاءت أفواج جديدة قادرة على تحمل أعباء السفر؛ حيث تكلف الرحلة للفرد الصيني الواحد ما بين 1700 إلى 2500 يورو.

وفي كل عام يزداد عدد السياح الصينيين بنحو 20٪ ووفقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية فإن عدد السياح الصينيين الذين سوف يسافرون للخارج عام 2020 سيصل إلى حوالي 100 مليون سائح صيني، ويقول (هي كوانج وي) مدير إدارة السياحة الوطنية لصحيفة (بيوبلز ديلي): «إن هذا قد جاء كنتيجة للنمو السريع لاقتصادنا ورغبتنا في مشاهدة العالم».

ويسمح للصينيين الآن السفر إلى 73 بلدة من البحر الجنوبي حتى (فيجي)

و(توانجا)، حيث إن جميع تلك البلدان قد وقعت اتفاقيات ثنائية مع بكين وكذلك باقي الأماكن السياحية المشهورة في انتظار توقيع اتفاقيات مماثلة. وقد أصبح الجميع الآن يتنافسون على الفوز بهذه الأعداد من السياح الصينيين، ولذلك فقد قامت لجنة السياحة بولاية (نيفادا) بفتح مكتب لها في بكين للعمل على جذب السياح الصينيين إلى الولايات المتحدة، ويذهب محبو لعب القمار من الصينيين إلى (لاس فيجاس) حيث يضعف العديد من الصينيين أمام إغراء القمار لأنه يُعد التسلية المفضلة لديهم بجوار التسوق.

هونغ كونج الهدف القريب

ينطلق القطار بين هونغ كونج وقوانجتشو أربع مرات يومياً ذهاباً وإياباً، ويستغرق حوالي ساعتين أو أكثر قليلاً في قطع تلك المسافة التي تبلغ 140 كيلومتر، وتكون معظم تلك العربات الزرقاء ممتلئة في أثناء المسافة بين كولون-كانتون، وهناك عدد قليل من السياح الغربيين يجلسون في تلك المقاعد الضيقة لكن أغلب المسافرين من الصينيين الذين يحملون حقائب تسوق ممتلئة.

في منتصف 2003 سمحت حكومة بكين لرعاياها بالسفر والانتقال إلى إقليم هونغ كونج والمقاطعة المجاورة قوانغدونغ بعد أن كان من غير المسموح السفر إلى تلك المستعمرات السابقة إلا ضمن أفواج سياحية جماعية.

ومنذ ذلك الحين يتدفق شهرياً نحو هونغ كونج أكثر من مليون صيني،

ينتقلون عبر مطار (شيك لاب كوك) أو محطة (سو وو)، وبعد وصولهم لهونج كونج فإنهم يبحثون عن مكان للإقامة وينبغي أن يكون في حدود إمكانياتهم بداية من نجمتين أو ثلاث نجوم حتى أعلى درجة، ولكن حتى لو أن بعض الصينيين لديهم المقدرة على تحمل تكاليف الفنادق الفاخرة فإنهم لديهم أولويات أخرى لأنفاق المال.

والتسوق هو النشاط المفضل لديهم عندما يكونون في هونج كونج وتؤكد هذه الحقيقة إحصائيات مجلس السياحة في هونج كونج حيث ينفق الصينيون هناك 12,3% من ميزانيتهم للنوم و68,5% من أجل متعة التسوق. وتتعش تجارة التجزئة في هونج كونج بعد سنوات من الضعف؛ حيث عانت لفترة من حالة الركود الاقتصادي بعد تسليم السلطة للصينيين حيث قل عدد السائحين الغربيين، وانتشر وباء (السارس)⁽¹⁾، ولكن يتم تعويض هذا الآن ملايين المرات فالمواطنون الصينيون يأتون ويتسوقون. وعندما تأتي لتسوق من هونج كونج يجب عليك أن تفكر جيداً. منذ وقت قريب تمت مناقشة رسالة ماجستير تتحدث عن فوائد تجاهل أصحاب المتاجر للعملاء، لأن العديد من الأثرياء يظنون أنه ينبغي على البائعين معاملتهم بود منذ النظرة الأولى، وقد استجاب أصحاب المحلات التجارية في هونج كونج لغزو المشتريين الصينيين، حيث اكتشفوا وجود

(1) سارس بدأ ظهور فيروس سارس في لندن وأحد البشر في بلدان العالم الإسلامي دون حوب ترمي آسيا لخص مصحاه بعضونه السخس والتهاب روي عامض عرف لاحقاً بمرض الالتهاب روي (احصار SARS) اتحاد اسب لوفاد لا يوجد له حتى الآن لقاح فعال للوفاه منه مطهر كنهيد عاشي في مارس من عام 2003. وسحلت أول اسابه في شمال الصين في شهر ديسمبر من عام 2002 (انرجد).

فئة جديدة في المجتمع يستهويها الإنفاق، لذا فإن التجار هناك يقبلون التعامل بمختلف العملات مثل دولار هونج كونج واليوان الصيني وبطاقات الائتمان.

والعديد من الأشخاص هناك يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية والكماليات مثل الساعات والمجوهرات والملابس، تقول (لورا وينكي) مديرة التسويق لمتجر (لين كروفورد) الفخم في حوار لصحيفة فاينانشال تايمز: «إنهم لا يعرضون السلع فقط ولكنهم يبيعونها بكميات هائلة». وينبغي أن تكون تلك المنتجات مكلفة حيث إنها تحمل أسماء ماركات عالمية مشهورة مثل: كارتيه، ولانفين، وباتيك فيليب، وبرادا، وزيجاجا.

أوروبا في خمسة أيام

يعتبر الأول من سبتمبر 2004 تاريخاً مهماً لدى 27 دولة أوروبية؛ فمنذ ذلك الحين سُمح للأفواج السياحية الصينية السفر إلى هناك، فقد وقعت هذه البلاد -بما فيهم ألمانيا- اتفاقاً مع حكومة بكين لتبادل الأنشطة السياحية.

ويمكن للأفواج السياحية الصينية الآن زيارة جميع دول الاتحاد الأوروبي باستثناء الدنمارك وبريطانيا العظمى وأيرلندا، حيث مازالت تلك البلدان تتفاوض بشأن هذا، وفي مقال نشرته الفاينانشال تايمز يقول: «يعتبر فتح أوروبا أمام الصينيين هو الحدث الأكثر دراماتيكية منذ أن بدأت الصين في تخفيف القيود المفروضة على السفر في بداية الثمانينيات».

ومنذ اثني عشر عاماً لم تكن هناك رحلة واحدة بين شنجهاي وأوروبا،

اليوم تخلق طائرات تحمل جميع شعارات شركات الطيران الأوروبية تقريباً فوق نهر اليانغتسي، فعلى سبيل المثال: لوفتهانزا (تقريباً مرتين يومياً)، والخطوط الجوية الفرنسية، وKLM، والخطوط الجوية الأسترالية، وSAS، وطيران فنلندا، والخطوط الجوية البريطانية، وفيرجن. وليس من شجهاى فقط ولكن أيضاً يُقلع يومياً من مطار بكين آلاف السياح الصينيين إلى أوروبا، أكثر من 600,000 عام 2003 ومازالت الأعداد تتزايد.

وكما كانت رحلات اليابانيين إلى أوروبا في أفضل أوقاتها السابقة؛ ثلاثة بلدان في 12 يوماً، وهذا النظام يعتبر أكثر اقتصاداً، وجرت العادة على البدء بلندن ثم باريس وبعدها روما، وكل هذا من خلال حافلة يستأجرونها فتكون أوفر وأكثر راحة.

كذلك يمكن أيضاً شراء تذاكر قطارات أوروبية من بكين ولكن بيعها أقل نظراً لارتفاع ثمنها، ويشير (بان جانج) من وكالة (صن رايز) لخدمات السفر والسياحة في حديث لصحيفة (تشاينا ديلي) حيث يقول: «تكلف تذكرة الفرد بالقطار حوالي 100 يورو، بينما تكاليف استئجار حافلة من نوع مرسيدس بنز تكلف فقط 400 يورو في اليوم وتتسع لـ 54 شخصاً».

والأماكن السياحية الأكثر شعبية في رحلات الصينيين إلى أوروبا هي: برج إيفل ومحلات ديور في فرنسا، ومعالم روما القديمة ومحلات جوتشي في إيطاليا، وميادين الساعات والجبال في سويسرا.

ويسعد سكان هذه البلدان بتدفق الزائرين عليها، حيث يقول نائب وزير الخارجية الإيطالي (أودولفو أوروسو) مبتهجاً بذلك: «هذه فرصة تاريخية فريدة لإيطاليا، ويمكن للسياح الصينيين الجدد الذين تجاوزوا عدد

السياح اليابانيين أن يعوضوا نسبة الانخفاض من السياح الألمان». وفي غضون العقد المقبل - كما يتوقع (بول رول) رئيس هيئة السياحة في باريس - سوف تكون الصين أكبر أو ثاني أكبر قوة سياحية قبل البريطانيين والأمريكيين أو حتى اليابانيين.

وتمتلى باريس بالفعل بأعداد هائلة من السائحين الصينيين، حيث يتم توزيع العديد من الكيبيات باللغة الصينية التي تحتوي على أشهر المعالم السياحية مثل (متحف اللوفر) ومعارض (لافايست)، وأصبحت فنادق باريس تقدم الشاي الأخضر والصحف الصينية وأيضاً وجبات الفطور الصينية التي تتكون من حساء الأرز المائي.

كما أنها تستعد لألمانيا أيضاً

تقلع طائرة الجامبو التابعة لشركة لوفتهانزا مرتين يومياً فوق نهر الراين من الصين إلى فرانكفورت، ويهبط منها في كل مرة من 300 إلى 400 راكب معظمهم سياح صينيون حيث يستقبلهم هناك موظفو الخطوط الجوية الألمانية ويتكلمون معهم باللغة الصينية ويقدمون لهم كل الرعاية اللازمة. وتكون فرانكفورت هي المحطة الأولى للسائحين الصينيين، حيث يقول (فرانك ألبريشت) متحدثاً لصحيفة (فرانكفورتر أجمايه نسايتونج) عن برنامج رحلة الأفواج الصينية: «يأتون من آسيا ثم يهبطون في باريس أو لندن أو فرانكفورت».

و(ألبريشت) لديه محل لبيع العطور في شارع جوتيه بفرانكفورت، ويشتري منه العديد من الصينيين، ومن كثرة تعامله مع الآسيويين تعلم

بعض الكلمات الصينية مثل: ني هاو (يوم سعيد)، شيه شيه (شكراً)، زي جيان (إلى اللقاء).

ويوجد حوالي 650,000 مكان لمبيت الصينيين تم حصرهم من قبل مكتب السياحة بألمانيا، ويتوقع أن يصل عددهم عام 2009 إلى حوالي مليون، وعادة لا يأتي الصينيون لزيارة الأماكن السياحية أو الثقافية بل إلى الأماكن التي يوجد فيها محلات رخيصة للتسوق من هناك؛ مثل منطقة كاتدرائية كولونيا.

وبالطبع يتوقفون أثناء جولاتهم بألمانيا لمشاهدة بحيرة (تيتي) عند الأكواخ المبنية من خشب الوقواق، و(ميتسنجين) أيضاً أحد المحطات الصينية المهمة في ألمانيا، حيث تقدم الوجبات الصينية هناك ويمرون عليها في رحلتهم التي تستغرق ستة أيام في الأراضي الألمانية، كما يزورون أيضاً (روتبورج أوب دير تاوير)، ومصانع: BMW، وأودي، ومرسيدس بنز، وبوس.

ولكن ماهي أكثر الأشياء التي يفضلون شرائها؟ يقول (مانج تشن) من أحد مكاتب السفريات في هامبورج: «من أكثر الأشياء التي تحظى بشعبية كبيرة ويشتريها السياح الآسيويون سكاكين من ماركة زولينجن، والساعات والعطور الباهظة الثمن، وأسطوانات الموسيقى الكلاسيكية». كما يوجد في ميونخ محلات تبيع المنتجات الحرفية الألمانية خصيصاً للسياح الصينيين، حيث إن أصحابها صينيون ويدركون جيداً ما الذي يفضل أبناء وطنهم شراءه من هذا البلد.

ويعتبر المركز الألماني للسياحة DZT بمثابة دليل الصينيين للتسوق، وقد

افتتح مكتب لـ DZT في العاصمة الصينية ليتعاونوا مع وكلاء السفر وأصحاب الفنادق في القيام بحولات ترويجية لألمانيا من الصين كما يقومون بتوزيع نشرة شهرية يتم فيها عمل لقاءات مع بعض العاملين في مجال السياحة الصينية وينشرونها أيضاً في موقع على الإنترنت خاص بالصينيين.

عندما يسافر الصينيون

الصينيون ليسوا ضيوفاً بسيطاً، فهم لديهم عاداتهم التي تحير غيرهم، خاصةً عندما يتم حدوث تصادم بينهم وبين آخرين من ثقافات مختلفة، ولكن ينبغي أن نتكيف مع أولئك الضيوف الجدد ومعاملتهم كما ينبغي. فإن الصينيين مثلاً صوتهم عالٍ؛ أعلى بكثير من السياح اليابانيين أيضاً لدرجة أنه يمكن لأحدهم فتح غرفته في الفندق والتحدث مع باقي أصدقائه وهم في آخر الردهة، وهم أحياناً يتناولون الحساء داخل غرفتهم، وأحياناً أخرى يتركون المياه تفيض من أحواض الاستحمام.

نعم، ومما يزيد الصين بلة شراحتهم الكبيرة للتدخين، فالصينيون يعدون هم أبطال العالم في التدخين، ولذلك يوصي (بنيامين فوشوت) -صاحب محل مجوهرات (فان كليف آند أربيلز)- كل من يتعامل مع الشعب الصيني ينبغي أن يحتفظ دائماً لديه بمنفضة سجائر حيث إنهم مدخنون من العيار الثقيل ولا يشعرون بالراحة في أداء أعمالهم إلا وهم يدخنون.

ودائماً تقال نصائح مهمة للعاملين في مجال السياحة ويحتكون بشكل مباشر مع الأنواع الصينية لدرجة أن المكتب السياحي في سويسرا أصدر

كتيب تعليمات لأعضائه يحتوي على الدليل المباشر للتعامل مع الزوار القادمين من الشرق الأقصى وفيه تحذير لأصحاب الفنادق بأن لا يعطوا أبداً غرفة بها رقم (4) للنزلاء الصينيين لأنهم يعتقدون أن هذا الرقم جالب لسوء الحظ وفقاً لثقافتهم.

ولكن الصينيين لا يفضلون النزول في تلك الفنادق الفاخرة حيث إنهم يختارون دائماً الفنادق والمطاعم الرخيصة، كما أنهم أيضاً يدسون أنوفهم في كل شيء، ويظلون يتفحصون قائمة الطعام لفترة طويلة وربما يعودون إلى منازلهم بدون تناول الطعام ليقوموا بإعداده بأنفسهم، وكل هذه العادات غريبة على المجتمع الأوروبي.

وتقدم أيضاً وكالة السفر الصينية الرائدة CYTS كيباً إلى عملائها من الصينيين يحتوي على نصائح سلوكية مثل: «ليس من اللائق التحدث بصوت عالٍ، والبصق على الأرض، أو إلقاء النفايات في كل مكان». وفي دورة الألعاب الأولمبية في أثينا كانت حقائب السياح الصينيين تحتوي لأول مرة على كتيب قواعد السلوك واللياقة.

التنافس في أثينا

ظهر حجم الصينيين الحقيقي في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في أثينا، ففي أثناء مباريات المصارعة كان حامل راية المنتخب الصيني المصارع العملاق (ياو مينج) الذي يبلغ طوله 2,26 متر، وكذلك أظهر المنتخب الصيني في كرة السلة تفوقاً كبيراً على محترفي كرة السلة الأمريكيين أبطال الـ NBA.

وكان الرياضيون الصينيون في أثلنا صغار السن، فقد كانت متوسط أعمارهم 23 سنة، وكان بطل الصين في نس الطاولة يبلغ من العمر 21 عاماً وقد ذهب لأثلنا وهو يحدوه الأمل الكبر في الفوز بالميدالية الذهبية. وقاعدة الاعتماد على الشباب من أجل إعطائهم فرصة لاكتساب الخبرة والتجهيز لدورة الألعاب الأولمبية بكين 2008، حيث ينبغي أن يذلوا حينها أقصى طاقتهم في اللعب على أرضهم، وقد قاموا بالفعل بإعداد إستراتيجية جيدة لذلك.

وقد حصد الشباب الصينيون في أثلنا على العديد من الميداليات، وربما كان الدافع وراء ذلك الأموال التي ممنحها الحكومة للفائزين حيث يحصل أصحاب المراكز الأولى على ما يعادل حوالي 25,000 يورو، و15,000 للمركز الثاني، بينما يحصل أصحاب المركز الثالث على حوالي 10,000 يورو تقريباً، كذلك أيضاً يحصل الفائزون على عقود إعلانات تجارية مربحة تستخدمها العديد من الشركات الصينية التي تعرف منذ فترة طويلة قيمة ترويج منتجاتها بواسطة الرياضيين الناجحين.

وبالطبع كان حصول الصين على العديد من الميداليات في أثلنا أمراً غير متوقع، وبحاول (يوان وي مين) -مسؤول اللجنة الأولمبية الوطنية- تهدئة الأوضاع فيقول: «نحن لسنا قوة رياضية عظمية فمازالت هناك فجوة كبيرة بيننا وبين الولايات المتحدة وروسيا»، ويضيف أيضاً: «إننا مازلنا ضعفاء»، وقد شملت الميداليات التي فاز بها الصينيون الألعاب الشعبية المشهورة مثل: ألعاب القوة والسباحة والجمباز، بينما حصلوا على عدد أقل في التخصصات الجانبية مثل: رفع الأثقال والرماية، بينما

في التخصصات الرئيسية لم يحصلوا سوى على ميداليتين ذهبيتين فقط. وقد حصلت (لو شيويه جيان) على إحدى تلك الميداليات في السباحة وصارت بعدها بطلة قومية في الصين، كما فاز أيضاً شاب نحيف من شنجهاي يدعى (لو شيانج) في سباق العدو لمسافة 110 متر حواجز؛ وقد كان فخوراً جداً بنفسه وأمه وهو يقول: «لقد أثبت أن ذوي البشرة الصفراء يمكنهم العدو بسرعة كبيرة مثل ذوي البشرة البيضاء والسوداء».

اللعاب مع الفريق القومي

ربما تكون فقط مجرد لعبة كرة قدم، ولكنها تمثل للبعض أهمية خاصة، وقد كانت المباراة النهائية لكأس الأمم الآسيوية لكنها لم تكن مباراة على اللقب فقط بل كانت صراعاً من أجل هبة وكرامة الوطن حيث كان فريق الصين يلعب النهائي مع الفريق الياباني، وتحوّلت المباراة إلى مبارزة سياسية بين الخصمين.

وقد لعباً معاً في صيف 2004 في استاد العمال بكين، ولم تكن مباراة جيدة على الإطلاق، حيث فاز المنتخب الياباني على نظيره الصيني بنتيجة 1/3 وأعقب ذلك وقوع اشتباكات عنيفة بعد المباراة، حيث هتف المشجعون الصينيون بشعارات عدوانية للغاية مثل: «يسقط القراصنة اليابانيون»، وقد تم تحطيم سيارة تابعة للسفارة اليابانية.

وفي بداية المباراة عندما تم عزف النشيد الوطني الياباني أدار الصينيون ظهورهم للملعب، وكانوا يصيحون على اللاعبين اليابانيين إذا ما حصلوا على الكرة، ثم أخذوا يترشقون مع المشجعين اليابانيين بالخضار وقاموا

بإحراق الأعلام اليابانية خارج الملعب.

لا، لم تكن هناك أي روح رياضية بالمرة، وقد انتقد (بيتر فيلابان) - الأمين العام للاتحاد الآسيوي لكرة القدم - بشدة تلك الاستضافة الصيبة (وفقاً لما نشرته صحيفة اليابان تايمز) قائلاً: «لم تكن هناك أي روح رياضية في اللعب، إن الشعب الصيني لديه حضارة عظيمة وتعليم راقٍ وتاريخ مشرف ولكن اليوم... لست متأكداً إذا ما كانت بكين ستقدم استضافة جيدة لدورة الألعاب الأولمبية أم لا».

مع تزايد النهضة الاقتصادية والسياسية للصين ازدادت حدة النزعة القومية في البلاد، وبعد عقود عديدة من الذل والحرمان فقد أصبحوا فخورين للغاية بما وصلوا إليه من إنجازات ويريدون إظهارها للعالم أجمع. ويضيف (بيتر جريس) جبير العلوم السياسية الأمريكي في كتابه (القومية الصينية الجديدة: كبرياء وسياسة ودبلوماسية) أن حكومة الصين الشيوعية كثيراً ما تلعب على نغمة تعزيز الروح القومية للصينيين، وذلك لقمع الأصوات المعارضة هناك.

وهل تذكرون أعمال الشغب المناهضة للولايات المتحدة بعد قصفها (بالخطأ) السفارة الصينية في بلجراد أثناء حرب البلقان، كذلك يظهر الأمر نفسه في أثناء المسيرات المتكررة المعادية لليابانيين؛ حيث كانت الشرطة تقف بعيداً ولا تتدخل إلا متأخراً في أغلب الأحيان.

الفصل الثاني عشر

لا جديد فيه الشرق

متى ستصبح الصين ديمقراطية؟

«أنا متأكد من أن الصين سوف تحتاج في يوم من الأيام للديمقراطية من أجل نظام حكومي متقدم، ولكن يلزم للصين فقط حكومة قوية لكي يمكنها الوصول إلى هذا؛ لأن الديمقراطية إذا جاءت فجأة سيحكم عليها بالفشل».

تشانغ تشاو يانغ

رئيس شركة sohu.com للإنترنت

إنها ليلة الخميس؛ بين الساعة الواحدة والثانية صباحاً، المكان: أي ملهى ليلي أو ديسكو في (شنيانغ)؛ وهي مدينة في شمال شرق الصين، وقد اشتهرت مدينة الستة ملايين نسمة تلك بالصناعات القديمة المندثرة وارتفاع معدلات البطالة مما جعلها تنبض بالحياة ليلاً، حيث تكثف تلك الملاهي الليلية والديسكو بالناس كل ليلة.

وتمتلئ المناضد بزجاجات البيرة ماركة (هايكن)، ويتناول الشباب الصينيون شراب الشيكولاته الأيرلندية الساخنة على البار، ومع صخب الـ DJ يبدأ الشباب في الرقص والتمايل ويظهر الوشم الذي وضعوه على مناطق مختلفة من أجسادهم وهو يرتدون سراويل تشبه الملابس العسكرية وتظهر الفتيات في سراويل الجينز الضيقة الساقطة من عند الوسط وتكشف طرف البكيني الذي تظهر ألوان العلم الأمريكي عليه، ومع ارتفاع الموسيقى الصاخبة يزداد الرقص سخونة.

ومن خلال النظر إلى هذا المشهد يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: هل مارالت تلك بلد شيوعية، أم أن الصين وصلت إلى (انحطاط) الرأسمالية الغربية؟

ويرى كثير من ناخبي وخبراء التسويق أن الصين اليوم في طريقها نحو

دولة رأسمالية غربية، ولكن سيظل يطرح خلال سنوات العقد القادم سؤال مثير ورئيسي: هل سوف تصبح الصين -عندما تتحول للنظام الغربي بالكامل- مهتمة بتطبيق الديمقراطية أيضاً؟

وللجواب على هذا ينبغي النظر نحو النموذج التايواني، تلك الجزيرة المنشقة التي سلكت طريقها من ديكتاتورية حكم الحزب الواحد الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، ويقول المنظرون المعاصرون لتلك القضية إن هذا الطريق يعد بمثابة مسار إجباري؛ فمع تزايد حالة النمو والرخاء الاقتصادي تنشأ طبقة متوسطة والتي من شأنها النهوض للمطالبة بحقوق ومطالب سياسية، وهكذا جرى الأمر في تايوان وكوريا الجنوبية أيضاً.

ويشير النقاد المعاصرون نحو نموذجين آسيويين آخرين وهما: هونغ كونج وسنغافورة، حيث إن كلاهما بعيد عن الظروف الديمقراطية المثالية، ومع ذلك فإن معدل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لا يساوي نسبة مشاركته هناك.

والسباق مفتوح لذلك، فهل ستذهب الصين العظيمة في طريق تايوان الديمقراطية الصغيرة، أم ستأخذ نظام الحكم الاستبدادي في سنغافورة كنموذج لها؟

وبالرغم من كل هذا فإن الحزب الشيوعي الحاكم في الصين به نظام كادر حزبي لا يسمح بحدوث أي تغيرات سياسية بجانبه، كذلك النظام السياسي في الصين هو القمع الاستبدادي واضطهاد المعارضين، لذلك فإن حكومة بكين تسيطر على الصحافة والإعلام هناك حتى يرى كل أولئك الذين يهزم المظهر الخارجي المتلألئ لبكين وشنجهاي.

مظهر خادع

الزوار الأجانب الذين يسافرون إلى الصين لبضعة أيام يجوبون في أثنائها المدن الرئيسية مثل بكين وشنجهاي فإنهم يلتفون هناك ثم يقولون: ليست كما كنا نعتقد إنها تبدو مثل مدننا تقريباً، وفي كل ركن تجد مطعم لماكدونالدز وكتاكي فرايد تشيكن أو مقهى ستاربكي، ويمكن للألماني هناك الذهاب لأحد بارات (باولتر) لاحتساء الجعة الطازجة بمقابل حوالي سبعة يوروات.

وفي طريقه بين المحلات التجارية لكلا البلدين يجد تعامل اقتصادي منفتح وتقابله ضحكات ودودة على وجوه باسمه لأشخاص لديهم لغة تواصل وتفاهم جيدة، ثم يذهب السائح الألماني بعد ذلك نحو غرفته في أحد الفنادق الفاخرة لي شاهد قنوات BBC، CNN، و DW (الدويتشه فيله)، وربما يتناول أيضاً شراب الويسكي من ماركة جوني و وكر.

وعبر قناة CCTV يتابع الأحداث الرياضية حيث يتم بث مباشر على الهواء لحوالي خمس ساعات من ملاعب كرة القدم في ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وأسبانيا، وإذا كان مهتماً بكرة السلة فيمكنه متابعة -مباشرة على الهواء أيضاً- مباريات الدوري الأمريكي لمحترفي كرة السلة NBA، العالم الغربي وكل وسائل الرفاهية يمكنك الحصول عليها في أي غرفة معيشة بالصين.

كل ما هو غربي وخاصة كل ما هو أمريكي يُعتبر (تيك)، وكذلك الحال بالنسبة لأولئك الذين يتناولون (إسرسو) أو (إتية ماكياتو) في ستاربكس، حيث يتصرف الكثير من الصينيين بالفعل مثل الأمريكيين والأوروبيين

ويتطورون وفقاً لذلك.

ولذلك فإن الأطفال الذين يُعانون من السمنة قد أصبح عددهم كثيراً للغاية في الصين، فحوالي 70 مليون شاب صيني يعتمدون في غذائهم بشكل رئيسي على الوجبات السريعة مثل ماكدونالدز وغيرها، وكل عام يزداد عددهم بنسبة 10٪.

وترتفع أعداد الأزواج الذين لم ينجبوا أطفالاً في المدن الصينية الكبرى كما هو الحال في الغرب، وكثير من الأزواج ينتظرون مدة قبل أن ينجبوا الأطفال وبعضهم يرغب في الامتناع عن ذلك من البداية، وعدد الشباب الأعزب أيضاً يزداد، وفي دراسة أكاديمية لإحدى الجامعات الصينية وكان معظم المشاركين فيها تحت سن الـ 30 ومازوا بدون زواج؛ فوجدوا أن نسبة 23٪ من بين النساء ليس لديهن صديق.

ولذلك فإننا يمكن أن نتصور منذ النظرة الأولى أن الصين في طريقها للتحويل إلى النظام الغربي فقد أصبحت تحكمها ثقافة الاستهلاك وليست الشيوعية، لكن هذا الانطباع ربما يتغير، فإن بكين وشنجهاي يمثلان الصين الحديثة، ومن يستقل القطار الليلي الذي يتحرك في تمام السادسة مساءً متوجهاً من بكين إلى شنجهاي سوف يرى صورة أخرى للصين غير تلك المعروفة.

بعد ساعة واحدة فقط وعندما يتجاوز القطار ضواحي بكين تبدو مراكز التسوق متألقة والبيوت المبنية من الطوب الملون متراسة بجوار بعضها لتكون قرى صغيرة، عدد قليل من السيارات، وعدد كثير من الدراجات البخارية وعدد أكثر من الدراجات العادية، والناس، وغروب الشمس، ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وذلك اللون الرمادي الذي

يسيطر على معظم المدن القديمة.

وهكذا فإن تلك الرحلة التي تستغرق حوالي 14 ساعة تقريباً من بكين إلى شنجهاي تعتبر بمثابة رحلة عبر الزميين الحاضر والماضي، وعبر تلك الرحلة نجد ذلك التناقض في هذه البلدة يظهر بشكل واضح للغاية، هنا ناطحات سحاب وهناك أكواخ طينية، تماماً مثل سياسة الدولة فهي شيوعية من الناحية الرسمية بينما تنغمس بأكملها في الرأسمالية.

ويتجلى هذا التناقض بين الخطاب الشيوعي والحياة الرأسمالية بشكل أكثر وضوحاً في (زيتياندي) -منطقة ترفيهية تقع في وسط شنجهاي- حيث العديد من الحانات والمتاجر الكبرى والمطاعم الراقية وفي المساء يخرج الصينيون حديثي الثراء للتنزه هناك بجانب السياح الأجانب.

كذلك أيضاً بين مراكز التسوق الفخمة توجد متاحف صغيرة من نتاج العمل الثوري، وهنا كان مهد الحزب الشيوعي الصيني حينما قام الشان الصيني (ماو تسي تونج) مع أحد عشر من زملائه بتأسيس الحزب الشيوعي الصيني في 23 يوليو عام 1921.

وقد شرعت أغلب قوانين الحزب هنا في (زيتياندي)، إلا أن الحزب الآن قد أصبح مجرد ظاهرة هامشية في الصين، وهو يحكم حوالي ملياراً و300 مليون نسمة بقبضة حديدية.

الانتقال الثلاثي الديمقراطي لتايوان

تايوان ليست بلداً نموذجياً من الناحية الاقتصادية فحسب ولكن أيضاً من الناحية السياسية، وهذا أيضاً لا يعرفه غير القليلين، وقد تطورت تايوان

من ديكتاتورية الحزب الواحد الشمولي إلى نظام ديمقراطي سليم وذلك بدون أي عنف، وقد تم الانتقال السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الرئاسية الديمقراطية للجزيرة في مارس 2000، وقد فاز فيها رئيس الحزب الديمقراطي التقدمي (تشن تشوي بيان) على منافسه (لي تنج هوي) رئيس حزب الكوميتانج الذي كان يحكم منذ عقود، وفي أبريل 2004 كرر (تشن تشوي بيان) فوزه، وبدأت شمس الديمقراطية تسطع على تايوان.

وقد ظلت جمهورية تايوان تعاني لفترة طويلة تحت نظام قمعي استبدادي حيث كانت تسيطر حكومة الكوميتانج منذ أواخر الأربعينيات عن طريق سن التشريعات التي تُمكنها من إعطاء الحرية للأجهزة الأمنية في مطاردة غير المرغوب فيهم من المعارضين ومنتقدي النظام، ورأى البعض ممارسات حزب الكوميتانج كإرهاب موجه، ثم بدأت الأصوات المنادية بالديمقراطية في العودة تحت حماية الولايات المتحدة حتى صارت تايوان بمثابة حصن ضد الشيوعية إبان فترة الحرب الباردة.

وكانت البداية عند حدوث اضطراب في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين حيث تم الضغط على النظام الديكتاتوري الحاكم في تايوان للسماح بممارسة بعض الحريات الديمقراطية، وبالتوازي مع ذلك بدأت في السبعينيات تشكل حركة ديمقراطية أطلقت على نفسها (دانجواي) أي: بعيداً عن الحزب.

وقد أصبحت (دانجواي) في عام 1986 حزب سياسي رسمي وهو: الحزب الديمقراطي التقدمي، وكان هذا التاريخ بداية لتحرير النظام، فتم رفع الحظر عن المعارضة وسمح بحرية الصحافة وشهدت البلاد أول

انتخابات برلمانية حرة في بداية التسعينيات، اليوم أصبح لدى تايوان نظام برلماني ورناسي قوي وراسخ، أستاذ العلوم السياسية الألماني (إيبرهارد ساندتسايدر) يقول: «يعتبر النظام السياسي في تايوان اليوم متوافقاً بشدة مع المعايير الغربية للديمقراطية».

وكان الأمر مماثلاً لما حدث في كوريا الجنوبية؛ حيث ظلت الديكتاتورية التيموية تسيطر هناك لفترة طويلة، وفي البداية كانت تُحكم بقبضة (سينجمان ري) القوية، ثم الجنرال (بارك تشونج هي) الذي وصل للسلطة عبر انقلاب 1961 وظل فيها حتى تم اغتياله في أكتوبر 1979، وبعد أن شهدت البلاد حالة من الازدهار الاقتصادي امتدت المطالبة بتوفير المزيد من الحريات السياسية التي تمت الموافقة عليها أخيراً في أكتوبر 1987 مع الإصلاحات الدستورية الأساسية.

لدى (ديتر سنج هاس) -الحاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية- وجهة نظر واضحة من خلال تجربة كلتا البلدين: «يمكن تطوير أنظمة الدولة أو التقارب من نظام اجتماعي متطور من خلال المرور عبر نظام الديكتاتورية التيموية الذي هو بمثابة استبداد عادل، كمرحلة وسيطة وموقته كما فعلت تايوان وكوريا الجنوبية».

وقام بعض زملاء (ديتر) من متبعي نفس تلك النظرية برصد حجم الدخل السنوي للسكان في البلاد التي تمر بمرحلة التحول من الحكم الاستبدادي للديمقراطي؛ فوجدوا أنه يتراوح ما بين 400 و500 دولار للفرد، بينما على العكس فإن متوسط دخل المواطن في هونغ كونج يصل لحوالي 25,000 دولار سنوياً وهي مازالت غير ديمقراطية

درس هونغ كونج

كان يسود جو من الحرارة الحارقة في الأول من يوليو عام 2004، فقد بلغت درجة الحرارة الصغرى 35 درجة مئوية في الظل بمنطقة هونغ كونج، وبالرغم من ذلك فقد غادر 530,000 شخص منازلهم المكيفة وخرجوا لشوارع المستعمرة السابقة، حيث أراوا الاحتفال بذلك اليوم الذي يوافق ذكرى الانتقال من الحكم البريطاني إلى الصيني فقد عادت هونغ كونج إلى الصين في مثل هذا اليوم عام 1997 إلى موطنها الأصلي جمهورية الصين الشعبية.

وفي الأول من يوليو 1997 خرجت المظاهرات تؤيد العودة للصين بينما في الأول من يوليو 2004 خرجت نفس الجماهير تحمل لافتات وتردد شعارات عن حرية الكفاح من أجل الديمقراطية ويهتفون جميعاً بـ(عودة السلطة للشعب).

وأثارت تلك الاحتجاجات الشاملة موقف القيادة الصينية المتجمد، وقد بقيت أسابيع على اختيار بكين لرئيس وزراء من هونغ كونج والذي سيتم في عام 2007 ويبدو أن بكين سيكون موقفها الرفض.

وانتقد الديمقراطيون في هونغ كونج بقوة موقف الحكومة الصينية وانضمت الولايات المتحدة والقوة الاستعمارية السابقة بريطانيا العظمى للمتقدين، لكن تلك المزاعم الغربية والنفاق السياسي هناك يصعب التغلب عليه، وقد ظل البريطانيون على مدى عقود طويلة خلال فترة حكمهم هونغ كونج يعدون أهلها بإدخال هياكل أكثر ديمقراطية للنظام، ولكن لم يحدث شي، تقريباً.

وفي أثناء المفاوضات النهائية لتسليم هونغ كونج لبكين قام (كريس باتن) -آخر حاكم لمستعمرة هونغ كونج وكان ذو شخصية قوية- بمطالبة الصين بما كانت تحجبه حكومة الاستعمار البريطاني عن رعاياه لسنوات طويلة: الديمقراطية، وقد كانوا جميعاً وقتها مبتهجين لتخلصهم من البريطانيين. ولكن أولت الحكومة الصينية اهتماماً قليلاً للغاية بالديمقراطية في هونغ كونج، وخافوا من نشر المزيد منها هناك حيث إن تلك الحدود يسهل اختراقها بصورة متزايدة.

وقد أخذ الحكام في بكين من هونغ كونج درساً جيداً في أن إعطاء البلاد القليل من الديمقراطية ليس بالأمر الجيد، وإذا كنت ترغب في رؤية نموذج آخر فهو يقع أيضاً هناك على بعد عدة آلاف من الكيلومترات جنوباً وتسيطر عليه الصين أيضاً، إنه: سنغافورة.

الحكم المطلق في سنغافورة

في وسط الحدائق التي تقع في قلب المدينة هناك مبنى استعماري أبيض رائع كان في السابق المقر الرسمي للحاكم البريطاني وهو الآن مقر إقامة رئيس وزراء سنغافورة، ويقع مكتبه أيضاً في الطابق الثاني من نفس المبنى حيث يجلس هناك (لي هسين لونغ) منذ أغسطس 2004 ويحكم 4,2 مليون نسمة من أبناء شعبه.

وعلى بعد طابق واحد يقيم (لي كوان يو) والد (لي هسين لونغ)، وهذا الرجل ذو الشعر الأبيض يتجاوز سنه الثمانين ويلقب بالوزير الأكبر -أياً كان ما يعنيه هذا- وبدون (لي كوان يو) لا يتم أي شيء.

وهو مؤسس تلك الجمهورية التي استقلت عام 1965 في نزاع مع الاتحاد الماليزي والطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو، ثم أصبحت معجزة اقتصادية واليوم صارت سنغافورة واحدة من البلدان الأكثر تطوراً في العالم من خلال شركات التكنولوجيا الفائقة والصناعات المتقدمة والبنية التحتية المتطورة للغاية.

ولم يكن ممكناً حدوث هذه الطفرة المذهلة لتلك البلد الصغيرة إلا من خلال عدة عوامل: مزايا الموقع؛ نظراً لوقوعها في جنوب شرق آسيا على طريق الملاحة الرئيسي هناك، والكونفوشيوسية التي استمدوا منها النظام والانضباط، واستثمارهم الجيد في مجال التعليم العالي، والكفاءة، والبيروقراطية والحكومة الخاليان من الفساد، وسيطر على تنظيم العملية الاقتصادية هناك مجلس التنمية الاقتصادية (EDB)⁽¹⁾ الذي يشغل أغلب وظائفه أشخاص درسوا في أهم جامعات النخب في الولايات المتحدة وإنجلترا.

اليوم أصبحت سنغافورة واحدة من أعلى البلاد في العالم في معدلات دخل الأفراد الذي يصل لحوالي 30,000 دولار، وبدون ديمقراطية (بحسب النموذج الغربي للديمقراطية)، (لي كوان يو) الوالد أحد أتباع ووعاظ المذهب الكونفوشيوسي الذي يرى -مثل جاره رئيس الوزراء الماليزي السابق (مهاتير محمد)- أن المذهب العقائدي يمثل النموذج البديل للديمقراطية الغربية.

ولذلك فإن البيروقراطيين في سنغافورة يعملون بشكل علني ويرون أيضاً أن الديمقراطية أكثر خطورة مع التغيرات الحكومية المتكررة، ويقول أحد الدبلوماسيين من تلك البلد بشكل صريح: «ما الذي ينبغي تغييره كل بضع سنوات في الحكومة فقط من أجل الحفاظ على مظهر الديمقراطية؟ نحن في حاجة لتنفيذ سريع للقرارات، لذلك جرت العادة الصينية على مؤازرة الحاكم الجيد من قبل جميع طوائف شعبه».

ويهيمن على تلك الميزات السابقة لسنغافورة أنه لا يوجد سوى حزب واحد منذ تأسيس الدولة هو: حزب العمل الشعبي (PAP⁽¹⁾) حيث فاز بجميع المقاعد البرلمانية منذ عام 1968 وحتى عام 1980 ولم يسمح بوصول أي معارض (سوى لمقعدين عام 1984).

وقد كان حزب الـ PAP في السابق حزب اجتماعي ديمقراطي وأيضاً اشتراكي قومي - مثل الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني - لكن برنامجهم اليوم تحول نحو الحرية الأيدلوجية.

واستطاع إقناع الناخبين أن سياسات الحزب وحكومته تنجح في رفع مستوى معيشتهم، وفي هذا الصدد وعلى غرار الحزب الشيوعي الصيني الذي حقق شرعيته عبر ازدهار الحياة الاقتصادية للشعب الصيني، وهناك سمة أخرى مشتركة بينهما وهي أن حزب العمل الشعبي في سنغافورة يعمل أيضاً بنظام الكادر الحزبي المتبع في الحزب الشيوعي الصيني في سياسات صنع القرار من أعلى إلى أسفل.

وعموماً فإن كلا النظامين في الصين وسنغافورة ليسا بعيدين عن بعضهما البعض، ولا عجب أن يكون (لي كوان يو) شخصاً مُرحباً به في الصين وأيضاً فإنه كثيراً ما يطلب استشارة السلطة هناك حيث كان أجداده عمالاً صينيين فقراء هاجروا إلى سنغافورة.

وقد ظهر نموذج مصغر من سنغافورة في مدينة (سوتشو) التي تقع بالقرب من شنحهاي، حيث أنشئت هناك -بدعم من سنغافورة- حديقة صناعية حديثة وضخمة يعمل ويسكن بها حوالي 400,000 نسمة.

الصين وسنغافورة ممضيان سوياً على نفس الطريق، العديد من احتجاجات النقابات العمالية والإلقاء بالمعارضة في السجون بدون أي تهمة أو دليل وهذا بموجب قانون الأمن الداخلي.

تقييد حرية الرأي ورتابة في المشهد الإعلامي، وتوجد هناك ثلاث صحف يومية هي: ستريتس تايمز، وبيزنس تايمز، ونيو سير، ويتم طبع الثلاثة داخل دار نشر تسيطر عليها الحكومة، ويقول (كلوس ريختر) الذي كان يعمل مراسلاً لصحيفة ZDF في سنغافورة: «إنها جميعاً تعتبر دعاية رسمية لبلدان الكتلة الشرقية السابقة».

ضجة فارغة

تعتبر مجلة (دير فار إيسترن إيكونوميك ريفيو) (استعراض اقتصاد الشرق الأقصى) أفضل مجلة اقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فهي متخصصة وناقدة وتصل منذ عقود من كوريا الشمالية حتى سريلانكا، ويقع مكتب تحريرها في هونغ كونج، وهي تتبع مجموعة (داو جونز)

الأمريكية.

و(ريفيو) لها مراسلون في بكين وشنجهاي وهم يعرضون وينتقدون بشدة ويحللون مع باقي زملائهم في كافة البلاد، وهي في نظر الحكام الصينيين توأصلاً في النقد لمجرد جذب المزيد من القراء، ولكن عند الذهاب لشراء عدد من (ريفيو) من أحد الباعة بجوار فندق فخم أو في منطقة راقية يجيبك البائع بقوله: «آسف يا سيدي لم تصل بعد»، ولكن «لماذا»، فيهب كفيه بلا مبالاة.

والسؤال هو ما الذي تفعله الرقابة الحكومية بالضبط؟ ولكن البائع لا يملك أي جواب على هذا السؤال، فإن هناك القليل فقط من وسائل الإعلام الأجنبية المطبوعة هي التي يُسمح بتداولها داخل البلاد بسبب الانتقادات اللاذعة لمعظمها ضد سياسات جمهورية الصين الشعبية.

ويوجد بالفعل العديد من المراسلين الأجانب داخل الصين ولكن تضع الحكومة عليهم رقابة صارمة وتفيد الأجهزة الرقابية هناك حرية حرمتهم، وإذا حاول أحدهم عصيان تلك الأوامر ولو مرة واحدة فإنهم يتهمونه بارتكاب سلوك غير مشروع وتصل العقوبة إلى الطرد والترحيل في بعض الأحوال.

وبالتالي فإن كل المراسلين الأجانب يعملون تحت سيف ديموقليس⁽¹⁾

(1) سيف ديموقليس كان ديموقليس معصراً ملاط ديموسوس الثاني حاكم سيراغوسا معفلة من سنة 367 الى 344 ق م وكان شخصاً مسلماً معالماً وكانت أسس مطالبه أن يصبح ملكاً ولو ليوم واحد، وقلص ديموقليس العرس دغانه ديموسوس الى جعل كبير على عرشه، وعلى فوق معفده سماً مرسوطاً بشعره من دبل حصان وحمله ملكاً طئلاً هو حائس على هذا الكرسي، وهكذا عاش ديموقليس يومه الملكي تحت رعب ان تعطف الشجرة ويسقط السيف على رءيله وأصبح سيف ديموقليس مثلاً يعزب للبهيد بالمطر (المرحم)

وهو الطرد هنا، (ولكي نكون منصفين فينبغي أن نعترف أن الصينيين لم يستخدموا هذا في تلك السنوات الأخيرة)، ولكنهم يحرصون للغاية على انتقاء المطبوعات المتداولة خاصةً في الفنادق الفخمة للمدن الكبرى مثل بكين وشنجهاي، وغالباً ما يندر الحصول على مطبوعات أجنبية في سلاسل فنادق الدرجة الأولى والمطارات بالمدن الكبرى مثل: نينجيو، وتشيج تاو، وشيانج، حيث يبدو أنه من العيب محاولة البحث هناك عن (إنترناشونال هيرالد تريبيون) أو (آسيان وول ستريت جورنال) أو (ساوث تشاينا مورنينج بوست) حتى في مطار شنجهاي الجديد ومطار (بودينج) الدولي.

وفي الوقت نفسه يتم توزيع العديد من الصحف القومية التي تملئ بالأكاذيب، فعند خروجك من صالات المغادرة في مطار شنجهاي تجد كتلاً ضخمة من نسخ بجانبة لصحيفة (تشاينا ديلي)، وهي عبارة عن نشرة مختصرة من ثماني صفحات تخضع لرقابة صارمة وتعرض ما حدث في الصين والعالم الخارجي، وتقدم محتوى مملأً، وهي توزع على الصعيد الوطني وأغلب عناوينها الرئيسية وتقاريرها تأتي من وكالة (شينخوا) للأنباء.

ويقدم المشهد الإعلامي في الصين صورة غير صادقة، فأغلب اهتمامات الصحف والمجلات غير سياسية مثل السيارات والمرأة، لذلك فإن أعمال الصحافة الصفراء تزدهر هناك.

وبالرغم من كل هذا فإن التغطية الإعلامية هناك قد تحسنت بكثير عما كانت عليه قبل 10 أو 15 عاماً في الماضي، حيث أصبح من المستحيل

السكوت عن أي حوادث تقع داخل هذا البلد العملاق، ويتم الحديث كثيراً عن العديد من المشاكل الاجتماعية والبيئية، مثل ما تناوله مجلة التحقيقات (تساي حينج)، ولكن مازال لا يسمح للصحفيين بكشف ما يحدث في مؤسسات الدولة من فضائح البنوك والمسؤولين الحكوميين. وإذا تم إهمال ذلك من قبل المراسلين فإنه يتم التعامل معهم بقسوة شديدة كما حدث من قبل في صحيفة (ساوثرن ميتروبوليتان ديلي) في مدينة قوانجتشو عندما أدين بعض المحررين وتم اعتقالهم بسبب نشرهم لبعض وقائع التعذيب في أقسام الشرطة.

ولكن، هل يمكن الحفاظ على مثل هذه الرقابة في عصر الإنترنت؟ وهل تتمكن الدولة من مراقبة كل ما يتم نشره عبر شبكة المعلومات؟ وبعد أن بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الصين 90 مليون مواطن وهو أكبر مجتمع على الإنترنت بعد الولايات المتحدة، فلن يمكن للحكومة السيطرة على هذا الحشد؟

نعم يمكن كل ذلك في الصين، ويستطيعون فرض رقابة شاملة عليه، فإن حركة مرور شبكة المعلومات تتم عن طريق مُلقمات (سيرفرات) حكومية، ووفقاً لصحيفة (انترناشيونال هيرالد تريبيون) فهناك ما يزيد على 30,000 شرطي إنترنت يراقبون ويرصدون جميع البيانات في الصين، وكثيراً ما تمكنوا من عرقلة الوصول إلى بعض المواقع الحساسة، لذلك فإن الـ CNN هي أحد ضحاياهم المفضلين، وأيضاً يصل الأمر في بعض الأحيان لدرجة حظر محركات البحث العملاقة (جوجل) و(ياهو)، ويقول (كارستن جيزي) من معهد الدراسات الشرق آسيوية التابع لجامعة هامبرج: «لا

يمكن للمرء التأكد من تدخل الحكومة الصينية باعتبارها رقيباً أو أن يكون المستخدم يواجه فقط بعض الصعوبات التقنية في أثناء تصفحه». وتراقب السلطات أيضاً مقاهي الإنترنت، وقد قامت بإغلاق الآلاف منها عام 2002 لأسباب تتعلق بالأمن بالطبع، ويتم رصد أي شخص يتصفح أو يتابع مواقع معارضة للنظام حتى يتم استخدام هذا ضده، فإن العديدين يستخدمون الإنترنت كوسيلة إعلام مهمة وأداة محفزة للتغيير السياسي، ويعلق أستاذ العلوم السياسية (سياستيان هايلمان) على ذلك بقوله: «تساهم وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت في ظهور نقاشات تعددية ومراقبة عامة في تقييم الأوضاع الحالية».

حكم الحزب الواحد

إنه أكبر حزب في العالم؛ الحزب الشيوعي الصيني، حيث تضم سجلاته عضوية حوالي 70 مليون مواطن، ولا يزال الحزب يجذب العديد من الصينيين لعضويته، حيث توجد عدة مزايا عند الانضمام للحزب؛ فهو يساعد على منح شهادات مهنية كما يسهل الحصول على شقة أو رحلة للخارج.

ولم يعد الأعضاء هناك مجرد عمال وفلاحين من أولئك الذين كان يضمهم الحزب في السابق من بين الطبقات الفقيرة والمعدمة، ولكن بدل ذلك أعضاء من الطبقة الوسطى الجديدة، وعلى سبيل المثال فإن معظم أعضاء الحزب الجدد في الـ 15 عاماً الماضية تقل أعمارهم عن سن الـ 35 والعديد منهم حاصل على الشهادة الثانوية، ويقول (سياستيان هايلمان):

«أصبحت الطبقة الوسطى الجديدة من السكان والمستفيدين من تلك الإصلاحات الاقتصادية هم الأساس الرئيسي والاجتماعي للحزب الشيوعي الصيني».

وعلى الرغم من أن قوة الحزب لم تعد شاملة كما كانت منذ 20 عاماً ولكنه مازال يحتفظ بشعبيته واحتكاره للسلطة، وقد وضع أذرعاً له مثل الأخطبوط في جميع أنحاء المجتمع وينتشر أعضاؤه في كافة الأماكن الرئيسية في الإدارة الصينية سواء في المناصب القضائية والإدارية والنقابات ومؤسسات الدولة والجمعيات الخاصة أو أجهزة الأمن العام كالشرطة والجيش وكلها تخضع لرقابة الحزب الصارمة.

ويتنظم الحزب بشكل محكم كحزب كادر نموذجي حيث يرجع القرار النهائي إلى المكتب السياسي والذي يتألف حالياً من سبعة أعضاء ويعد بمثابة عصب الحياة للحزب، ويرأسه حالياً (هو جين تاو) رئيس الدولة والأمين العام للحزب، وبالرغم من كون (هو) رجلاً قوياً إلا أن قراره لا يكون دائماً حاسماً بالنسبة للحزب.

وذلك على العكس من العهود السابقة فترة حكم (ماو) و(دينج)، فلم يعد الحزب الشيوعي الصيني اليوم يسيطر عليه شخص واحد وبالتالي فإن قراراته لا تعتمد على آراء فردية، ويحافظ الحزب اليوم على أسلوب قيادة إدارية جماعية واستشارية، حيث يجتمعون بانتظام لتبادل وجهات النظر في (تشونج نانهاي) وهي منطقة حكومية معزولة بجوار المدينة المحرمة. هل تذكرون تبسيط الهياكل التنظيمية الذي اعتمد عليه حزب الكادر اللينيني، هذا ما فعله الحزب الشيوعي الصيني واستمدته من الأفكار

النموذجية لـ (لينين) ومن قبله (كارل ماركس) و(فريدريك إنجلز)، الديكتاتورية البروليتارية - الهدف النهائي الغامض للشيوعية - أصبحت الآن أبعد من أي وقت مضى ويتم العمل في اتجاه مغاير لذلك تماماً.

لقد أصبحت ديكتاتورية الاستهلاك تحكم الآن كبديل عن ذلك حيث صار الحزب الشيوعي الصيني يستمد شرعيته فقط من خلال زيادة رخاء الشعب الصيني وتحقيق الكثير من فرص العمل، ومن خلال هذين الهدفين فقط يتبع الصينيون سياسة الحزب البرجماتية وليست الأيديولوجية.

وممثل الشيوعية اليوم بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني فقط مجرد اسم ومظهر، (لورانس براهم) الخبير الأمريكي بالشئون الصينية والذي يعيش في الصين منذ 30 عاماً يتحدث عن الحزب الشيوعي الصيني الجديد قائلاً: «يعكس الحزب في هذه الأيام وجهة نظر أقرب إلى الاشتراكية الجديدة التي تشهدها أوروبا».

وفي بعض الأحيان يختفي الدور الاجتماعي للحزب؛ فقد شاهدنا منذ سنوات كيف وقف الحزب عاجزاً أمام تلك الفجوة الاجتماعية الكبرى بين الأغنياء والفقراء، وكيف أن المزارعين هناك قد أصبحوا يزدادون فقراً، الآن فقط ومع الجيل الرابع للقيادة أصبحت مشاكل الفوارق الإقليمية والاجتماعية على لائحة اهتماماتهم بعد أن أدركوا أن الصراعات سوف تزداد حدة حتى تصل ذروتها في أعمال الشغب إذ لم يتمكنوا من إعادة تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة.

ولا يوجد الآن بديل للحزب، فلا أي منظمة أو جماعة أو حركة أو أي قوى اجتماعية أخرى قادرة على التصدي لديكتاتورية الحزب الشيوعي

الصيني ومواجهة احتكاره للسلطة.
ومع ذلك يأتي نفس السؤال المتكرر دائماً: إلى متى سيظل الحزب الشيوعي الصيني محتكراً للسلطة في بلاده؟ وهل ستكون الحكومة الصينية مثل نظيراتها في كوريا الجنوبية وتايوان في مرحلة ما قبل صعود الطبقة المتوسطة؟

أين المعارضة؟

الطبقة المتوسطة في الصين تنمو وتزداد، واستناداً للأرقام الصادرة عن الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية عام 2000 وبحسب (سياسيان هايلمان) فإن هناك سبعة ملايين صيني ينتمون لطبقة النخبة، و123 مليون للطبقة العليا، و250 مليون للطبقة المتوسطة.

وستكون هناك تحولات كبرى إذا ما تحركت هذه الجماهير سياسياً ولكنها لا تزال فيما هي عليه حالياً، لأن مقاييس الأولوية في الصين تبدو مختلفة، حيث إن رغباتهم الأساسية تنحصر في الحصول على سيارة ومسكن أوسع ثم إنجاب طفل وتربيته ليصبح مثل أبويه في النهاية، وتبدو هذه القائمة من الأميات مشابهة إلى حد كبير لتلك التي كان يحلم بها الألمان في فترة ما بعد الحرب في الخمسينيات والستينيات عندما ازداد احتياج الناس إلى السلع الاستهلاكية بجميع أنواعها، كذلك الأمر لا يختلف الوضع كثيراً في الصين اليوم، وتعلق على هذا النيويورك تايمز قائلة: «إن الجماهير اليوم هناك مشغولة بجمع المال لإنفاقه في متطلبات الحياة الأساسية لديهم».

وبالرغم من اتباع الصين اليوم لمسار تايوان وكوريا الجنوبية في نمو الطبقة المتوسطة وزيادة نسبة مشاركتها في المجتمع حتى تتمكن من القضاء على النظام الاستبدادي وإقامة نظام ديمقراطي إلا أن هذا أمر مشكوك في حدوده للغاية، فقد رأينا ما تم بعد أحداث عام 1989 عندما تم قمع انتفاضة ميدان السلام السماوي (ساحة تيانانمين)، وبالرغم من إثارة ذلك للجدل إلا أن تكراره مازال مطروحاً.

والطبقة المتوسطة ليست غير مبالية بالأمر السياسي فحسب ولكنها أيضاً تعطي الأولوية لكسب المال والحصول على لقمة العيش، وبالإضافة لذلك فإن العديد من مواطني تلك الطبقة لديهم إيمان راسخ بالنظام السائد فمعظمهم كانوا يعملون في مؤسسات حكومية أو منظمات وشركات ذات مصالح مشتركة مع الحكومة لذلك فهم مازالوا يعتمدون على الدولة ولا يرغبون في عصيانها.

وأيضاً أصحاب المشاريع الخاصة فإنهم لا يستطيعون الاحتجاج بسبب المصالح المشتركة مع الدولة، وكما يقول (هايلمان) فإنهم لا تجمعهم هوية مشتركة غير المصالح، وهم يفضلون الاتصالات الفردية مع كوادرات الحزب والحكومة، وهذا ساهم في عدم وجود أي احتجاجات سياسية طوال الـ 15 عاماً الماضية، لأنه لا يوجد أشخاص من بين الطبقة المتوسطة لديهم دخل مرتفع.

ولكن كان يدعم حركات الاحتجاج القليلة المختلفة شخصيات مثقفة من الأوساط الفكرية والفنية وأغلبهم يعيشون خارج البلاد، ويوجد الكثير منهم في الولايات المتحدة، وتطور وضع حركتهم الديمقراطية بعد أحداث 1989، كذلك فإن آراء المعارضة تختلف حيث إنها تنقسم إلى

قسمين: معرضة معتدلة وأخرى متطرفة.

المعتدلون يريدون تحقق الديمقراطية في البلاد بشكل سلمي وتدرجي، ويدعو إلى إلغاء أو تقليص دور الحزب الشيوعي الصيني حتى تتمكن باقي الجماعات السياسية والأحزاب الأخرى من أخذ فرصتها، والمنظرون يعملون من أجل التوصل إلى تغيير فوري في النظام بالقوة إذا لزم الأمر، ولذا فإن المعارضة الصينية في المنفى تشهد تنافساً شديداً بين هذين الموقفين، ومن أبرز الشخصيات المعارضة في الخارج: (وي جينج شينج) وهو الذي يدعو دائماً للإيجاد إستراتيجية مزدوجة للمعارضة بحيث تكون متاحة وسرية.

وقد ساد نهج معتدل بين المعارضين الصينيين الذين يعيشون في داخل البلاد، حتى وقت قصير، فقد تم إنشاء حزبين معارضين في أواخر التسعينيات: (تشونجهو ميتشو دانج) (الحزب الديمقراطي الصيني/CDP⁽¹⁾)، و(تشونجهو فاتشان ليانيهوي) (الاتحاد الصيني للتنمية/CDU⁽²⁾) ولكن لم يتسامح النظام الرسمي معهما.

وتتبع الحكومة موقفاً متشدداً، حيث ترى أنه ينبغي قمع أي معارضة وهي في مهدها، وتستخدم لعملية القمع تلك نفس الأدوات المعتادة: السجن، ومعسكرات التعليم والعمل، والتجسس على كل صغيرة وكبيرة، ومن خلال عمليات القمع اليومية تلك فإن الصين تسيطر على

Chineseische Demokratische Partei (1)

China Development Union (2)

الأعداد القليلة من منتقدي النظام هناك.

(دينج دينج) أستاذ العلوم السياسية في جامعة برلين الحرة يعتقد أن: «أنشطة المعارضة في الصين تقتصر إلى حد كبير على مجموعة قصيرة من الناس»، حيث كان أعداد الشخصيات الصيية المعارضة والمعروفة عام 1993 لا يزيد على 50 شخصاً، وقد أصبحوا اليوم وبعد كل ما جرى فقط مجرد بضع عشرات من الناشطين داخل المدن الرئيسية.

ولكن نفوذهم لا يكاد يصل إلى الحد الأدنى وهم كذلك لا يجدون دعماً اجتماعياً قوياً، وعدم وجود معارضة قوية لا ينيئ بأي تغيير قادم للنظام نحو الديمقراطية، ولكن هل (سيستمر) ذلك الوضع؟

لا فوضى ولا ديمقراطية

(جوردون تشانج)؛ محام يعيش في الصين منذ 20 عاماً، وقد كان يعمل في السابق لحساب مكتب المحامي الأمريكي (بول فايس)، وبجانب هذا كان يكتب عن الصين لدى بعض الصحف الأمريكية، وقد كتب في نهاية التسعينيات كتاباً بعنوان: (الانهيار القادم للصين)؛ وذكر فيه السيناريو المسروع للانهايار المتوقع للنظام الصيني، وقد ظهر هذا الكتاب عام 2001 ولكن حتى الآن لم يحدث شيء. (بروس جيلي)؛ صحفي، عاش أكثر من عشر سنوات في هونغ كونج وبعض المدن الصيية الأخرى حيث كان يعمل لصالح مجلة (فار إيسترن إيكونوميك ريفيو)، وقام بتأليف العديد من الكتب ظهر آخرها في عام 2004 بعنوان: (مستقبل الديمقراطية في الصين)، ويتوقع فيه نهاية حكم الحزب الشيوعي الصيني وبداية عهد الديمقراطية في الصين، لكن مارال الحزب يحكم البلاد بقبضة من حديد.

ولكن ماذا سيحدث؟ هل سيكون (تشانج) محقاً وتأتي تلك النهاية؟ أم سيكون (جلي) على صواب وتنتقل الصين لمستقبل آخر مجيد؟

كما أن هناك بعض السيناريوهات الأخرى المحتملة لتحول النظام السياسي لجمهورية الصين الشعبية في السنوات والعقود المقبلة إلى شي، عظيم، ويرى ذلك طائفة واسعة من أصحاب الرأي والمنظرين اعتماداً على النهضة الاقتصادية القوية التي حدثت للعلاقات الصيني.

بعض المفكرين الآخرين أكثر حذراً في توقعاتهم، فلم يلتزموا باتجاه معين ولكن بدلاً من ذلك قاموا بوضع سيناريوهات مختلفة وتوقع احتمال حدوث كل منها، ويقارنون بين سيناريو سبي وآخر أفضل، ويكون استغلال الأمن هو الأمر الأكثر احتمالاً في كليهما.

السيناريو الأول الأسوأ، وهو توقع حدوث فوضى عارمة في الصين، ويطلق (سياستيان هايلمان) على روايته المروعة للنهاية الصينية اسم (سيناريو التدهور)، حيث سيتفكك الحزب الشيوعي الصيني إلى عدة أجنحة وفصائل وجماعات متناحرة مع بعضها البعض، وسيؤدي ذلك أيضاً بالضرورة إلى زيادة الفوارق الاجتماعية والإقليمية وحركات الاحتجاج والصراعات العرقية.

ووفقاً لهذه التوقعات فإن الحكومة المركزية الضعيفة ستحد نفسها في مواجهة التدمرات السياسية والعسكرية في الأقاليم، وسوف يسحب المستثمرون الأجانب استثماراتهم، وستصطر الحكومة للحوء إلى الخيار العسكري في بعض المشاكل السياسية مثل مشكلة تايوان، وسوف يكون الوضع وقتها شبيهاً بتلك الحالة التي مرت بها روسيا في العشر سنوات الأولى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وهذا هو سيناريو النهاية كما يصفه (جوردن تشانج)، حيث يمزج في تحليله

كل شيء سلبى، ويقلبه معاً داخل إطار لوحة مظلمة، تتزايد المشاكل المالية والآثار السلبية المترتبة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتصبح الحكومة غير قادرة على مواجهة المزيد من الاحتجاجات الاجتماعية التي تشتعل في كل مكان، وكل هذا سيؤدي في النهاية إلى سقوط النظام الحاكم، ويختم (تشانج) كلامه بالحديث عن البديل لذلك الأمر: «إن الشيء الوحيد القادر على إنقاذ الصين من كل هذا هو اللجوء للإصلاح السياسي».

وفي المقابل لذلك فهناك أيضاً وصف دقيق للسيناريو الأفضل، وهو الذي سيؤدي حدوده العالم الغربي وبعض الدول المجاورة للصين، حيث ستحول من خلاله جمهورية الصين الشعبية إلى بلدة ديمقراطية، ويتم ذلك بطريقة سلمية نسبياً بدون تمرد أو إراقة دماء، ليس من الأسفل حيث تقوم الجماهير بالتغيير ولكنه سيأتي من قبل الحكام أنفسهم ومن داخل النظام الحالي.

ويطلق (هايلمان) على هذا اسم (سيناريو التطوير من القمة)، حيث ستبدأ منحيات زعماء الحزب التكويني الديمقراطي السياسية في التحول التدريجي، ويتعد الحزب الشيوعي الصيني تماماً عن منهج الماركسية اللينينية ويتغير اسمه ليصبح الحزب الشعبي، ويتزايد أعضاؤه الجدد من بين عامة الشعب ويتم تطوير أطره لتضم باقي المنظمات الاجتماعية الجديدة، وتصبح النتيجة الحتمية لذلك هي التحول للديمقراطية الدستورية.

وهناك عملية أخرى لازمة لا مفر منها كما يقول (بروس جيلي) وهي: «أن تحسن الضوابط والقيود الموضوعية على حرية الرأي في الصين أكثر من السابق»، حيث يرى أن قمع انتفاضة ميدان تيانانمين عام 1989 هو تمهيد لانطلاق الديمقراطية كما حدث في (بودابست) عام 1956، و(براغ) عام 1968، و(وارسو) عام 1981،

حيث سوف تزداد الصعوبات التي يواجهها قادة الحزب الشيوعي الصيني ولن يتمكنوا من حل مشاكل البلاد.

ولكن كيف ستكون المطالب الديمقراطية إذا جاءت من خارج الطبقة المتوسطة أو المعارضة أو الحزب الشيوعي الصيني، وهنا يرى (جيلي) جناحاً آخر للقوة الإصلاحية من شأنه أن يجمع بين نخبة من رجال الأعمال والمفكرين السياسيين لإحداث هذا التغيير المنشود، و(جيلي) غير متأكد من وقت حدوث أي من هذه التغييرات: «رغم يحدث هذا غداً أو قد يستغرق الأمر العقد القادم بأكمله»، ويصيف إنه يؤمن فقط بضرورة الإصلاح بشفافية شديدة وعلى أنظار كل الناس حتى تتم إعادة تقييم كامل لمذبحة ميدان السلام السماوي (ساحة تيانانمين).
ويدوا هذا جيداً إذا تحقق ولكن من ناحية أخرى فإن السيناريو الآخر المتشائم يبدو هو الأكثر واقعية.

البرجماتية تستمر في الحكم

هذا هو المسار الذي سلكته الصين منذ 25 عاماً منذ أن بدأت سياسة الإصلاح وتحربة الصواب والخطأ، فتقدم خطوتين أو أكثر نحو الأمام ثم تتقهقر واحدة للخلف، ولكن الصين الآن تمضي للأمام.
وتبدو الصين اليوم خالية تماماً من أي أيديولوجية؛ فلا توجد شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية ولم يعد يسود هناك سوى البرجماتية، وهذا هو شكل الحكومة التي تهيمن على الصين في القرن الماضي، من الإمبراطور وحاشيته في بداية القرن وحتى الحزب وكوادره في نهايته.
وسيوصل الحكم الحزب الشيوعي الصيني - وهو مازال يسمى هكذا فقط

لبعض الأسباب التاريخية- لكن قادة الحزب سيكون لديهم من الحكمة والواقعية ما يكفي لمعرفة متى يلزم تقديم بعض التنازلات كما حدث في السنوات الأخيرة الماضية، فإن إصلاحات النظام غير محسوسة للغرباء أو الذين في خارجه، (كاي شتريت ماتير) المراسل الصيني لمجلة (رود دويتشه تسايتونج) والذي ظل يتابع هذا المشهد لعدة سنوات يقول: «إن دولة حكم الحزب الواحد الشمولي لا توفر أي حريات إلا عندما تشعر بأنها قد أصبحت مهددة سياسياً».

ولذلك فإن الحزب الشيوعي الصيني يُدخل بعض العناصر الديمقراطية بشكل تدريجي ولكن لا يُتوقع من ذلك أن النظام سوف يصبح ديمقراطياً ولكن الحزب يتقدم (فقط) بضع خطوات صغيرة للأمام، وأيضاً فإن الأصوات المنادية بالديمقراطية وتأتي من داخل الهيكل الحزبي تكون أعلى، كما أن رئيس الحزب (هو جين تاو) يطالب أيضاً بالمزيد من الشفافية والمساءلة داخل حزبه.

وبالكاد يتم إصلاح الحزب والنظام، ليس مثل تايوان أو سنغافورة ولكن تقدم الصين نموذجاً جديداً للدولة الاستبدادية، وهكذا فإنها ترسم برنامجاً جديداً وواسع النطاق للعمل على تطوير البلد وحمايته.

وهناك العديد من المشاكل التي تنتظر من الحكومة حلاً سريعاً لها في المرحلة الحالية، ولكن هل سيتم ذلك بشكل أفضل بدون أن تلحق الحكومة إلى سلطتها المباشرة في فرض الحلول من أعلى.

وهل ستواجه الحكومة الصينية الاستجابات المعارضة؟ في حين أن القرارات تأخذ وقتاً طويلاً في مناقشتها في الغرب -وكما هو الحال أيضاً في ألمانيا- فإن ما يخفف اضطراب الآراء في الصين هو أنه لا يوجد سوى عدد قليل من النساء والرجال في المكتب السياسي للحزب ولذا فإن الاتفاق يكون أسرع بكثير.

ومن المفارقات الشديدة أن السوق الاقتصادي الليبرالي يُشيد باحترام للحكم الاستبدادي الصيني، ولذلك يقول البروفيسور (ليستر تورو) في كتابه (مستقبل الاقتصاد العالمي): «لدى الصين حكومة نشطة يمكنها وضع الإستراتيجيات لخلق وتنفيذ القرارات».

وهناك رأي مشترك للعديد من كبار الأساتذة والمتخصصين تم إعلانه في سبتمبر 2004 عندما اجتمع أكبر عدد من الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد عندما أجرت بينهم صحيفة (وول ستريت جورنال) استطلاعاً عن أي بلد لديها أفضل سياسة اقتصادية في الوقت الراهن؟ فأجاب معظمهم أنها الصين بجانب الولايات المتحدة.

وأرادت الصحيفة معرفة رأي أولئك الخبراء، في أي اقتصاد سوف يكون الأعظم خلال الـ 75 عاماً القادمة، وكانت آراؤهم كالتالي:
وليم شارب: «50٪ الصين، و30٪ الاتحاد الأوروبي، و20٪ الولايات المتحدة».

لورانس كلاين: «الصين على الأرجح».
كينيث آروو: «ستكون الصين هي أكبر اقتصاد في العالم».
رونالد كوس: «لدي شكوك قليلة في أن تصبح الصين خلال الـ 75 عاماً القادمة كأعظم قوة اقتصادية عالمية قبل أمريكا والاتحاد الأوروبي».
وأخيراً كاره الشيوعية؛ (ميلتون فريدمان) يجيب باقتضاب: «الصين».
وهكذا فإنه لا يمكن أن يكون مثل هذا العدد من الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد على خطأ، لقد بدأ العصر الصيني.

العربية

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

نحن الآن على أعتاب تحول تاريخي في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، عندما تضع إمبراطورية كبرى كالصين أقدامها على الطريق الصحيح لتصبح قوة عالمية عظمى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وللمرة الأولى في تاريخ البشرية تعود قوة عالمية سابقة للظهور مرة أخرى، حيث كانت الصين حتى القرن الثامن عشر واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم، وهاهي تستعيد وضعها من جديد لتسيطر على الاقتصاد العالمي المعاصر في الوقت الحالي.

لماذا ترتفع أسعار النفط والحبوب الغذائية بشكل جنوني؟ ولماذا يزداد الطلب على الصلب الخام؟ ولماذا تكثر حالات البطالة في الدول الصناعية الغربية؟ ولماذا يتسع ثقب الأوزون؟ ولماذا يتصاعد الخوف المستمر من نشوب حروب في المنطقة بين وسط آسيا والمحيط الهادئ؟ والجواب يكون دائماً هو نفسه في كل الأحوال.. (الصين). والتنتاج المترتبة على هذا الصعود التاريخي ستكون هائلة، وسوف يشعر بها كل مستهلك وعامل ومدير في الدول التي تأثرت سواء ألمانيا أو أمريكا أو اليابان، وسيكون للصين (الجديدة) دور مهم وخطير أيضاً في تغيير حياتنا.